جـامـعـة 20 أوت 1955 – سـكـيـكـدة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور مجلس التعاون الخليجي في إدارة الأزمة في اليمن منذ 2011

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إقليمية في العلاقات الدولية

إعداد الطالبة:

– نورة ثعالبي

إشراف الأستاذة:

– وسام ميهوب

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ (ة)	الدرجة العلمية	الصفة
أ/ زهية قربوع	أستاذة مساعدة (أ)	رئيسا
أ/ وسام ميهوب	أستاذة مساعدة (أ)	مشرفا ومقررا
أ/ حمزة سالم	أستاذ مساعد(أ)	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2017 / 2018–1438هـ/ 1439هـ

شكر وعرفان

الشكر والفضل الله تعالى الذي أعانني ووفقني في إتمام هدا العمل.

ثم الشكر إلى الأستاذة الكريمة والفاضلة "وسام ميهوب" والتي وجدت فيها الأخت والصديقة والتي لم تبخل علي بالنصائح والإرشادات القيمة، كما أنها أعطتني من وقتها الثمين في تحديد لقاءات من أجل مراجعة البحث بالرغم من صعوبة الظروف وقسوتها، كما أنها وفرت لي كما من المراجع التي ساعدتني في العمل وإنجاز الدراسة في وقتها.

أتقدم بشكري أيضا إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، وأخص بالذكر الأستاذ "سالم حمزة" الذي قدم لي الدعم بتوفير المراجع.

وكذا كل موظفي قسم العلوم السياسية على تشجيعهم الدائم والمستمر ومعاملتهم الحسنة والجيدة لي.

الطالبة: نورة ثعالبي

الإهداء

إلى أمي الحبيبة أطال الله في عمرها ... إلى التي سعت وضحت كثيرا من أجل توفير الظروف المناسبة لإكمال دراستي منذ الوهلة الأولى، والتي وقفت إلى جانبي ودعمتني في حياتي الدراسية وأيدتني في كل مشاريعي.

إلى أبي العزيز أطال الله في عمره ... إلى الذي تعب من أجل توفير حاجياتي الأساسية والذي دعمني في مسيرتي الدراسية.

إلى جدتي ساسية رحمة الله عليها والتي كانت السند الذي لا يتعب ولا يكل لي ولعائلتي.

إلى زوجي العزيز الذي سايرني وصبر معي طيلة دراستي الجامعية.

إلى إخوتي: عامر معاذ وزكي.

إلى إخوتي:كنزة، نجاة ولامية.

إلى عائلة زوجي الكريمة.

إلى كل الأحبة والأصدقاء.

نورة ثعالبي

مقدمة

مست العديد من الدول العربية منذ مطلع عام2011م جملة من التحولات التي عرفت بالحراك العربي إنطلاقا من تونس ومصر وليبيا وسوريا وصولا إلى اليمن والذي يعتبر من الدول العربية التي يعيش شعبها الاستغلال والظلم والاستبداد خاصة مع القيام بخطوة التوحيد بين اليمنيين الشمالي والجنوبي في وحدة واحدة "الجمهورية اليمنية" أين استولى علي عبد الله صالح على الحكم في اليمن والذي دام حوالي 33 سنة عاشها الشعب اليمني وهو يعاني من الفقر المدقع وتدني مستويات المعيشة وانتشار البطالة في جميع القطاعات والمستويات نتيجة للمواجهات والاشتباكات التي قامت بين الحوثيين والرئيس علي عبد الله صالح والتي دامت 07 سنوات منذ 2004 إلى غاية 2010م حيث مرت على ستة مراحل الأمر الذي أضعف الاقتصاد اليمني وأنهكه. وبذلك فالوحدة اليمنية التي قامت في 1990م لم تنجح في إعادة الأمن والاستقرار إلى اليمن حيث دخلت البلاد في حروب طاحنه كادت أن تصبح أهلية بسبب الفساد الذي إنتشر في مؤسسات الدولة اليمنية بالإضافة إلى تعيين الرئيس صالح المقربين منه في المناصب العسكرية من أجل ضمان الولاء له.

هذه الأحداث دفعت بمجموعة من فئات الشعب اليمني إلى الانقلاب على حكم علي عبد الله صالح في 2011م، وجعل الانقلاب نقطة إنطلاقة تاريخية لبناء يمن جديد حضاري متقدم يقوم على العدالة الاجتماعية والمساواة، قادر على الإسهام الفعال في بلورة الأسس والمبادئ العامة لقيام دولة عربية حضارية وديمقراطية، وذلك بمشاركة فئات مختلفة من المجتمع اليمني ما تسبب في نشوب صراعات محتدمة لا رجوع منها الأمر الذي استدعى ضرورة تدخل أطراف خارجية لتسوية الأوضاع في اليمن والتعامل مع الأزمة التي تواجهه بهدف حماية مصالح هذه الأطراف في اليمن وتحقيقها للأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج على العموم، فاليمن يعتبر بؤرة توتر في المنطقة تهدد الأمن القومي الخليجي بالإضافة إلى تهديد التجارة العالمية نتيجة لموقعها الاستراتيجي الذي يطل على بحر العرب والبحر الأحمر وكذا مضيق باب المندب وخليج عدن اللذان يعتبران الخطان الأساسيان لمعظم التجارة العالمية؛ وبالتالي فالصراعات في تلك المنطقة تهدد بهذه التجارة، ومن بين هذه الأطراف مجلس التعاون الخليجي الذي سعى إلى التدخل في الأزمة في اليمن وذلك منذ البدايات الأولى للأزمة بهدف تقديم الدعم للسلطة اليمنية والقضاء

على الحركات التحريرية ومقوماتها ومنع الشعب اليمني من أن يعيش حالات التوازن والصراع الذي يؤدي إلى تفكك وتشردم الدولة بالكامل.

أهمية الدراسة:

1- **الأهمية العلمية:** تكمن أهمية دراسة موضوع "مجلس التعاون الخليجي في إدارة الأزمة في اليمن" من خلال محاولة تصدي المجلس للتحديات الإقليمية التي تواجه المنطقة الخليجية والإحاطة بها وبالتحديد قياس فاعليته في التعامل مع الأزمة اليمنية وتداعياتها التي تؤثر بصفة مباشرة على الخليج العربي وذلك انطلاقا من الجوار الجغرافي على اعتبار المجلس تجربة تكاملية مقابل مواجهته لجملة من التحديات على رأسها الأزمة في اليمن.
2- **الأهمية العملية:** يعتبر مجلس التعاون الخليجي الهيكل التنظيمي المخول في منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية ككل خاصة بعد محدودية نشاط جامعة الدول العربية وبهذا سمح لنفسه السعي إلى تحمل مسؤولية تحقيق الأمن القومي الإقليمي، فالتعاون بين الدول الأعضاء يكرس تطبيق فكرة التكامل والاندماج وتحقيق وحدة خليجية قوية في مواجهة مختلف التحديات والقوى المنافسة له في المنطقة، وتعامل مجلس التعاون مع الأزمة في اليمن يعبر عن مدى رغبة المجلس في لعب أدوار هامة في هذا الإقليم.

مبررات اختيار الموضوع:

1- **المبررات الموضوعية:** والتي تتمثل عموما في مايلي:

- تناول مجلس التعاون الخليجي بالدراسة على اعتباره منظمة إقليمية تحاول العمل من أجل تحقيق أهداف التكامل والإندماج بين الدول الأعضاء، إضافة إلى محاولة تحقيق الإستقرار الأمني في المنطقة الخليجية عموما وبالتالي قياس –من خلال هذه الدراسة– مدى قدرة المجلس على تحقيق هذه الأهداف.
- تعامل مجلس التعاون مع الأزمة اليمنية فيه الكثير من الخصوصية –مقارنة ببقية الأزمات التي قد تكون مشابهة في الدول العربية الأخرى– لأنها تؤثر وبصفة مباشرة على الأمن

الداخلي الخليجي انطلاقا من معطى التجاور الجغرافي إلى جانب اعتبارات أخرى ترتبط بالمصلحة الوطنية لدول الخليج، كما أنها تهدد الأمن الإقليمي بصفة عامة.

2- المبررات الذاتية:

- الميول الذاتي والشخصي إلى الاهتمام بالموضوعات ذات العلاقة بالمنظمات الإقليمية.
- الرغبة في بذل مجهود بحثي علمي منتظم يهدف إلى معرفة مدى نجاعة عمل مجلس التعاون الخليجي في مواجهة مختلف الأزمات والتحديات التي توثر على النظام الإقليمي الخليجي سواء كانت داخلية أو خارجية؛ وبالتالي إسقاط الموضوع على الأزمة اليمنية ومحاولة معرفة أشكال وأبعاد التحرك الخليجي تجاهها.

الحدود الزمكانية للدراسة:

1- **الحدود الزمنية:** تغطي الدراسة الفترة الممتدة من عام 2011م إلى غاية اليوم؛ وقد تم إختيار عام 2011م كبداية للدراسة لأن تفجر الأزمة في اليمن في هذه الفترة بشكل أخذت معه الأحداث في اليمن منحى تصعيدي. الأمر الذي استدعى تدخل أطراف لم تقتصر على الداخل اليمني بل تجاوزته إلى البيئة الإقليمية وحتى الدولية، كما تزامنت الأزمة مع العديد من القضايا العربية أخذت فيها اليمن حصة لا بأس بها في التعامل معها.
2- **الحدود المكانية:** ما يتعلق بالإطار المكاني؛ تتناول الدراسة الرقعة الجغرافية التي تضم كلا من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إلى جانب دولة اليمن –التي تعتبر حلقة هامة في الدراسة– خصوصا وأن هذه المنطقة التي تنتمي إلى نظام إقليمي فرعي مهم جدا يسمى "الشرق الأوسط" نظرا للتداعيات المباشرة وغير المباشرة عليه.

إشكالية الدراسة:

يهدف مجلس التعاون الخليجي –على اعتباره منظمة إقليمية– إلى تحقيق غاية صدّ ودرأ أي عدوان أو حتى تهديد يوجه لأي دولة خليجية من منطلق أساسي لعمل المنظمة يعتبر أن أي خطر يهدد أي دولة عضو فهو يهدد الكتلة ككل، وفي سعي منه للحفاظ على الأمن في منطقة الخليج العربي فقد تحرك في الأزمة اليمنية التي تمثل تهديدا مباشرا –حسبه– على الأمن

والمصالح الخليجية وذلك منذ بوادرها الأولى وقيامه بمحاولات عديدة تبرز أدواره الإقليمية الفعالة في المنطقة.

ومن هذا المنطلق تطرح الإشكالية التالية: **ما مدى فعالية مؤسسات مجلس التعاون الخليجي في إدارة الأزمة في اليمن منذ 2011؟**

الأسئلة الفرعية:

وتندرج ضمن الإشكالية السابقة جملة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

1- ما هي مسببات الأزمة في اليمن؟
2- كيف يتأثر مجلس التعاون الخليجي بالتحديات الأمنية الناتجة عن الانفلات الأمني في اليمن؟
3- ما هي آليات مجلس التعاون الخليجي في محاولته لإدارة الأزمة في اليمن ؟
4- ما مستقبل اليمن في ظل تطورات الأزمة الراهنة؟

الفرضيات:

1- تحرك مجلس التعاون الخليجي تجاه الأزمة في اليمن تحكمه ضوابط المصالح الجيو-أمنية والإقتصادية الخليجية في المنطقة عموما.
2- نجاعة الإدارة الخليجية للأزمة اليمنية مرهونة بفعالية الآليات والأدوات المتبعة في ذلك.
3- مستقبل الأزمة في اليمن يعتمد على قواعد العلاقة بين الداخل اليمني من جهة والقوى الإقليمية من جهة أخرى.

المقاربة المنهجية والنظرية:

سيتم الإستعانة في هذه الدراسة بمقاربة منهجية ونظرية مركبة من:

1- المقاربة التاريخية: تقوم على إستقراء التاريخ باعتباره أساسا للحاضر، إذ أن فهم التاريخ يساعد على تفسير الواقع من خلال استيعاب تطور الأحداث على فترات تاريخية متعاقبة، وتسمح هذه المقاربة بمعرفة طبيعة الأزمة في اليمن عن طريق دراسة الأسباب المولدة

للأزمة المباشرة منها وغير المباشرة إلى جانب التعرف على كرونولوجيا الأزمة في اليمن منذ بوادرها الأولى.

2- **مقاربة الدور**: إذ يعتبر كال هولستي- Kal Holsti أن مصطلح الدور هو "تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والإلتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواء في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي"[1]، وتفيد هذه المقاربة في معرفة التصورات الإستراتيجية لصناع القرار في دول الخليج تجاه الأزمة في اليمن وفعالية آداء المجلس ومبرراته من منطلق هذه المصادر.

3- **التحليل النُظمي**: ويركز أساسا على وجود نسق عام تتم دراسته وفقا للتحليل (ويعني فصل وحدة متكاملة إلى أجزاء فرعية) وكذا التوليف (ويعني الجمع بين عناصر ومكونات منفصلة لتشكيل وحدة متماسكة)؛ ويفيد هذا المدخل في دراسة فعالية مؤسسات مجلس التعاون الخليجي باعتباره وحدة واحدة تسعى لتحقيق التكامل والإندماج بين مختلف مكوناتها في ظل بيئة أمنية إقليمية متأزمة.

4- **المدخل الواقعي**: إذا أن الإتجاه الواقعي في العلاقات الدولية عموما يرتكز في تحليل الظواهر الدولية على مفاهيم توازن القوى، القوة، المصلحة الوطنية والبقاء للدولة ...، وبالإسقاط على الدراسة يمكن أن يُلاحظ طغيان مفاهيم المصلحة لدى دول مجلس التعاون الخليجي في التحرك تجاه إدارة الأزمة في اليمن على اعتبارها مصدرا مهددا لبقاء واستمرار هذا الكيان خصوصا مع عملية عاصفة الحزم التي اتبعت فيه الدول الخليجية أساليب القوة الصلبة.

أدبيات الدراسة:

لا يمكن بأي حال من الأحوال رصد أو حصر كافة الدراسات التي تناولت بالدراسة أدوار مجلس التعاون الخليجي في إدارة الأزمة اليمنية منذ 2011، غير أنه من المفيد الإشارة إلى أهمها:

[1] K. J. Holsti, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy", International Studies Quarterly, (Vol. 14, No. 3 ,Sep, 1970), p 233.

1- رضوان محمد قازان، مجلس التعاون: العوامل المحلية والإقليمية والدولية ودورها في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء الصادرة عن دار الكتاب الحديث بالقاهرة في سنة 2010 والذي تناول فيه الباحث الموضوع في أربع فصول، وقد تم التركيز في هده الدراسة على الجزئية الموجودة في الفصل الأول والتي تفيد في تناول البنى المؤسسية والمجتمعية للمجلس.

2- فؤاد عبد الجليل الصلاحي، وعبد الله العاضي وآخرون، الثورة اليمنية الخلفية والآفاق الصادر عن المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية بيروت الطبعة الأولى سنة 2012 والذي يفيد في فهم وتحليل طبيعة الأوضاع في اليمن وتحديد أسباب ودوافع الأزمة فيها.

3- أحمد محمد أبوزيد، معضلة الأمن اليمني الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات، الصادرة عن مجلة المستقبل العربي بالإمارات العربية والذي يتناول عواقب وانعكاسات هذه المسببات على الأوضاع الداخلية لليمن.

4- محمد أبو سعد عامود، الدور الخليجي في الانتقال السياسي في اليمن ، ع192، محمد مجلة سياسة الدولية مركز الأهرام سنة2013م والذي تناول في مقاله الدور الذي يسعى مجلس التعاون الخليجي إلى القيام به بهدف إدارة الأزمة في اليمن وذلك باعتماد أساليب قانونية تتلقى الدعم الدولي.

5- أحمد محمد الأصبحي، مسار التسوية في اليمن: النموذج لحل النزعات الداخلية والدي تناول فيه المراحل التي مر بها اليمن ضد التوحيد والأسباب المولدة الأزمة في اليمن، بالإضافة المبادرات التي قام بها مجلس التعاون والخليج بهدف إدارة الأزمة في اليمن من أجل دعم الشرعية فيه.

6- عبد الله اسعد حليم، الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الإعتدال العربي 2010-2011 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في التخطيط والتنمية في سنة 2012 والدي تم فيه تناول أهم الأحداث التي مرت باليمن وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة في اليمن.

التقسيم البحثي:

يقوم بناء هذه الدراسة على ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: الذي يخصص لدراسة البنى الهيكلية لمجلس التعاون الخليجي والإلمام بالإطار المفاهيمي للأزمة الدولية من خلال التطرق إلى أسباب نشأة مجلس التعاون الخليجي والأهداف التي يصبو إلى تحقيقها وكذا إبراز أهم الإنجازات التي حققها والتحديات التي تواجهه والعلاقات الخليجية الجوارية بالإضافة إلى توظيف لمفاهيم الأزمة الدولية والإدارة بالأزمة.

الفصل الثاني: والذي تناول مسارات الأزمة اليمنية منذ 2011 وردود الأفعال منها، بدءا بمعرفة المحددات الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لدولة اليمن، وكذا أسباب تفجير الأزمة في اليمن سواء الإقليمية منها أو الدولية.

الفصل الثالث: والذي تم فيه التركيز على آليات مجلس التعاون الخليجي في إدارة الأزمة اليمنية من خلال التحرك الخليجي باتجاه البحث عن حلول للأزمة بالقيام بمحاولات سلمية تمثلت عموما في المبادرات والاتفاقيات التي تهدف إلى حل الأزمة تلتها إلى محاولات عسكرية تمثلت في عاصفة الحزم وأيضا تم التطرق إلى إنعكاسات الأزمة وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي ومستقبل الأزمة في اليمن في ظل مستجدات الأحداث الحاصلة.

الفصل الأول

تعتبر المنظمات الإقليمية تمظهرا هاما يميز حقل العلاقات الدولية، حيث سعت العديد من الدول إلى تشكيل تكتلات فيما بينها من أجل التصدي للتهديدات والمخاطر التي تواجهها وتهدد بالاستقرار والأمن فيها؛ وذلك في إطار قانوني ومؤسسي منظم يحدد المبادىء والأسس التي يقوم عليها هذا التكتل ووضع الأهداف الأساسية التي تسعى من أجلها، ومثل ما حدث في مختلف مناطق العالم نجد أيضا منطقة الخليج العربي هي الأخرى سعت إلى تأسيس هيكل تنظيمي يجمع معظم الدول الخليجية في كتلة واحدة من أجل تحقيق التكامل والاندماج بين الدول الأعضاء، وقد استعملت هذه المنظمات في إدارة الأزمات التي تحدث ومحاولتها في نشر السلم والأمن الدوليين.

المبحث الأول: مجلس التعاون الخليجي: النشأة والأهداف

تعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية والإستراتيجية في العالم؛ وذلك لعدة إعتبارات كموقعها الإستراتيجي وأهميتها الإقتصادية، بالإضافة إلى الأهمية الجيوسياسية، وقد سعت معظم الدول الخليجية إلى تأسيس كيان يربط المنطقة مع بعضها البعض ألا وهو مجلس التعاون الخليجي الذي يهدف إلى تحقيق التعاون والتكامل فيما بين هذه الدول وتحقيق التنسيق والترابط وتوثيق الصلات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

المطلب الأول: هياكل ومبادىء مجلس التعاون الخليجي

مجلس التعاون الخليجي هو تنظيم إقليمي ذو بعد سياسي وإقتصادي بالدرجة الأولى يتكون من ست دول خليجية وهي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، دولة الكويت، دولة قطر، دولة البحرين وهي دول ترتبط شعوبها بتقاليد تراثية وتاريخية مشتركة ونسيج إجتماعي متداخل وأنظمة سياسية متشابهة، وقد تم الإعلان عن إنشاء مجلس التعاون الخليجي خلال إجتماع قادة الدول الأعضاء في أبو ظبي يوم 25 ماي1981م و أطلق على الاجتماع قمة التأسيس حيث تم خلاله التوقيع على النظام الأساسي للمجلس[1].

و الشكل أدناه يوضح منطقة الخليج العربي و تحديد الدول الأعضاء المكونة لمجلس التعاون الخليجي، حيث يلاحظ أن المملكة العربية السعودية تحوي أكبر مساحة جغرافية من بين الدول الأعضاء و التي لها وزن ثقيل في المجلس، كما أن قطر و بالرغم من صغر مساحتها إلا أن لها صيت عالمي كبير.

[1]- محمد يوسف طعمه، "دور مجلس التعاون الخليجي في عملية الإصلاح السياسي"،ع2، (مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية: جامعة الأنبار،كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2011)، ص.2.

الشكل رقم (01): خريطة توضح الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي

المصدر: عن الموقع: http://geographybbsata.blogspot.com/2013/11/blog-post_233.html

ركز الميثاق التأسيسي على الإقتصاد والتعليم والثقافة بهدف تحقيق التنسيق والترابط بين دول الخليج العربي باعتبارها مجالات أساسية في تحريك عجلة التطور والتقدم من أجل تحقيق الأهداف المحددة التي دفعت إلى قيام مجلس التعاون[1].

الفرع الأول: السياق التاريخي لنشأة مجلس التعاون الخليجي وعوامل قيامه

أولا: السياق التاريخي لنشأة مجلس التعاون الخليجي

بعد نجاح التجربة الإمارتية العربية عام1971م وجه الشيخ جابر الأحمد الصباح في ماي1976م دعوة إلى إنشاء وحدة خليجية عندما كان وليا للعهد ورئيسا لمجلس الوزراء الكويتي بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية، وبعدها في ديسمبر1978م دعت البيانات المشتركة التي صدرت عن محادثات الشيخ سعد عبد الله السالم

[1]- جيفري مارتيني و أخرون،"أفاق تعاون بلدان الخليج العربي" ، (كاليفورنيا: مؤسسة رند، 2016)، ص.2.

الصباح في كل من السعودية، عمان، قطر، البحرين، إلى ضرورة بذل الجهد من أجل وحدة الموقف العربي وتحقيق أماني الشعوب العربية بمزيد من التقدم.

وقد استمرت الكويت بتبني الفكرة في المحافل الخليجية العربية ففي انعقاد مؤتمر القمة العربي في عمان في نوفمبر1980م قام الشيخ جابر الأحمد الصباح بإطلاع قادة دول الخليج العربي على بعض التصورات الكويتية حول قيام الوحدة الخليجية وتم النقاش لأول مرة بشكل رسمي حول هذه المبادرة[1].

وأثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي في الطائف في السعودية في الفترة الممتدة من 25 إلى 28 جانفي 1981م؛ انعقدت قمة لدول الخليج العربية إثر هذا المؤتمر حيث تولدت فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي، وبناءا على ذلك عقد في العاصمة السعودية الرياض مؤتمر ضم وزراء خارجية الدول الأعضاء الست في 4 فيفري1981م، والذي تم فيه الإتفاق على تأسيس المجلس فيما بين الدول الست لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق المشترك فيما بينها في مختلف الميادين والمجالات، وأعلن في اليوم نفسه أن المجلس ستكون له أمانة عامة وعقد اجتماعات دورية من أجل تحقيق أهدافه.[2]

بعد كل هذه المحاولات عقدت في أبوظبي القمة الأولى بتاريخ 25ماي1981م لدول مجلس التعاون الخليجية العربية، وتم فيه توقيع النظام الأساسي لمجلس التعاون؛ كما ناقش قادة الدول الأعضاء ورقة عمل حول العمل الخليجي المشترك واعتبار قيام المجلس نهاية للحديث عن فراغ المنطقة من قوة ناطقة باسمها. وقد اعتبر هذا الاجتماع التأسيسي لمجلس التعاون البداية القانونية لمسيرته وانطلاقته كما تم فيه اختيار أمين عام للمجلس "السيد عبد الله يعقوب بشارة" بالإضافة إلى تدوين نظام داخلي للمجلس.[3]

[1]-عبد المحسن لافي الشمري، "مجلس التعاون لدول الخليج وتحدي الوحدة العربية"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية: جامعة الشرق الأوسط،كلية الآداب و العلوم، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص.41.

[2]- السعيد بوشول،"واقع التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و أفاقه"، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، قسم علوم التسيير، 2009)، ص.45.

[3]- عبد المحسن لافي الشمري، مرجع سابق، ص.36.

وبهذا يكون مجلس التعاون الخليجي الهيئة الرسمية التي تمثل الخليج العربي والتي تحاول تحقيق التكامل والترابط والتعاون في جميع المجالات وذلك برغبة من الدول الأعضاء والمؤسسة له واعتباره حصن منيع للمنطقة.

ثانيا:عوامل قيام مجلس التعاون الخليجي

قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981م لم يكن وليد لحظته وإنما دفعته إلى البروز مجموعة من العوامل والظروف الإقليمية والدولية التي تفاقمت في أواخر السبعينات وإسهامها كمحفز مساعد لبلورة مجلس التعاون ككيان قائم بذاته ومن أهم العوامل التي ساهمت في قيامه مايلي:

_ الموقع والرقعة الجغرافية المنبسطة والتي تميز منطقة الخليج،حيث تقع هذه الدول في منطقة واحدة تجمعها.

–التشابه الديني والثقافي والترابط الأسري والاجتماعي على مستوى القاعدة الشعبية.

– ترابط وتداخل المصالح اقتصاديا وسياسيا وأمنيا يفرض على الدول التعاون والتنسيق فيما بينها لمواجهة المخاطر والتهديدات المحتملة.

– تاريخ العلاقات الطويل بين هذه الدول الذي يشهد ارتباطها بجملة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية للتعاون في مجالات عديدة.

– الأهمية الإستراتيجية لدول الخليج كمصدر عالمي للطاقة باحتوائه على احتياطات ضخمة من النفط أصبح قيام مجلس التعاون ضرورة ملحة لحماية الثروات الطبيعية للمنطقة وتأمين إمكانية وصولها إلى الأسواق العالمية.[1]

– تشابه الأنظمة السياسية والإقتصادية للدول الأعضاء حيث تقوم بتشجيع القطاع الخاص للإسهام في عملية التنمية والنهوض بالمجتمعات وكذلك سياسة تطوير الموارد البشرية.

[1]- السعيد بوشول، مرجع سابق، ص.36

– الاستفادة من رؤوس الأموال الموجودة في معظم الدول الأعضاء وإزالة مشكلة التمويل والاستثمار والعمل على خلق أسواق مالية ذات أبعاد إقليمية ودولية.

– بالإضافة إلى بروز سمة العصر المتمثلة في التكتلات الإقتصادية الإقليمية، الأمر الذي يحتم على دول المنطقة إقامة تكتل إقليمي خليجي له القدرة على الصمود في وجه التكتلات الأخرى ومجابهتها.[1]

– التحولات التي طرأت على العلاقات الإقتصادية العالمية، حيث أصبح الخليج منطقة تنتج ما يريده الأخرون؛ الأمر الذي يفسر الضغوطات التي تعيش فيها المنطقة ما دفع دول الخليج إلى الترابط والتضامن معا والتفكير في إنشاء مجلس التعاون كصيغة موحدة من أجل صد الأطماع الخارجية على المنطقة.[2]

– قيام الثورة الإسلامية في إيران في فيفري 1979م والسياسات الإيرانية المتبعة التي أثارت الشكوك لدى دول الخليج خاصة تلك المتعلقة برغبة وإصرار إيران على تصدير ثورتها إلى الخليج وبداية الجدل بين الشيعة والسنة في المنطقة، وكذلك بين النظم الملكية والجمهورية الأمر الذي أدى إلى خلق جو من التوتر هناك.

– بالإضافة إلى الحرب العراقية الإيرانية في فيفري1980م والتي زادت من تعريض أمن الخليج للخطر والتهديد باستقراره.

– انقسام العالم العربي بخصوص قضية السلام المصري–الإسرائيلي والضعف الذي أصاب الجامعة العربية، مما أثار الشعور بالفراغ الأمني وجعل الحاجة ملحة إلى وضع إطار للتشاور ودراسة المواقف والمصالح المشتركة بين دول الخليج العربية.

[1]- سعاد يحي، "تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي و الآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة"، (مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية: بسكرة،جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2013)، ص.81.

[2]- عبد المحسن لافي الشمري، مرجع سابق، ص.ص،45.46.

– الصراع في أفغانستان والآثار السلبية المترتبة عنه التي يمكن أن تنعكس على المنطقة بالإضافة إلى الاهتمام الذي أظهرته موسكو بالمنطقة ورغبتها في المشاركة في شؤونها[1].

الفرع الثاني: الأجهزة الأساسية لمجلس التعاون الخليجي وأهدافه

أولا: أجهزة مجلس التعاون الخليجي

يتكون مجلس التعاون الخليجي من مجموعة من المؤسسات التي تسير وتنظم العلاقات داخله يمكن تحديدها فيما يلي:

1-**المجلس الأعلى:** يتكون من رؤساء الدول الأعضاء والرئاسة فيه دورية بحسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، يجتمع مرة في السنة كما يجوز له عقد دورات استثنائية بناءا على دعوة أية دولة من الدول الأعضاء مع حصولها على تأييد طرف أخر عضو، تعقد دوراته في بلدان الدول الأعضاء، تختص مهمة المجلس الأعلى بوضع السياسات العليا لمجلس التعاون الخليجي والخطوط الأساسية التي يسير عليها كما له مهمات أخرى متمثلة في تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون ووضع مبادىء التعامل مع الدول الأخرى و المنظمات الدولية[2].

وقد قرر المجلس الأعلى في قمة أبوظبي عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين اللاحقة والسابقة، ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثي الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، كما تصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت و في المسائل الإجرائية بالأغلبية[3].

يتشكل المجلس الأعلى من مكتب المجلس و اللجان:

– **مكتب المجلس:** يشكل في كل دورة عادية يتكون من رئيس المجلس الوزاري والأمين العام من مهامه مساعدة رئيس المجلس في إدارة أعمال الدورة.

[1]- جمال عبد الله و عمر الحسن و أخرون، "مسيرة التعاون الخليجي:التحديات الراهنة و السيناريوهات المحتملة"، (د.ب.ن: مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، ص.11.
[2]- عبد المحسن لافي الشمري، مرجع سابق، ص.48.
[3]- سعاد يحي، مرجع سابق، ص.87.

- **اللجان:** وتندرج ضمنها اللجان التالية:

- **اللجان الفنية:** تعين من بين مواطني الدول الأعضاء، تقوم بتقديم المشورة في إعداد وتنفيذ برامج مجلس التعاون وتجتمع بدعوة من الأمين العام.[1]

- **اللجنة الاستشارية:** تتكون من ثلاثين عضوا على أساس أن خمسة أعضاء من كل دولة عضو في مجلس التعاون يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة وذلك لمدة ثلاث سنوات، تساعد المجلس وتقدم له المشورة في كل مايتعَلق بتدعيم مجلس التعاون[2].

وتتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي حددها النظام الأساسي للمجلس حيث منح لها خصوصية تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، وتصدر قراراتها بالتصويت بالأغلبية صوت واحد لكل عضو وإذا تساوت الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا وتكون التوصيات والفتاوى التي تصدرها الهيئة بإجماع الأعضاء مع حق المخالفين في تسجيل مخالفاتهم.[3]

2-المجلس الوزاري: يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر، ويجوز له عقد دورات استثنائية بناءا على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو أخر ويعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر ثلثي الدول الأعضاء، وتختص مهامه في اقتراح السياسات ووضع الخطط الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء الست والعمل على مراجعة وتنسيق الأنشطة القائمة بينها وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع بتوصية منه إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها[4].

يتكون مجلس الوزراء من:

[1] - جمال عبد الناصر مانع، "التنظيم الدولي :النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، "ط1، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008)، ص.264.

[2]- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، "المسيرة والإنجاز"، ط 9 ، (د.ب.ن: مطبعة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2015)، ص.ص،15.16.

[3] - رضوان محمد قازان، "مجلس التعاون: العوامل المحلية والإقليمية ودورها في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء" (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص- ص،33-36.

[4]- عبد المحسن لافي الشمري، مرجع سابق، ص.49.

– **مكتب المجلس:** والذي يضم رئيسا وأمين عام ورؤساء العمل الفرعية يساعد المجلس في إدارة أعمال الدورة كما يشرف على صياغة القرارات التي يتخذها المجلس.

– **اللجان الفرعية:** تتألف من مندوبين عن الدول الأعضاء، تنتخب رئيسا لها من بين أعضائها، تجتمع كل لجنة تحضيرية ثلاثة أيام على الأقل قبل انعقاد الدورة بدعوة من الأمين العام.[1]

3–الأمانة العامة: تعتبر الجهاز الإداري الرئيسي لمجلس التعاون وتتكون من أمين عام يعينه المجلس الأعلى يتم اختياره لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وأمناء مساعدين يعينهم المجلس الوزاري وخمسة قطاعات أساسية للشؤون السياسية والشؤون الإقتصادية والبيئية والقانونية والمالية والإدارية، وقد تم تشكيل عدة لجان فنية مختصة شملت كل هذه القطاعات بما فيها التعاون في المجالات الصناعية والزراعية والنفطية والخدمات الاجتماعية والثقافية.[2]

وُضعت ميزانية للأمانة نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون في المادة 18 تساهم فيها الدول الأعضاء بنسب متساوية لإنفاقها على موظفي الأمانة و نشاطاتها، بالإضافة إلى تمتعها بامتيازات وحصانات تساعدها على القيام بوظائفها.[3]

بالإضافة إلى هذه الأجهزة تم استحداث عدد من المؤسسات والآليات منها:

– آلية القمة التشاورية التي أقرها المجلس الأعلى في أبوظبي 1988م.

– إنشاء العديد من المؤسسات المشتركة منها: المكتب الفني للاتصالات، هيئة المواصفات والمقاييس، مركز التحكيم التجاري، مكتبة البعثة الدائمة، برنامج التعاون الخليجي لدعم جهود التنمية الإقتصادية في الدول العربية مؤسسة الخليج للاستثمار، مكتب براءات الاختراع[4].

[1]- رضوان محمد قازان، مرجع سابق، ص.35.
[2]- سعاد يحي : مرجع سابق، ص.87.
[3]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص.268.
[4]- إيمان عبد الكاظم جبار الكريطي، "العملة الخليجية الموحدة الفرص والتحديات "، (جامعة كربلاء: كلية الإدارة والإقتصاد، د.س.ن)، ص.73.

يحتوي مجلس التعاون على أجهزة دائمة وأخرى مؤقتة تم تفعيلها من أجل تنظيم وضبط العلاقات الداخلية في المجلس وعلاقاته مع بقية الفواعل الدولية فكل هذه الأجهزة تعمل في صالح المجلس وهي تعتبر الهيئات الرسمية والقانونية في المجلس.

ثانيا: أهداف مجلس التعاون الخليجي

حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي عدة أهداف تتمثل في:

– تحقيق التنمية والتكامل والترابط والصلات بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

– تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

– دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في محالات الصناعة والتعدين والزراعة وإنشاء مراكز بحوث علمية مشتركة.[1]

– وضع أنظمة مماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:

– الشؤون الإقتصادية والمالية.

– الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.

– الشؤون التعليمية والثقافية.

– الشؤون الاجتماعية والصحية.

– الشؤون الإعلامية والسياحية.

– الشؤون التشريعية والإدارية.

– العمل على ترسيخ وتعميق وتدعيم ما تحقق من إنجازات تهم الشعوب والدول.

[1] - عبد المحسن لافي الشمري ، مرجع سابق، ص.44.

- إقامة المشاريع العسكرية المشتركة والتنسيق الأمني.

- إقامة إتحاد جمركي بين دول المجلس.

- إتاحة فرصة تملك العقار لكل مواطني دول المجلس.

- مشروع الربط الكهربائي بين دول المجلس.

- تحرير التجارة بين دول المجلس.[1]

الفرع الثالث: مجالات التعاون في مجلس التعاون الخليجي

أولا: التعاون في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والإعلامية

1- السياسة الخارجية: يهدف التنسيق والتعاون في مجال السياسة الخارجية إلى صياغة مواقف موحدة اتجاه القضايا السياسية التي تهم دول مجلس التعاون في الأطر الدولية والإقليمية والتعامل معها كتجمع واحد بهدف تعزيز أمنها واستقرارها ورخاء شعوبها، وذلك من خلال التصدي لمسببات عدم الاستقرار ومصادر الخطر؛ والتي تمثلت بشكل أساسي في الحرب العراقية – الإيرانية حيث وظفت دول المجلس إمكانياتها السياسية لإيجاد مخرج من تلك الحرب، وقد أثمرت تلك الجهود باستصدار قرارات مجلس الأمن في 1987م التي أدى قبولها إلى وقف الحرب و نهايتها.

بالإضافة إلى القيام بمهمات تعاونية أخرى شملت تحرير الكويت حيث تُوجت الجهود والمواقف الخليجية بقرارات اتخذتها القمة الحادية عشر للمجلس في 1990م أكدت على وقوف دول المجلس في وجه العدوان وتصميمها على مقاومته وإزالة أثاره ونتائجه، من منطلق أن الاعتداء على أي دولة عضو هو اعتداء على جميع الدول الأعضاء، كما قام المجلس بدعم مملكة البحرين نتيجة الأحداث التي مرت بها في مارس 2011م وذلك من منطلق المحافظة على الأمن الجماعي والمتكامل[2]. وغيرها من الإسهامات بدعم القضية الفلسطينية وعملية حفظ السلام

[1]- سعاد يحي، مرجع سابق، ص.89

[2]- الأمانة العامة لمجلس التعاون ، مرجع سابق، ص.ص،15.16.

في المنطقة، ومساندة الجمهورية السورية ودعم الشعب الليبي في قضيته والشعب الصومالي وعمل المجلس على توسيع أعماله وتطويرها على مستويات عدة.

2- التعاون العسكري والأمني: حظي التعاون العسكري باهتمام قادة الدول المجلس منذ بداية مسيرته ولقد عقد رؤساء الأركان اجتماعهم الأول في الرياض عام 1981م بطلب من المجلس الوزاري، واجتماعهم الثاني في نوفمبر 1981م وعلى إثرها عقد أصحاب السمو ومعالي وزراء الدفاع اجتماعهم الأول في جانفي 1982م وقاموا بمراجعة ما قدمه رؤساء الأركان من توصيات ووافقوا على إقرارها، وقد كان أبرز ما تحقق في هذا المجال التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ديسمبر 2000م التي وضعت العديد من مرتكزات التعاون العسكري ومنطلقاته كما وافق المجلس الأعلى في دورته الـ 30 في ديسمبر 2009م على الإستراتيجية الدفاعية لمجلس التعاون والتي تحدد رؤية إستراتيجية تعمل دول المجلس من خلالها على تنسيق وتعزيز تكاملها وترابطها وتطوير إمكانياتها للدفاع عن سيادتها واستقرارها ومصالحها، بالإضافة إلى ربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي بشبكة تغطية رادارية وإنذار مبكر من خلال مشروع حزام التعاون وتشكيل تمارين وتدريبات عسكرية مشتركة: جوية، برية، بحرية. بالإضافة إلى تشكيل فريق عمل من الخبراء الأمنيين في وزارة الداخلية.

3- التعاون في مجال الإعلام: وذلك بإنتاج العديد من البرامج التلفزيونية والإذاعية بهدف وضع تعميق الإيمان بدور مجلس التعاون لدى المواطنين من خلال تزويد أجهزة الإعلام بالمعلومات الدقيقة والسريعة عن مسيرة العمل المشترك والمواطنة في مجال العمل الإعلامي.[1]

ثانيا: التعاون الإقتصادي

تتضمن الاتفاقية الإقتصادية الجديدة تطويرا شاملا للاتفاقية الإقتصادية التي تم التوقيع عليها في 1981م التي وضعت وحددت مبادىء العلاقات الإقتصادية بين الدول الأعضاء وأنشئت بموجبها منطقة التجارة الحرة، وقد نجح المجلس خلال العقدين الماضيين في تطوير

[1]- سعاد يحي، مرجع سابق، ص- ص،101-105.

علاقاته الإقتصادية فيما بين دوله و التي قربته أكثر من التكامل الإقتصادي[1]، وتبنى المجلس الأعلى خلال اجتماعاته السنوية العديد من القرارات المهمة في المجال الإقتصادي والتي كان من أهمها:

1- الإتحاد الجمركي: والذي أقيم لتعزيز مسيرة المجلس حيث أعلن مجلس الأعلى في دورته ال23 في ديسمبر2002 م عن قيام الإتحاد الجمركي لدول المجلس في 2003م والذي يعتبر تعزيزا للخطوات والجهود التي قطعتها مسيرة العمل الإقتصادي المشترك فإقامة إتحاد جمركي يعني أنها أصبحت ضمن جدار جمركي واحد اتجاه العالم الخارجي[2]. والذي يتضمن حسب الاتفاقية الإقتصادية لدول المجلس في المادة الأولى من الفصل الأول مايلي:

- تعرفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي.
- أنظمة و إجراءات جمركية موحدة.
- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.
- انتقال السلع بين دول المجلس دون رسوم أو ضرائب.
- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.[3]

وقد ساهم الإتحاد الجمركي في تنشيط ونمو حركة التجارة البينية بين دول المجلس حيث أفاد "محمد الهيف" مدير إدارة الإتحاد الجمركي بأن حركة التجارة البينية منذ عام 2003م إلى غاية 2010م تمت بنسبة فاقت 300 بالمائة، ما يعني أنه حقق الأهداف التي وجد من أجلها وأكد على أن الإتحاد يحظى باهتمام قادة دول مجلس التعاون؛ وبجهد تبدلها اللجان الوزارية واللجان الفنية المعنية لتعزيز هذه المسيرة[4].

---

[1]- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، "الاتفاقية الإقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي"، 2002 ، ص.1.

[2]- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ،"المسيرة و الإنجاز"،مرجع سابق، ص.100.

[3]- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي،"الاتفاقية الإقتصادية"، مرجع سابق، ص.3.

[4]- المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي، "وزارة المالية ،الدورة ال32،ملحق خاص حول التكامل المالي و الإقتصادي الخليجي"،(الرياض: د.د.ن، 2011)، ص.8.

2- السوق الخليجية المشتركة: جاء الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة في نهاية العام 2007م في قمة الدوحة ليبدأ العمل بموجبها اعتبارا من الأول من يناير 2008م، والتي تعتمد بالأساس على المبدأ الذي نصت عليه المادة الأولى في الفصل الثاني من الاتفاقية الإقتصادية، التي تقر بأن يعامل مواطنوا دول المجلس الإعتباريون والطبيعيون نفس المعاملة دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات.[1]

وقد حددت الاتفاقية الإقتصادية هذه المجالات المتمثلة في:

- التأمين الاجتماعي والتعاقد.
- مزاولة جميع الأنشطة الإقتصادية والاستثمارية والخدمية.
- شراء الأسهم وتأسيس الشركات وتداولها فيما بين الدول الأعضاء.
- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
- المعامل الضريبية.
- التنقل والإقامة.
- تنقل رؤوس الأموال وتملك العقار.
- الاستفادة من جميع الخدمات الاجتماعية.[2]

وتعد السوق الخليجية المشتركة مرحلة متقدمة من التكامل الإقتصادي، حيث تعكس النتائج المرحلية للسوق المشتركة الأهمية النسبية لهذا المشروع الحيوي في منظومة العمل الإقتصادي الخليجي، فقد بلغ المستفيدون من مد المظلة التأمينية في دول الخليج 15ألف مواطن، فهي تعد تجسيدا للمواطنة الخليجية خاصة بعد اشتمالها على الخدمات التعليمية والاجتماعية وتعمل على

[1]- سعاد يحي، مرجع سابق، ص.91.
[2]- الأمانة العامة لمجلس التعاون،"الاتفاقية الإقتصادية"، مرجع سابق، ص.4.

توطين المليارات من الأموال الموجودة في الخارج داخل منظومة المجلس إلى جانب إتاحة المزيد من فرص العمل لمواطني دول المجلس.[1]

3- الإتحاد النقدي: فعملية تحقيق الإتحاد النقدي والإقتصادي بين دول المجلس يهدف حسب المادة الرابعة من الفصل الثالث من الاتفاقية الإقتصادية إلى توحيد العملة، حيث تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الإتحاد والتقارب بين الأعضاء في السياسات الإقتصادية؛ لا سيما السياسات المالية والنقدية والتشريعات المصرفية.

فقد بدأت فكرة إصدار العملة الموحدة لدول مجلس التعاون مع نشأته في 1981م حيث وافق المجلس الأعلى على البرنامج الزمني لإقامة إتحاد نقدي في ديسمبر 2001م، والذي يقوم على تطبيق الدولار الأمريكي كموحد مشترك لعملات دول المجلس في المرحلة الممتدة إلى غاية 2002م، وقد أقر المجلس الأعلى في دورته الـ 26 في أبوظبي في ديسمبر 2005م مجموعة معايير تؤدي إلى تحقيق تقارب الأداء الإقتصادي والاستقرار المالي والنقدي والمتمثلة في:

1- معايير التقارب النقدي وتتمثل في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة ومدى كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي.[2]

2- معايير التقارب المالي وتتمثل في نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويشكل الإتحاد النقدي اللبنة الأخيرة في مشروع التكامل الإقتصادي بين دول المجلس وباكتماله تصبح الدول الأعضاء فعليا كتلة اقتصادية واحدة على المستوى الدولي.

ثالثا: التعاون البيئي والإنساني والعدلي

1- التعاون البيئي والإنساني: فمنذ قيام المجلس والدول الأعضاء تسعى من خلال استحداثها لأجهزة متطورة تعمل من خلالها إلى تطوير وتنمية الإنسان والاهتمام بخدماته ورفاهيته وكل ما

[1]- المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي، الدورة ال32، مرجع سابق، ص.4.
[2]- سعاد يحي ،مرجع سابق،ص- ص،92-93.

يحيط به، ويختص قطاع شؤون الإنسان والبيئة في الأمانة العامة للمجلس إلى متابعة وتنفيذ توجيهات قادة الدول الأعضاء والتنسيق فيما بين اللجان الوزارية والفنية قي مجالات عدة منها:[1]

أ- مجال التعليم: بدأت مسيرة العمل التربوي المشترك قبل قيام مجلس التعاون من خلال مكتب التربية العربي الذي أنشىء1975م، حيث أدى تطور التعليم في المنطقة إلى ظهور العديد من مؤسسات وهياكل التعليم العالي المستقلة عن وزارات التربية؛ لذا فاجتماع لجنة رؤساء ومديري الجامعات لأول مرة الذي عقد بمفر الأمانة العامة 1986م مثّل انطلاق تنظيم العمل المشترك تحت مظلة المجلس.

ب- المجال التقني والعلمي: حيث حظي التعاون في مجالات البحث العلمي باهتمام خاص منذ بداية المسيرة، فقد نصت المادة الرابعة من النظام الأساسي على دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة.

ت- المجال الثقافي: ويرتكز العمل الثقافي المشترك على الأهداف الواردة في خطة التنمية الثقافية التي أقرها المجلس الأعلى في دورته الثامنة في1987م، ومن بعدها الإستراتيجية الثقافية التي اعتمدها المجلس الأعلى في دورته الـ 29في 2008م.

ث-المجال البيئي: اعتمد المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في دورته الـ 06 في 1985م وثيقة المبادىء العامة لحماية البيئة لتكون المنطلق الأساسي في وضع استراتيجيات العمل البيئي لدول المجلس، بهدف البحث عن حلول للمشكلات البيئية التي شهدتها دول المجلس والتصدي لها في إطار تعاون مشترك، فمثلا أنشىء المركز الخليجي للرصد البيئي، بالإضافة إلى عقد العديد من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف غيرها من الأعمال التي تسعى إلى تحقيق التعاون في المجال البيئي.[2]

[1]- سعاد يحي، المرجع نفسه، ص.102.
[2]- الأمانة العامة لمجلس التعاون، "المسيرة و الإنجاز"، مرجع سابق، ص.ص، 252.239.203.

2- التعاون العدلي القضائي: بدأت مسيرة التعاون العدلي القضائي بعد الاجتماع الأول لأصحاب المعالي وزراء العدل بدول مجلس التعاون في مقر الأمانة العامة بإعداد نشرة دورية قانونية، ووضع برامج للزيارات القضائية؛ والطلب من الدول الأعضاء تزويد مركز المعلومات في الأمانة العامة بالوثائق والدراسات القضائية والقانونية، والتأكيد على الاستفادة من التجارب التي اكتسبت في إطار جامعة الدول العربية في المجالات القضائية والقانونية.

وبذلك تكون الدول الأعضاء في مجلس التعاون قد كثفت الجهود للتعاون فيما بينها في مجالات مختلفة شملت جميع قطاعات الحياة بهدف تحقيق التكامل والترابط السياسي والإقتصادي.[1]

المطلب الثاني: إنجازات وتحديات مجلس التعاون الخليجي

الفرع الأول: إنجازات مجلس التعاون الخليجي

عمل مجلس التعاون الخليجي على تحقيق العديد من الإنجازات منذ نشأته وذلك في إطار التعاون المشترك فيما بين الأعضاء أهمها:

1-تحقيق المواطنة الإقتصادية: والتي تمت فيها عدة خطوات أهمها:

- إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني والإتفاق على وضع أنظمة وإجراءات جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي.

- السماح بعملية انتقال السلع بين دول المجلس الأعضاء دون قيود جمركية أو غير جمركية والإعفاء من الرسوم والضرائب.

- المساواة بين المال في القطاع الخاص بهدف تنشيط دور القطاع في دول المجلس.

- السماح لمواطني المجلس بممارسة الكثير من الأنشطة الإقتصادية.

[1]- سعاد يحي ، مرجع سابق، ص.104.

2- توحيد أسعار ورسوم الخدمات: فقد تم وضع نظام للتعرفة الكهربائية للاستهلاك العادي والصناعي ولائحة لتوحيد رسوم إيصال الكهرباء والماء، كما أقر جزء من رسوم وأسعار الاتصالات؛ وتتخذ الترتيبات اللازمة لتطبيق أسعار المنتجات البترولية.

3- التوحيد المؤسسي: فقد وافقت اللجان الوزارية المختلفة على العديد من الأنظمة والتعليمات الموحدة في المجالات الآتية:

- التعليمات الخاصة بالجمارك.

- الأنظمة الخاصة بقطاع الزراعة والتي تعمل على تحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس والاستخدام الأصح للموارد المائية وحمايتها، وتوفير الأمن الغذائي.

كما قامت الأمانة العامة بإعداد مشروع موحد للتشريع الصناعي؛ وتتخذ الترتيبات الضرورية التي تساعد على إعداد ودراسة شاملة لمسح القوانين والأنظمة التجارية بهدف توحيدها.[1]

4- ربط البنى المؤسسية: حيث سعت دول المجلس خلال الفترة السابقة إلى إنجاز ودعم المشروعات المشتركة من بينها الربط الكهربائي بين الدول الأعضاء، فقد تم تأسيس هيئة الربط الكهربائي في عام 2011م لتتولى الإشراف على تنفيذ المشروع وتشغيله وصيانته، حيث يضع هذا المشروع أساسا قويا لسوق الطاقة المشتركة بين دول الخليج ويتيح لها إمدادات طاقة مستديمة لدعم الاقتصاديات الوطنية.

بالإضافة إلى مشروع سكة الحديد لدول المجلس ويكمن الهدف الرئيسي من المشروع في البداية في تلبية احتياجات نقل البضائع وتسهيل حركة النقل و تلبية خدمات نقل الركاب بعد فترة وجيزة، فاللجنة الفنية والمالية لمشروع سكة الحديد والتي تم تشكيلها تنفيذا لقرار لجنة التعاون المالي والإقتصادي تقوم باجتماعات دورية للخروج بموقف موحد لدول المجلس وملائمة المواصفات الفنية والتقنية وأنظمة الإشارات والاتصالات للمشروع، وقد قطع المشروع مراحل متقدمة لتنفيذه حيث تعمل الدول الأعضاء على إعداد التصاميم الهندسية التفصيلية للمشروع. وقدر طول خط السكة

[1]- سعاد يحي ، المرجع نفسه، ص.148.

الحديدية بنحو 2117 كيلو متر بما فيها وصلات لربطه مع مشاريع السكك الحديدية الوطنية بدول المجلس ذات الأهمية من أجل جلب حركة المرور وربط الموانئ والمطارات والمراكز بالسكان والمناطق الصناعية.[1]

5- المشاريع المشتركة: تم تنفيذ العديد من البحوث المشتركة التي ساهمت في تطوير العمل الخليجي المشترك؛ كما أقر وزراء الزراعة لدول المجلس تكوين فرق عمل مستمر يسمى فريق عما البحوث الزراعية ويتكون من مسئولي البحوث الزراعية للدول الأعضاء ومن أهم التي قام بها:

- تحديد منافذ الدخول للمنتجات والسلع الزراعية والحيوانية تطبيقا للإتحاد الجمركي.

- إقامة ندوات وورش عمل مشتركة للعديد من المواضيع الزراعية مثل ندوة المحافظة على الثروة السمكية وتنميتها، ندوة عن الآفات الزراعية ندوة عن استخدام مصادر المياه المختلفة في الزراعة، ندوة عن مراقبة اللحوم، ندوة عن المنتجات الزراعية المحورة وراثيا، وندوة عن الأمن الغذائي لدول المجلس.[2]

6- بناء المؤسسات الخليجية المشتركة: وذلك بغية تأكيد التعاون الفني والإقتصادي بين دول المجلس وتدني كميات النفقات، بحيث تتطلب عملية التنسيق والتكامل تكوين عدد من المؤسسات المشتركة ومن بين المؤسسات التي ثم إنشاؤها في هذا المجال:

- مؤسسة الخليج للاستثمار.

- هيئة المواصلات والمقاييس لدول مجلس التعاون.

7- التعامل مع العالم الخارجي: حيث تقرر في إطار المجلس مبدأ التفاوض والتحرك الجماعي وقد طبق هذا المبدأ في حالات كثيرة منها:

- إقامة علاقات اقتصادية مع مختلف التكتلات الإقليمية وأخرى عالمية.

[1]- المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي، الدورة ال32، مرجع سابق، ص.9.
[2]- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق، ص.ص،183.184.

– المباحثات الاستطلاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والاشتراك الجماعي في المعارض و المؤتمرات.

– التعاون الجماعي من أجل شراء السلع الأساسية الموحدة الاستعمال.[1]

8– إبرام الاتفاقية الإقتصادية بين دول المجلس لعام 2001م والتي صادقت عليها جميع الدول الأعضاء، فقد حثت هذه الاتفاقية على التكامل الإقتصادي بين دول المجلس من خلال تبني برامج محددة وآليات قابلة للتنفيذ، بحيث تقوم اللجان العاملة في إطار المجلس والأمانة العامة بمتابعة التنفيذ ضمن برامج عمل محددة.[2]

وقد تضمنت الاتفاقية مايلي:

تشجيع التبادل التجاري وذلك بإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء منذ مارس 1983م، والتي تميزت بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية شرط حصولها على شهادة المنشأة من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة، وقد استمرت نحو عشرين عاما إلى نهاية 2002 أين حل محلها الإتحاد الجمركي في عام 2003م، أين شهدت هذه المرحلة نقطة تحول جوهرية في مسيرة العمل الإقتصادي المشترك لدول المجلس، ما يعني أنها أصبحت ضمن جدار جمركي واحد اتجاه العالم الخارجي ما حقق فوائد كثيرة لإدارات الجمارك بالدول الأعضاء.[3]

يخطو الإتحاد الجمركي خطوات سريعة على كل المستويات، فقد تم ربط الإمارات وقطر والسعودية بشبكة إلكترونية تسهم في تبادل المعلومات التجارية والإحصاءات، إلى جانب ذلك فقد بلغ عدد السلع المعفاة من الرسوم الجمركية في دول المجلس مع نهاية الربع الثالث من العام 2011م نحو 811 سلعة ، بلغ عدد السلع الممنوعة نحو 27 سلعة وتضم قوائم السلع الخاصة 50 سلعة.

[1]- سعاد يحي، مرجع سابق ص.ص،150.149.
[2]- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، "الاتفاقية الإقتصادية بين دول المجلس"، مرجع سابق، ص.2.
[3]- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، "المسيرة و الإنجاز"، ص.ص،100.99.

فالإتحاد الجمركي يلبي أهم تطلعات مواطني دول المجلس؛ ويلبي دورا كبيرا في تحقيق الوحدة الإقتصادية وإزالة معوقات التبادل التجاري.[1]

9- الإتحاد النقدي حيث ستجسد العملة الموحدة هوية اقتصادية واحدة للدول الأعضاء وترجمة للإخاء السياسي والقيم المشتركة، كما أنها تمثل رمز للتكامل وخطوة عملية لتحقيق المواطنة الخليجية، كما سيزيد من الحضور والتأثير العالمي للدول الأعضاء في المحافل الدولية ومؤسسات صنع القرار الإقتصادي العالمي والذي دخل حيز النفاد في 27مارس2010م.

10- السوق الخليجية المشتركة وما تبعها كتسهيل إقامة وتنقل المواطنين.[2]

11- الإنجازات العسكرية لمجلس التعاون الخليجي: اتسم التعاون العسكري بين دول المجلس بالعمل الجاد في بناء و تطوير القوى العسكرية الدفاعية والأمنية حيث تطور التعاون بشكل نوعي وكمي منذ تشكيل المجلس إلى غاية الآن وأهم هذه الإنجازات:

إنشاء قوة ذرع الجزيرة في 15أكتوبر1985م وقد تم تطوير القوة إلى فرقة مشاة آلية في عام 1990م، بالإضافة إلى إنشاء اتفاقية الدفاع المشترك في 31ديسمبر 2000م والتي جاءت تأكيدا على عزم دول المجلس على الدفاع الجماعي ضد أي خطر يهدد أي منها، كما تضمنت الاتفاقية إنشاء مجلس للدفاع المشترك ولجنة عسكرية عليا تنبثق عنه وتم وضع الأنظمة الخاصة بكل منهما وآلية عمله.[3]

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي

أولا: الخلافات الخليجية-الخليجية

يواجه مجلس التعاون الخليجي العديد من التحديات التي تعرقل مسيرته وتحقيقه للتكامل والاندماج فيما بين الدول الأعضاء؛ وقد تعددت واختلفت هذه التحديات من حيث الأهمية، حيث يعتبر تحدي الخلافات الخليجية – الخليجية أخطر تحدي يواجه المجلس لأنه يهدد استقرار

[1]- الدورة ال32للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، مرجع سابق، ص.8.
[2]- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، "المسرة و الإنجاز"، مرجع سابق، ص.83.
[3]- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، المرجع نفسه، ص.ص،34.35.

واستمرار المنظومة في حد ذاتها، وتظهر هذه الخلافات منذ سنين بين الدول الأعضاء الست. فالخلاف الأخير بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين من جهة ودولة قطر من جهة أخرى، يعد من أهم الخلافات التي تهدد المنطقة بأكملها وكادت أن تقضي على العمل الخليجي المشترك، ففي 05 مارس 2014م سحبت ثلاثة دول أعضاء بمجلس التعاون الخليجي (السعودية، الإمارات، البحرين) سفراءهم من دولة قطر، ويعتبر هذا الحدث الأول من نوعه في تاريخ مجلس التعاون منذ تأسيسه، وذلك كرد فعل على السياسة القطرية الداعمة للحركات الشعبية والثورات العربية والتي تتقاطع مع محاولات دول الخليج الأخرى في احتواء وكبت هذه الحركات مقابل دعم الأنظمة السياسية فيها، وقد كان الموقف القطري من سحب السفراء التأكيد على أنها لن تقوم بالمثل في بيان لوزارتها الخارجية وأقرت بأنها تحرص على الحفاظ بعلاقتها مع أشقائها الخليجيين.

ونجحت قطر في تحييد موقف السعودية وذلك من خلال عدة لقاءات بين أمير قطر الشيخ تميم بن أل ثاني وعبد الله بن عبد العزيز أل سعود في حين ظلت الأزمة قائمة بين دولة قطر وبين دولة الإمارات.[1]

ثم انفجار الأزمة الخليجية الثانية في أواخر ماي 2017م بين نفس الدول الخليجية الثلاث ومصر وبين قطر والتي كان من أسبابها ضغط تداعيات الانتفاضات الشعبية التي عرفت بالربيع العربي، بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط والتطورات التي حصلت في مصر، وصولا إلى التغييرات في سياسات الولايات الأمريكية المتحدة بعد صعود دونالد ترامب والتي عملت على توقف اللقاءات أو الاجتماعات الدورية بين اللجان المختلفة والعاملة في إطار مجلس التعاون، الأمر الذي أدى إلى التجمد الفعلي للأمانة العامة للمجلس ودخل المجلس في حالة سبات حيث أصبحت الدول الخليجية لا تستطيع عقد اجتماعاتها دون قطر أو بحضورها بسبب المقاطعة، الأمر الذي سمح لبعض القوى الإقليمية بالدخول الجزئي على خط الأزمة مما يدفع باتجاه تعقيدها

[1]- جمال عبد الله و عمر الحسن و أخرون ، مرجع سابق، ص.52.

أكثر، لكن الأخطر أنه يدفع باتجاه تفكيك وحدة المنظومة الخليجية وحصانتها الدائمة وبذلك تشكل أزمة 2017م أكبر وأخطر أزمة تواجهها المنظومة الخليجية.[1]

ثانيا: التحديات الإقتصادية

تعتبر التحديات الإقتصادية المعرقلة لإكمال عملية التكامل والاندماج لدول مجلس التعاون، حيث يعتبر إنشاء مجلس التعاون من أجل دفع حجم التجارة البينية؛ إلا أنها لم تظهر أي تغييرات في نسب التجارة الإقليمية وذلك بسبب اعتماد اقتصاديات دول الخليج بصورة شبه كاملة على النفط، كما أنه يلاحظ وجود فجوة زمنية كبيرة بين التصديق على الكثير من القرارات المهمة والمسيرة لمجلس التعاون وبين دخول هذه القرارات حيز التنفيذ.[2]

بالإضافة إلى أن الإتحاد الجمركي المعمول به لدى المجلس أظهر العديد من العوائق والمتمثلة في:

- عرقلة نقل البضائع بين دول السوق المشتركة مثلا إعادة تفتيش الشاحنات.

- فرض رسوم بتسميات مختلفة على بضائع تنتقل بين دول المجلس.

- تأجيل تفعيل النظام الموحد لمكافحة الإغراق.[3]

بالإضافة إلى تحدي انجاز العملة الخليجية الموحدة بسبب اختلاف المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات على مقر البنك المركزي وبالتالي انسحاب الإمارات من اتفاقية العملة.

- تحدي انخفاض وتراجع أسعار النفط العالمية وما يترتب عليه من خفض الإنفاق الحكومي في دول المجلس، والذي يؤثر على نمو اقتصاد مجلس التعاون وتأثر أسواق المال الخليجية بهذا التراجع؛ حيث قدرت خسائر البورصات الخليجية بأكثر من 150مليار دولار منذ نهاية أكتوبر2014م، و ذلك يرجع إلى ارتباط القطاع الخاص في دول الخليج بالإنفاق الحكومي والذي

[1]- محمد الرميحي،"مجلس التعاون الخليجي في مواجهة أسئلة التغير الحتمي"،العدد210،المجلد 52، (مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 2017)، ص.ص،95.94.
[2]- سعاد يحي، مرجع سابق، ص.155.
[3]- عمر العبيدلي،"السوق الخليجية المشتركة :التحديات و أفاق مستقبلية "، (د.ب.ن: مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية و الدولية والطاقة ،2013)، ص.5.

يرتبط هو الأخر بإيرادات النفط، بالإضافة إلى ثقل شركات قطاع النفط في المؤشر العام لهذه البورصات.[1]

ثالثا: التحديات الأمنية

تعيش منطقة الخليج العربي حالة توتر وعدم استقرار إقليمي منذ تأسيس المجلس إذ ترافق تأسيسه مع حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية–الإيرانية) التي استمرت حتى نهاية الثمانينات في القرن العشرين، وتلتها في العقد الأخير من القرن العشرين غزو العراق للكويت، بالإضافة إلى الغزو الأمريكي للعراق في 2003م، كل هذه الأحداث تجعل المنطقة تعيش حالة توتر وعدم استقرار أمني مستمر ما يجعلها مترددة في تكثيف تفاعل علاقاتها في نطاق أوسع و أشمل.[2]

بالإضافة إلى التحدي الإيراني في المنطقة الخليجية حيث تعتبر إيران هاجس أمني لدول المجلس، وذلك منذ حرب الخليج الأولى إلى الصواريخ الإيرانية التي طالت الأراضي الكويتية والاعتداء على سفارتي الكويت والسعودية في طهران، وضرب الناقلات البترولية الموجودة والمتجهة إلى موانئ الخليج، واحتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث؛ كما أنه توجد انعكاسات للبرنامج النووي الإيراني على أمن الخليج العربي ما يجعل مجلس التعاون يكون متخوف من هذا المشروع يرى أنه يحمل في طياته مخاطر تمس الأمن و الاستقرار في المنطقة .[3]

بالإضافة إلى تواجد الأطماع الدولية في المنطقة نتيجة لأهميتها الإستراتيجية والإقتصادية ما يؤدي إلى تضارب المصالح في المنطقة، ونتيجة لذلك يتأثر أمن المنطقة نتيجة الاختلافات والصراعات بين اللاعبين الدوليين الكبار التي وضعت إستراتيجيات مختلفة للسيطرة على الخليج العربي واستنزاف ثرواتها واستغلالها لخدمة مصالحها وتأمين احتياجاتها الطاقوية، كل هذه الأحداث ساهمت في عرقلة التنمية والتكامل الإقتصادي لدول الخليج.[4]

---

[1]- نفين حسين، "المثانة الإقتصادية الخليجية في مواجهة الأزمات العالمية و المؤشرات و الدلالات "، (الإمارات العربية المتحدة: وزارة الإقتصاد،2016)، ص.17.

[2]- سعاد يحي، مرجع سابق،ص.159.

[3]- إبراهيم بولمكاحل ، "إستراتيجية مواجهة التحدي الأمني في النظام الإقليمي الخليجي "، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية ،جامعة الحاج لخضر،كلية الحقوق و العلوم سياسية،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،باتنة،2005-2006)، ص.ص،19.20.

[4]- سعاد يحي، مرجع سابق، ص.160.

بالإضافة إلى تداعيات أحداث الربيع العربي منذ 2010م في العديد من دول المشرق العربي (تونس، مصر، سوريا، ليبيا....) على مجلس التعاون، الأمر الذي أدى إلى فتح الباب للتفكير في تطبيق نظرية الدومينو؛ بمعنى أن ما يحدث في وحدة داخل نظام معين لابد من أن يمتد بسرعة إلى باقي الوحدات. هذا الواقع الذي فرض التفكير الجدي بقضية تباطؤ عمليات التنمية والإصلاح السياسي في دول المجلس والتي أصبحت ضرورة ملحة من أجل تعزيز شرعية النظم الخليجية نظرا لما تمثله من أهمية في النظام الإقليمي العربي.

وتعاملت الأنظمة الخليجية مع مطالب قوى التغيير التي رافقت ثورات الربيع العربي من خلال الانفتاح على مجتمعاتها وتقديم خطوات إصلاحية وتوسيع القاعدة الانتخابية والصلاحيات للمؤسسات التشريعية مثل دولة الإمارات العربية المتحدة وعمان، كما أن حكومات دول المجلس قامت بتخصيص ميزانيات كبيرة لزيادة الرواتب ورفع الأجور وتقديم خدمات كثيرة ساعدت المجتمع الخليجي في جميع المستويات.[1]

بالإضافة إلى وجود تحديات داخلية تعرقل المجلس وتتمثل في:

- عدم وجود تأثيره سياحية موحدة على مستوى الخليج.
- عدم الاعتراف بالشهادات المتوسطة و الجامعية للخليجيين غير المواطنين.
- التمييز ضد الخليجيين لصالح المواطنين في المناقصات الحكومية.
- تواجد بعض فئات مقيمة و غير مواطنة.
- تطبيق نظام التأمين الاجتماعي بناءا على جنسية الموظف الخليجي و ليس بناءا على موقع الشركة الموظفة.
- عدم تفعيل الاتفاقات الخليجية التي تحمي الملكية الفكرية.[2]

[1]- أحمد إبراهيم الأنصاري، "التحديات الإستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات الإقليمية و الدولية2010-2016"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط، 2016 -2017)، ص-ص،27-29.

[2]- عمر العبيدلي، مرجع سابق، ص.ص،7.6.

– بالإضافة إلى أن دول مجلس التعاون تمضي بخطى بطيئة نحو تكامل الأسواق المالية ووجود فجوة في ترابط رؤوس الأموال الخليجية ما يجعل التكامل الخليجي مكبوت في تسميته فقط.

– تنامي المشكلات والتوترات الطائفية في بعض دول المجلس، فقد شهدت بعض دول مجلس التعاون الخليجي؛ وبخاصة البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية بعض الأحداث والتوترات ذات الطابع المذهبي في أعقاب اندلاع الثورة الإسلامية في إيران.

بالرغم من تمكن حكومات دول المجلس من التعامل مع هذه الأحداث إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تناميا ملحوظا في المشكلات والتوترات الطائفية في بعض الدول، ففي 2008م تزايدت حدة الاحتقان الطائفي في مملكة البحرين الذي يعتبر تهديدا للوحدة الوطنية والمجتمع البحريني و خطرا على الأمن و الاستقرار السياسي في البلاد[1]؛ حيث تعتبر الشيعة في منطقة الخليج العربي جزءا من النسيج الاجتماعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي يقطنون فيها فهم يشكلون 12%من إجمالي سكان دول المجلس حسب تقرير لجنة الحريات الدينية الأمريكية الصادرة في نيسان 2017م، وبات الأمر يشكل تحدي حقيقي لدول المجلس؛ فهناك من أبناء الطائفة الشيعية من يتخذ من الحوزة الدينية في مدينة "قم" الإيرانية مرجعية دينية له، ومنهم من يقلد المرجعية الدينية في مدينة "النجف" العراقية، حيث تهتم إيران بكافة الشيعة الموجودين وتقدم لهم الدعم لتحقيق استقرارهم في الدول وانخراطهم في الوظائف المختلفة.[2]

كل هذه التحديات ساهمت في إعاقة وعرقلة العمل المشترك للمجلس، فعلى الرغم من تحقيقه لبعض الإنجازات إلا أن عمله يبقى نسبي في تحقيق التكامل والاندماج بين الدول الأعضاء.

[1]- حسنين توفيق إبراهيم، "العمل الخيري و الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي:المحددات،المجالات و الأفاق"، (البحرين: د.د.ن، 2010)، ص.17.
[2]- أحمد إبراهيم الأنصاري، مرجع سابق، ص.41.

المطلب الثالث: العلاقات الخليجية الجوارية

يعمل مجلس التعاون الخليجي جاهدا على تحقيق التكامل والاندماج فيما بين الدول أعضاء وكذا توسيع مجالات ونطاقات تعاونه لتشمل مستويات إقليمية وأخرى دولية والعمل على كسب مكانة في المجتمع والنظام الإقليمي، حيث كانت له علاقات تعاونية وأخرى صراعية مع العديد من الدول وحتى مع الدولة الواحدة، وقد تناول هذا المطلب علاقات مجلس التعاون الخليجي مع بعض المنظمات الإقليمية وعلاقاته مع بعض الدول.

الفرع الأول: علاقات مجلس التعاون الخليجي مع بعض المنظمات الإقليمية

أولا: علاقات مجلس التعاون مع جامعة الدول العربية

منذ تأسيس جامعة الدول العربية في مارس 1945م كمنظمة إقليمية تضم الدول العربية وتعمل من أجل حل النزاعات والصراعات التي تنشب بين الدول العربية ومواجهة التدخلات الخارجية في الشؤون العربية، منذ ذاك الحين والعلاقات العربية بين مد وجزر؛ الأمر الذي صعب على الجامعة التحكم في مسارات الخلافات نظرا لتعددها وتجددها واستمراريتها وبعد قيام مجلس التعاون في الثمانينات عمل على إعطاء دفعة لعمل الجامعة بتقديم الدعم الكامل المادي والمعنوي للجامعة من أجل تحقيق الوحدة العربية وصد التدخلات الخارجية في المنطقة وتحقيق الرفاه والاستقرار للشعوب العربية، حيث عمل المجلس على تأييد منظمة التحرير الفلسطينية ودعم الحق الفلسطيني والثبات عليه في اجتماعات ومواثيق مجلس التعاون، كما عملت الدول الخليجية على إطلاق مبادرة عربية للسلام مع إسرائيل "الأرض مقابل السلام" التي لم تنجح بسبب رفض إسرائيل لهذه المبادرة، ومع قيام الثورات العربية في مصر، سوريا، ليبيا جاء موقف الدول الخليجية مؤيدا لحق الشعوب في الاختيار بالطرق السلمية بعيدا عن العنف.[1]

[1]- نايف العدواني، العلاقات العربية –الخليجية في 9مارس2016م تم التصفح في 1ماي2018م على الساعة 7:10 ،عن الموقع الإلكتروني :.http//www.alshahedk.com

فمجلس التعاون والجامعة العربية يتفقان في أنهما يعملان لنفس الأهداف والتي في مقدمتها الوحدة العربية، و دعم العلاقات العربية وتمتين أواصرها على الرغم من اختلاف منهج الوحدة المتبع من كلا الطرفين في تحقيق ذلك.[1]

وتتمتع دول المجلس بعضوية جامعة الدول العربية وتسعى دول المجلس إلى تقوية علاقاتها مع الجامعة العربية ولجانها المختصة ومؤسساتها وصناديقها المالية المشتركة دعما للعمل العربي الموحد لتحقيق استقلال الدول العربية وسيادتها العربية، بالإضافة إلى الوساطة التي قام بها المجلس في العديد من الأزمات والخلافات التي عجزت الجامعة العربية عن حلها، بالإضافة إلى دعم ميزانية الجامعة ماديا.[2]

وبخصوص تطور الأحداث في اليمن فإن المجلس الوزاري للجامعة العربية يصرح عن تأييده للعمليات العسكرية التي يقوم بها التحالف العربي بهدف الدفاع عن شرعية اليمن.[3]

ثانيا: علاقات مجلس التعاون مع الإتحاد الأوروبي

في ديسمبر 1987م قرر المجلس الأعلى لدول المجلس في دورته الثامنة الموافقة على الدخول في مفاوضات رسمية مع الجماعة الأوروبية بهدف الوصول إلى اتفاقية مبدئية بمثابة إطار للتعاون بين الجانبين، والتي تم التوقيع عليها في15 ديسمبر1988م في المنامة ودخلت حيز التنفيذ في 1990م، والتي نصت على تشكيل مجلس مشترك يضم وزارة الخارجية لكلا الطرفين يجتمع سنويا بشكل دوري. وقد عملت الاتفاقية على تنفيذ البرنامج المحدد وتم إنجاز العديد من الفعاليات المشتركة في مجالات مختلفة شملت قطاعات عديدة أهم تلك الفعاليات:

– ندوة البيئة المشتركة بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون التي عقدت في سلطنة عمان يومي15 و16جانفي2011م.

[1]- عبد الله الأشعل، مرجع سابق، ص.24.
[2]- مجلس التعاون و العلاقات الخارجية و المنظمات الإقليمية و الدولية، تم التصفح في 1ماي2018م على الساعة 7:21 عن الموقع الإلكتروني :.http//www.moqatel .com
[3]- أمانة مجلس جامعة الدول العربية ، الاجتماع الوزاري للقمة العربية بشأن تطورات الوضع في اليمن، الدورة العادية 26 ، 2015 .

– ورشة عمل التجارة والاستثمار التي عقدت في بروكسل أكتوبر2012م.

– التحاق عدد من المنتسبون للأمانة العامة لمجلس التعاون ببرنامج الإعارة الدبلوماسي في الجهاز الأوروبي للعلاقات الخارجية في أفريل 2012م، وفيفري2013م، ومارس2014م.

– حوار الطيران المدني في شهر جوان 2014م في بروكسل.

وباعتبار أن دول المجلس تتمتع بوجود احتياطات كبيرة من الثروة النفطية والذي يعتبر المكون الأساسي في تحريك المسيرة التطورية في الإتحاد الأوروبي والعالم أجمع، بالإضافة إلى كون دول المجلس دولا نامية تعتمد بدرجة كبيرة على التكنولوجيا والخبرات ومنتجات المصانع الأوروبية المختلفة؛ ما يدفع بهما إلى العمل سويا من أجل زيادة التبادل التجاري فيما بينهما وتطوير علاقاتهما.[1]

وفي اجتماع لمجلس التعاون والإتحاد الأوروبي في جويلية 2016م اتفق الطرفان على العمل سويا بهدف توسيع دائرة العلاقات السياسية والإقتصادية والثقافية والاجتماعية بين الجانبين، بالإضافة إلى تعزيز سبل محاربة "داعش" والجماعات الإرهابية في المنطقة الخليجية، كما أكدا على ضرورة تمتين وتقوية الروابط بين الجانبين لخدمة الأسس الفاعلة في تحقيق الاستقرار الإقليمي من أجل تحقيق الأمن الدولي في بيئة إقليمية محفوفة بالتحديات.[2]

ثالثا: علاقات مجلس التعاون الخليجي مع رابطة جنوب شرق أسيا

قرر المجلس الوزاري في دورته الثامنة عشر في مارس 1986م الموافقة على إجراء اتصالات أولية مع بعض دول الشرق الأقصى، وبالأخص رابطة جنوب شرق أسيا "الآسيان" وذلك لبحث إمكانية بدأ اتصالات استطلاعية معها، وتنفيذا لذلك قام المنسق العام للمفاوضات في فيفري 2000م بزيارة لمقر رابطة دول جنوب شرق أسيا في أندونيسيا واجتمع بالسكرتير العام للرابطة وكبار المسؤولين فيها؛ من أجل بحث سبل التعاون فيما بينهما والتشجيع على توطيد علاقات طيبة

[1]- الأمانة العامة ،"المسيرة و الإنجاز"، مرجع سابق، ص- ص،364-370.
[2]- مجلس التعاون والإتحاد الأوروبي: تعزيز سبل محاربة داعش،20 جويلية 2016 ،تم التصفح في 1ماي2018،على الساعة 06:30 ،عن الموقع الإلكتروني :.http//www.alraimedia.com

تسعى إلى تطوير وتوسيع المبادلات التجارية فيما بين المجلس و الرابطة، كما قام "أونج كينغ يونغ" الأمين العام للرابطة بزيارة الأمانة العامة في 15 أفريل 2007م والتقى بالأمين العام للمجلس من أجل دراسة سبل وطرق تطوير العلاقات وتبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك؛ واستفادة رابطة دول جنوب شرق أسيا من تجربة مجلس التعاون الخليجي في العمل الإقتصادي المشترك.[1]

فالمجلس والرابطة تجمعهما بعض الأهداف المشتركة وهي مناهضة الشيوعية والسعي إلى إشاعة الاستقرار في ذات المنطقة التي تشغلها نفس القضايا وبالتحديد الغزو السوفياتي لأفغانستان، الاحتلال الفيتنامي لكمبوديا، الصراع السوفياتي الصيني، بالإضافة إلى الصراع الأمريكي السوفياتي فكل هذه الأحداث دفعت المجلس إلى توثيق علاقاته و تأمينها مع الرابطة من أجل مواجهة مثل هذه القضايا ذات الاهتمام المشترك.[2]

وعقد المجلس والرابطة عدة حوارات إستراتيجية فيما بينهما من أجل وضع خطط للتعاون والعمل المشترك؛ في المجالات الإقتصادية والثقافية في ماي2009م بمدينة المنامة، وأيضا في 31ماي و1جوان 2010 في سنغافورة وفي المنامة في 26نوفمبر2013م، كما تم اعتماد سفراء دول مجلس التعاون المعتمدين في جاكارتا لدى الأمانة العامة لرابطة الآسيان حسب ما تم الاتفاق عليه قي الاجتماع المشترك الثاني.[3]

[1]- الأمانة العامة، "المسيرة و الإنجاز"، مرجع سابق، ص- ص،370-374.
[2]- عبد الله الأشعل، "العلاقات الدولية لمجلس التعاون "، ط1، (د.ب.ن: ذات السلاسل للنشر،1990)، ص.23.
[3]- الأمانة العامة ،"المسيرة و الإنجاز"، مرجع سابق، ص،380.

الفرع الثاني: علاقات مجلس التعاون الخليجي مع بعض الدول

أولا: العلاقات الخليجية مع الأردن والمغرب

وافق المجلس الأعلى في اللقاء التشاوري الـ 13في ماي 2011م على دراسة مجالات التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وكل من المملكة الأردنية والمملكة المغربية، وشكل عددا من لجان التعاون المتخصصة في هذا المجال قرر المجلس الأعلى إنشاء صندوق خليجي للتنمية يبدأ بتقديم الدعم لمشاريع التنمية في الأردن والمغرب بمبلغ مليارين ونصف دولار لكل دولة.[1]

وبناءا على قراري المجلس الأعلى تم إعداد خطة العمل للتعاون مع المملكتين خلال الفترة الممتدة من2012 إلى غاية 2017م، والتي تتضمن تحديد مجالات التعاون المقترحة والأهداف المتوخاة خلال هذه الفترة، ووضع آليات وبرامج العمل المقترحة لتحقيقها، وقد شملت المجالات الرئيسية للتعاون المشترك بين مجلس التعاون والمملكتين التعاون التجاري والاستثماري والاقتصادي والسياسي، القانوني والعدلي، التعليم العالي والبحث العلمي الإعلام والثقافة، النقل والمواصلات والاتصالات، السياحة والآثار، الكهرباء والماء، الرياضة.

وتنفيذا لهذه الخطة عقد في8 أكتوبر2012م اجتماع اللجنة المشتركة من كبار المسؤولين في الدول الأعضاء بمجلس التعاون والأردن والمغرب، تم الاتفاق فيه على مشروع خطة العمل المشترك، كما عقدت اللجنة المشتركة بين المجلس والأردن اجتماعها الرابع في27أكتوبر 2014م في الكويت؛ وأيضا الاجتماع مع المغرب في نفس اليوم في الكويت وذلك لمتابعة سير العمل المشترك بين الطرفين وتبادل وجهات النظر حول القضايا الإقليمية كما اجتمعت فرق العمل المشتركة مع كلا الجانبين.

واعتمد الاجتماع الوزاري المشترك بين وزراء خارجية دول المجلس مع وزير الخارجية في المملكة الأردنية ووزير الخارجية في المملكة المغربية توصيات اللجنة المشتركة بين مجلس

[1]- سعاد يحي، مرجع سابق، ص.110.

التعاون والمملكتين، توصيات فرق العمل المشتركة بين مجلس التعاون والمملكة الأردنية والمغربية في إطار خطط العمل المشترك للفترة 2013-2018م.[1]

فمجلس التعاون الخليجي، كونه منظمة إقليمية تسعى لتحقيق التكامل والاندماج فيما بين الدول الخليجية، أنجز خطوة كبيرة في تحقيق العديد من الإنجازات المشتركة في إطار المنظمة شملت مستويات عدة، وعلى الرغم من ذلك لقد تعثرت مسيرته بسبب التحديات والإعاقات التي عرقلت ومازالت تعرقل تطوره، وقد سعى المجلس إلى القيام بعلاقات تعاون بينه وبين بعض المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى الدول وإقامة مشاريع تعاونية معها بهدف توسيع نشاطه وتوثيق مكانته الإقليمية والدولية.

ثانيا: العلاقات الخليجية مع أمريكا وروسيا

1- العلاقات الخليجية الأمريكية

باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الأقوى في الساحة الدولية وتحكمها في الكثير من الأحداث العالمية، فإن مجلس التعاون الخليجي سعى إلى توثيق ارتباطاته بالولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات شاملة متعددة المستويات؛ وذلك من خلال عقد عدة حوارات إستراتيجية بين الطرفين، حيث اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ووزيرة الخارجية الأمريكية في 31مارس2012م لإطلاق منتدى التعاون الإستراتيجي لدول المجلس والولايات المتحدة الأمريكية بهدف وضع إطار رسمي للتعاون في القضايا السياسية والعسكرية والأمنية والإقتصادية، كما عقد الاجتماع الثاني في سبتمبر 2012م في مدينة نيويورك حيث تم فيه التوقيع على الاتفاقية الإطارية للتعاون التجاري والإقتصادي والاستثماري بين الطرفين، وعقد الاجتماع الثالث أيضا في نيويورك في سبتمبر 2013م؛ كما عقد الاجتماع الرابع في سبتمبر 2014م.

وعقد منتدى الحوار الخليجي الأمريكي للتجارة والاستثمار في جوان 2013م والذي نوقشت فيه موضوعات تعزيز التبادل التجاري والتعاون الخليجي الأمريكي في إطار منظمة التجارة

[1]- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، "المسيرة و الإنجاز"، مرجع سابق، ص- ص،357-361.

العالمية، كما عقد المنتدى الثاني في واشنطن في جوان 2014م.[1] والمعروف عن العلاقات الخليجية – الأمريكية هو عدم التكافؤ في القوة والقدرات والإمكانات حيث يفرض الطرف القوي(الولايات المتحدة الأمريكية) نفوذه السياسي والإقتصادي على الطرف الأضعف (المجلس)، فالأولى تقوم ببعث دعوات إلى المجلس تدعوه فيه إلى تطبيق قيم غربية على المجتمعات الخليجية؛ الأمر الذي لم تكن الشعوب الخليجية مستعدة لفهمه وتطبيقه وقد أدت أحداث 11 سبتمبر 2001م إلى كشف الكثير بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي عامة والسعودية خاصة حيث رحبت السعودية بهذا الإجراء.[2]

وفي حقيقة الأمر فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تسع إلى توثيق علاقاتها مع دول المجلس بدون وضع أهداف مسبقة، وإنما من أجل تحقيق أكبر مصلحة لها في منطقة الخليج العربي حيث تقوم إستراتيجيتها في المنطقة على أهداف معلنة تتمثل في:

– حاجة الولايات المتحدة الأمريكية لنفط الخليج؛ وذلك يستلزم حماية تدفق النفط من المنطقة وتأمين وصوله إليها وإلى حلفائها، بالإضافة إلى حماية وتأمين الطريق الملاحي البحري الذي تسلكه ناقلات النفط من موانىء التصدير في المنطقة عبر مضيق هرمز حتى موانىء التفريغ في الولايات المتحدة الأمريكية.

– تحمل مسؤولياتها الدولية نحو إقامة السلام معتمدة على قوتها العسكرية والإقتصادية، وتنفيذا لهذه الإستراتيجية عملت الولايات المتحدة الأمريكية على ملء الفراغ الناتج عن خروج بريطانيا من منطقة الخليج وكان لها وجود فعال في المنطقة من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية، فقد شاركت قواتها العسكرية في عمليات لإخراج القوات العراقية من الكويت، كما أسهمت بعض الشركات الأمريكية في إعادة إعمار الكويت، ولا تزال سفنها البحرية تجوب مياه الخليج للمحافظة

[1]- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، "المسيرة و الإنجاز"، مرجع سابق، ص.385.
[2]- ياسين حشوف، "مستقبل و أفاق التجربة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة في إمكانية إيجاد تكامل و اندماج اقتصادي خليجي"،ع 15، (مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية ،جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2016)، ص-ص،156-160.

على الأمن في المنطقة وخاصة تأمين حركة تصدير نفط الخليج و تأمين سلامة المصالح الأمريكية فيها.[1]

2- العلاقات الخليجية الروسية

سعى الكرملين إلى إيجاد علاقات متميزة مع مجلس التعاون الخليجي؛ حيث قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة السعودية و قطر في فيفري2007م من أجل تحسين العلاقات فيما بينها، كما سعت روسيا إلى تسويق الصناعة الروسية في الخليج وفي نوفمبر 2013 م استضافت عمان الاجتماع الوزاري الأول: اللجنة الروسية الأردنية الحكومية لتنمية التجارة والإقتصاد والتعاون التقني، وفي جوان التقى الأمير" محمد سلمان" مع "بوتين" بعد المنتدى الإقتصادي الدولي في بطرسبرغ وتم توقيع 06 اتفاقيات من ضمنها اتفاقية تعاون نووية تنص على معاونة روسيا لبناء16 محطة طاقة ذرية في السعودية، بالإضافة إلى أن السعودية التزمت باستثمار 10 مليارات دولار في روسيا في جويلية 2015م، على الرغم من ذلك لا يمكن التغاضي عن أن العلاقات السعودية الروسية كانت عدائية بشكل كبير تاريخيا.[2]

وقد عقدت اجتماعات في إطار التعاون والتنسيق بين المجلس وروسيا فكان الاجتماع الوزاري المشترك الأول في نوفمبر 2011 م بمدينة أبوظبي تم التوقيع فيه على اتفاقية تنظم آليات الحوار فيما بينها شملت:

- الحوار الإستراتيجي والتنسيق السياسي.
- التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري.
- الطاقة.
- التعليم والبحث العلمي والبيئة والصحة.

[1]- فهد عبد الرحمان آل ثاني، "النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي دراسة بوليتيكة"،ع13، (مجلة مركز الوثائق الإنسانية ،جامعة قطر ،كلية الإنسانيات و العلوم الاجتماعية،قسم الجغرافيا،2001)، ص.310.

[2]- أنا بورشيفكايا،"روسيا في الشرق الأوسط:الدوافع ،الآثار ،الآمال"، (ترجمة مركز إدراك للدراسات و الاستشارات،معهد واشنطن،2016)، ص.ص.40.39.

وكلف الوزراء الكبار المسؤولين من الجانبين ووضعت خطة عمل مشتركة منذ2013 إلى غاية 2015م والتي تنص على التعاون في مجالات الحياة المختلفة، كما عقد الحوار الإستراتيجي الثالث بين دول مجلس التعاون وروسيا في دولة الكويت في 19 فيفري 2014م.[1]

ثالثا: العلاقات الخليجية مع إيران وتركيا

1- العلاقات الخليجية الإيرانية

شهدت العلاقات الإيرانية – الخليجية عامة والعلاقات السعودية خاصة انفراجا واضحا في الفترة التي تولى فيها الرئيس "محمد خاتمي" الحكم عام1976م، حيث كانت إيران تسعى إلى كسب العربية السعودية لتدعيم مكانتها ونفوذها في منطقة الخليج العربي، في حين أن السعودية كانت ترى في إيران شريكا أساسيا في المنطقة بهدف تحقيق الأمن والاستقرار فيها عن طريق حل وتسوية المسائل العالقة بين إيران ومجلس التعاون، وقد دفعت العديد من العوامل إيران ودول المجلس إلى تأسيس ثقة متبادلة بينهما نتيجة تخلي إيران عن شعاراتها الثورية؛ فالسعودية بدأت تنظر بأن أمنها وأمن منطقة الخليج يعتمد بالأساس على دولها و أخذت إيران بعين الاعتبار لما لها من قوة عسكرية ونفطية وجغرافية تمكنها من لعب دور مهم في المنطقة.

وقد عرفت العلاقات الخليجية – الإيرانية تطورات عديدة منذ قيام الثورة الإيرانية 1979م، حيث اختلفت وتنوعت العلاقات بين علاقات متوترة وعلاقات طيبة، وقد تأزمت علاقات مجلس التعاون الخليجي مع إيران منذ حرب الخليج الأولى 1981-1988م وما تلاها من أحداث إلى غاية حرب الخليج الثانية1991م، أين بدأت تتحسن العلاقات بين الطرفين، بالإضافة إلى سياسات الرئيس "محمد خاتمي" التي حرصت على التصالح مع دول مجلس التعاون منذ توليه للسلطة.

ولقد تبدى الاهتمام المشترك بين إيران ودول المجلس في مظاهر عدة كان أهمها الزيارات الرسمية وغير الرسمية بين الجانبين، وتوقيع اتفاقيات مشتركة في مختلف المجالات السياسية

[1]- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي،"المسيرة و الإنجاز"، مرجع سابق ، ص.381.

والاقتصادية والتجارية، بالإضافة إلى تبادل الخبرات الفنية وتوظيف العمالة والتنسيق المستمر في إطار منظمة الأوبك.[1]

ولا تزال العلاقات الخليجية – الإيرانية من أكثر القضايا إثارة للجدل في العلاقات الدولية خاصة مع فترة توقيع إيران الاتفاق النووي مع الدول الغربية في 14 جويلية 2015م، الأمر الذي زاد من قلق مجلس التعاون بشأن السياسات الإيرانية تجاهه، بالإضافة إلى السياسات التدخلية التي اعتمدتها إيران وهو ما أكدته الاعتداءات الإيرانية في جانفي2016م على مقرات البعثة الدبلوماسية السعودية في طهران والقنصلية في مشهد.

بالإضافة إلى تدخلها المستمر في معظم دول مجلس التعاون الخليجي وعملها على نشر الفوضى في البحرين ونشر حالة من عدم الاستقرار واللاأمن والقيام بأعمال غير قانونية وتهريب للمخدرات عبر الكويت والإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي أثر على العلاقات بين المجلس وإيران وتعثرها ودفع السعودية إلى قطع علاقاتها التجارية والدبلوماسية مع إيران، كما أعلنت مملكة البحرين قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران و إيقاف خطوط الطيران من وإلى إيران، أما الإمارات العربية المتحدة فقد قامت بتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع إيران؛ بينما استدعت كل من قطر والكويت سفيريهما لدى إيران. وقد تضمن البيان الختامي للمجلس الوزاري الخليجي في الرياض09 جانفي 2016 إدانة الإعتداءات الإيرانية والاتفاق على وضع ألية فعالة لمواجهة التدخلات الإيرانية.[2]

2- العلاقات الخليجية التركية

سعى مجلس التعاون الخليجي إلى تكوين علاقات جيدة مع تركيا تهدف إلى تشجيع التعاون في المجال الاقتصادي واستفادة المجلس من الخبرة التركية خاصة في المجال الاقتصادي، فقد وافق المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في دورته الـ 19 في جوان 2004م على إبرام اتفاقية إطارية للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس والجمهورية التركية تمهيدا للدخول في

[1]- مخلد مبيضين،"العلاقات الخليجية-الإيرانية السعودية حالة دراسة،ع14،م2، (المنارة: د.د.ن، 2008)، ص.354.
[2]- أشرف كشك، "توتر العلاقات الإيرانية –الخليجية:الأسباب و التداعيات و آليات للمواجهة"، (د.ب.ن: مركز الدراسات الإستراتيجية ، 2016)، ص- ص،7-24.

مفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين. تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين الطرفين في المملكة البحرينية في30ماي 2005م وبدأت بعد ذلك المفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة وتبادل مشترك بينهما، وفي هذا الإطار عقدت حتى الآن أربع جولات من المفاوضات تم فيها مناقشة المواضيع المتعلقة بهذه الاتفاقية، وقد عمل المجلس على عقد العديد من الحوارات الإستراتيجية مع تركيا بهدف تطوير العلاقات فيما بينهما والرقي بها؛ حيث عقد الاجتماع الوزاري المشترك الأول في 2سبتمبر 2008م في مدينة جدة والذي يتضمن عقد اجتماع سنوي لكبار الخارجية في تركيا والدولة التي تترأس دورة مجلس التعاون وعقد اجتماع كبار المسؤولين للتحضير للاجتماع الوزاري المشترك، وعقد الاجتماع الثاني في8 جويلية 2009م بمدينة اسطنبول، وأقر الاجتماع الثالث في 17أكتوبر2010م بدولة الكويت خطة عمل مشترك للتعاون بين الطرفين للعامين 2011-2012م شملت مجالات عدة في التجارة والاستثمار الطاقة، النقل، المواصلات، الزراعة والأمن الغذائي، الثقافة....وغيرها.

أما الاجتماع الرابع فقد عقد بمدينة اسطنبول في28جانفي 2012م والذي أقر توصيات اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي واللجنة المشتركة لكبار المسؤولين.[1]

المبحث الثاني: مفهوم الأزمة وإدارة الأزمات في العلاقات الدولية

شكل ظهور خلافات ومواجهات بين الدول في العلاقات فيما بينها نتيجة لتضارب المصالح تحديا يواجه النخب الحاكمة وصناع القرار في السياسة الدولية، وتأتي إدارة الأزمة لمجابهة المواجهات العسكرية وتفادي وقوع الحروب التي تؤدي إلى عواقب وخيمة قد لا يتوقعها أطراف النزاع عند بداية الأزمة، وقد تناول هذا المبحث التأصيل المفاهمي للأزمة الدولية وإدارة الأزمة وكذا مستوياتها.

المطلب الأول: تعريف الأزمة الدولية، أبعادها ومراحلها

[1]- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي،"المسيرة و الإنجاز"، مرجع سابق، ص- ص،370-379.

تعتبر الأزمة من أكثر المفاهيم تداولا والتي تشتمل مستويات مختلفة من الفرد إلى المجتمع إلى الدولة حتى إن تعريفاتها تعددت وتنوعت حسب نوع الأزمة ومستواها وقد تناول هذا المطلب تعريف الأزمة الدولية وأسباب نشوئها ومراحل الأزمة الدولية وأبعادها.

الفرع الأول: تعريف الأزمة الدولية و المفاهيم ذات الصلة

أولا: الأزمة لغة

هي الضيق والشدة، والفعل أزم على الشيء أزما، فمثلا يقال أزمة السنة أي اشتد قحطها، فالأزمة طبقا لقاموس العرب هي الجدب أو القحط أو المجاعة، وبالنسبة لقاموس المورد هي تغير مفاجيء نحو الأفضل أو نحو الأسوأ في الأمراض الحمية، بحيث يقول القاموس بأن الأزمة هي مرحلة من العمل القصصي أو المسرحي تتضارب فيها العوامل المعارضة اشد ما يكون التضارب.[1]

ويعرفها قاموس وبستر– Webster بأنها نقطة تحول يحدث عنها تغير إلى الأفضل أو الأسوأ أو هي لحظة حاسمة أو وقت عصيب.[2]

يعود مصطلح الأزمة للعصر اليوناني القديم الذي أشار إلى أنها نقطة تحول في الأمراض الخطيرة والقاتلة التي تؤدي إما إلى الموت أو الشفاء، كما جاء المصطلح باللغة الإنجليزية في شكل كلمتين wet–Ji والتي تعني الكلمة الأولى الخطر، وتعبر الثانية عن الفرصة التي يمكن استعمالها لمواجهة الخطر عن طريق تحويل الأزمة وما تحتويه من مخاطر.[3]

ويعرف لسان العرب الأزمة بأنها:الأزم: شدة العض بالفم كله و قيل بالأنياب، والأنياب هي الأوازم، و قيل أن يعض ثم يكرر عليه ولا يتركه، وأزمت يد الرجل أزمها أزما، وهي أشد العض".[4]

[1]- علي بن هلولي الرويلي،"إدارة الأزمات"،ج1 ، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية،2011)، ص.2.
[2]- المرجع نفسه، ص.2.
[3]- محمد صدام فايق بن طريف، "الأزمة الدولية وطرائف إدارتها دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية-الأمريكية1990-2003"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي العلوم السياسية،جامعة الشرق الأوسط ،كلية الاداب والعلوم،2017)، ص.22.
[4]- محمود جاد الله،"إدارة الأزمات "، (الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع،201 0)، ص.7.

ثانيا: الأزمة إصطلاحا

تعرف الأزمة الدولية –Crisis على أنها "موقف يحدث فيه صراع أو تضارب في الأهداف أو المصالح مما يؤدي إلى حالة من الصدام السياسي أو العسكري"[1]. والأزمة هي عبارة عن مدة وجيزة من الوقت عندما يدرك طرف أو أكثر في حالة نزاع أن خطرا كبيرا يدور حول مصالحه وأن لديه فترة قصيرة من الوقت ليرد على هذا الخطر، فهي تحول مفاجيء يطرأ على العلاقات بين الدول قد تتصاعد فتنجم عنها حروب."[2]

ويعرف الأزمة الدولية وليام كونت– Wilaim Kont بقوله: "الأزمات تطرح اقتراحات سائدة عن الواقع بطريقة خاصة وحادة وعندها يواجه صانعو القرار السياسي هذا الواقع بطريقة مفاجئة تتسم بوجود خطر محدق وعدم يقين بما سيحدث."

ويعرفها جلن سندر– Djilen Sander وبول ديزينج– Boole Dising "بأن الأزمة الدولية هي تسلسل تفاعلي بين حكومة دولتين أو أكثر في صراع شديد لا يصل إلى درجة حرب حقيقية، ولكن يحمل في طياته وبدرجة كبيرة احتمالية نشوب تلك الحرب."

وعرفها ألستار بوشان–Alastair Buchan في كتابه إدارة الأزمات :"بأنها انعكاس لرد فعل بين طرفين أو عدة أطراف حاول كل منهما تحويل مجرى الأحداث لصالحه."[3]

ويعرف روبرت نورث – Robert North الأزمة الدولية بأنها: "عبارة عن تصعيد جاد للفعل ورد الفعل فهي عملية انشقاق يتزايد من خلالها مستوى التفاعل بين الدول؛ والتي تكون سببا في زيادة درجة التهديد.[4]

---

[1]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،"الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية".ص. www.kotob arabia.com.36

[2]- مارتن غريفش وتيري أوكالاهان،"المفاهيم الأساسية غي العلاقات الدولية "، (د.د.ن: د.ب.ن، مركز الخليج للأبحاث، د.س.ن)، ص.37.

[3]- علي بن هلولي الرويلي، مرجع سابق، ص.ص،3.4.

[4] Robert c. north ,"war.peace. suirvival :global politic san dconceptual synthesis", (san francixo & oxford west view press),p.168.

وتعرف كورال بيل– Coral Bell الأزمة الدولية بأنها نقطة تحول في طبيعة العلاقات بين أطراف ما، فالصراعات ترتفع إلى مستوى يهدد بتغير طبيعة العلاقات بين الدول حيث تتحول علاقة التحالف إلى علاقة انشقاق وعلاقة السلم إلى علاقة حرب، وتميز كورال بيل بين الأزمات الدولية وفقا لمجالها الجغرافي وأطرافها الأساسيين حيث تعتبر الأزمات الدولية ما بين القوى النووية من أكثر الأزمات خطورة، وتقر بأن الأزمة الدولية أضيق مجالا من الصراع وأكثر إحكاما في إدارتها.[1]

والأزمة الدولية عند جوناثان روبرت– Robert Jon Nathen هي مرحلة الذروة في توتر العلاقات في بنية إستراتيجية وطنية أو إقليمية أو محلية.

ويعرفها الباحث العماري بأنها الموقف الذي تتضارب فيه العوامل المتعارضة.[2] كما يعرفها الدكتور صلاح الدين فوزي بأنها حالة طارئة ومفاجئة تنذر بخطر يهدد الدولة أو مؤسساتها مما يوجب ضرورة التصدي والمواجهة بقرارات رشيدة وسريعة على الرغم من ضيق الوقت وقلة المعلومات.[3]

انطلاقا من التعريفات السابقة يمكن وضع تعريف إجرائي للأزمة وهو أن الأزمة هي حدث مفاجيء أو ظرف إنتقالي في فترات حرجة، يعتبر نقطة تحول في حياة الأفراد أو الجماعة أو المنظمة أو المجتمع أو الدولة تتطلب التصدي لها والمواجهة بقرارات ينتج عنها مواقف جديدة، قد تكون سلبية أو إيجابية وتؤثر على مختلف الفواعل ذات العلاقة.

وللأزمة خصائص تتمثل في المفاجأة العنف والتعقيد، قلة الوقت، الإرباك في صناعة القرار، عدم وفرة المعلومات، التوتر والإحساس بالخطر.[4]

---

[1] -Coral bell ,"the convention of crisis ,a study in diplomatic management",(London,oxford university press,1977) p.4.

[2]- أديب خضور ،الإعلام و الأزمات ،ط.1 ، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 1999)، ص.ص.8.7.

[3]- علي بن هلولي الرويلي، مرجع سابق، ص.5.

[4]- المرجع نفسه، ص.7.

كما وتنشأ الأزمة الدولية عادة في مناخ مهيىء لها حيث توجد بيئة توفر عوامل مساعدة لنموها وتكونها في هذه البيئة، وتمر بمجموعة من المراحل، و توجد لها عدة أنواع كما لها أبعاد تشتمل عليها.

ثالثا: الأزمة والمفاهيم المرتبطة بها

1- التوتر: هو ذلك القلق النفسي الذي يسود العالم بأسره و ينشأ عن أسباب متعددة تهدد السلام العالمي و ينذر بنشوب حرب محلية أو إقليمية قد تتحول إلى حرب عالمية. وحسب مارسيل ميرل-Marcelle Merle هو مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء للقوة.[1]مثل التوتر المغربي -الجزائري بخصوص قضية الصحراء الغربية.

2-المشكلة: هي مصطلح علمي ولفظ يعبر عن حالة وقعت غير مرغوب بوقوعها وهي تتصاعد وتزداد وتتفاقم وتكبر مع مرور الوقت، وإن لم نستطع حلها تتفجر وتصبح أزمة لا يمكن التحكم بها، فكل أزمة مشكلة وليست كل مشكلة أزمة[2]. كما تعبر المشكلة عن الباعث الرئيسي الذي يسبب حالة ما من الحالات غير المرغوب فيها ومن ثم فإن المشكلة قد تكون سبب الأزمة، بحيث تحتاج إلى جهد منظم للوصول إلى ضبطها والتعامل معها.[3]

3- النزاع: يمثل النزاع ظاهرة محورية في المجتمع بين فئاته وطبقاته المختلفة ولابد من التوازن بين قوى المجتمع من أجل ألا يتحول النزاع إلى صراع تتعارض فيه الأهداف .[4]

فالنزاع هو الخلافات التي تكون بين الدول وأفراد القانون الدولي من غير الدول الأعضاء فيه، وهو أيضا الوضع الخطير الناتج عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين وتعارض مصالحهما بالطرق السلمية مما يهدد باللجوء إلى القوة المسلحة[5].

---

[1]- موسى بن قاصير، "البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع علاقات دولية و دراسات إستراتيجية، باتنة ، جامعة الحاج لخضر ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية،2007 -2008)، ص.17.

[2]- محمد السرور الحريري، "إدارة الأزمات السياسية"، ط.1، (عمان:دار صفاء للنشر والتوزيع،2012)، ص.89.

[3]- أديب خضور، مرجع سابق ، ص.8.

[4]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص.450.

[5]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ،إ"دارة الصراعات و الأزمات الدولية." ص.17..www.kotob arabia.com

والنزاع هو تركيب معقد ومتشابك يضم جوانب وأبعاد متعددة وهو لا يحدث في فراغ، لأنه يحدث نتيجة تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره باستخدام وسائل سلمية أو القوة المسلحة.[1]

4- الصراع: هو وضع إجتماعي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة أو غير متلائمة. أو هو عملية من العمليات المصاحبة لإعداد القرار السياسي؛ وينشب إذا تعارضت أهداف الفاعلين السياسيين بصورة مباشرة. والصراع عادة ما يشير إلى حالة أو وضع تقوم فيه جماعة من البشر بالاشتباك في نوع المعارضة الواعية مع جماعة أخرى أو أكثر على أساس أن الجماعة المناوئة تبدو أنها تسعى لتحقيق أهداف لا تقبلها الجماعة الأخرى، بحيث أنه لا يأخد شكل المواجهة رغم تعدد مظاهره:سياسي، إقتصادي،تكنولوجي.

5- الحرب: يعرفها مالينوفيسكي على أنها الصراع المسلح بين وحدتين سياسيتين مستقلتين باستخدام قوات عسكرية منظمة في متابعة سياسية قبلية أو قومية، وهي التصادم الفعلي بواسطة العنف المسلح و ذلك لوجود تناقضات جذرية لم ينفع معها استخدام الأساليب الأكثر سلمية[2]، أو هي عنف جسدي مباشر بين الفواعل الدولية، وتندلع الحروب حين تجد الدول التي تكون في وضع من الصراع الاجتماعي والتعارض أن السعي لتحقيق أهداف متعارضة أو محصورة بها لا يمكن حصرها في أنماط خالية من العنف[3].

ومما سبق يمكن القول بأن فالأزمة الدولية قد تعود إلى مستويات النزاع والصراع وهي أعلى من مستوى التوتر والمشكلة بحيث أنهما يؤديان إلى الأزمة .

[1]- عبد الحق بن جديد، "الإتصال وإدارة النزاعات الدولية"، (مجلة العلوم الإنسانية، عنابة ،جامعة باجي مختار ،كلية الحقوق، د.س .ن)، ص.82.
[2]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص - ص،15-21.
[3]- غراهام إيفانزي و جيفري نوينهام، "قاموس بنغوين للعلاقات الدولية" ، (د.ب.ن: مركز الخليج للأبحاث ،د.س.ن)، ص.546.

الفرع الثاني: أسباب نشوء الأزمة الدولية ومراحلها

أولا: أسباب نشوء الأزمة الدولية

يمكن تلخيص بعض الأسباب التي تؤدي إلى نشوء الأزمة الدولية في التالي:

1- سوء الإدراك: حيث يعتبر من أسباب نشوب الأزمة الدولية و المتمثل في عدم رصد إشارات الإنذار المبكر للأزمات بالإضافة إلى عدم التخطيط الجيد لمواجهة تلك الأزمات.

2- استعراض القوة: والذي يتم من طرف الدول الطموحة عندما تمتلك بعض القوة وتعمل على قياس رد فعلها و اختبار مدى تأثيرها على الدول الصغرى وعلى مدى رد فعل الدول الأكثر قوة والأكبر حجما منها.

3- إستراتيجية افتعال الأزمات: يعتبر أسلوب البحث عن أزمات والتخطيط لها تقنية تعمل الدول على إتباعها بهدف تحقيق أهداف مصلحية، إما للفت انتباه المجتمع عن المشاكل الداخلية للدولة أو تحقيق أهداف داخل الدولة المستهدفة بالأزمة المفتعلة.[1]

4- التناقض والصراع الإيديولوجي: ويعتبر هذا السبب من أخطر مسببات الأزمات الدولية لما يحمله من أثار كبيرة للمشاعر، بسبب الإديولوجية والعقائد التي يتبناها أفراد المجتمع والتناقض مع إيديولوجية أخرى يجعلهما يدخلان في صراع دائم ومستمر من أجل البقاء.

5- سوء التقدير والتقييم: يعتبر من أكثر أسباب حدوث الأزمات في جميع المجالات ويحدث من خلال الإفراط في الثقة الزائدة في النفس مقابل الاستخفاف بالطرف الأخر والتقليل من شأنه.[2]

6- سوء الفهم: وتعني خطأ في استقبال وفهم المعلومات المتوافرة عن الأزمة نتيجة قلتها أو تداخلها بالإضافة إلى التسرع في إصدار القرارات على الأمور قبل تبيين الحقيقة.

7- سوء الإدارة: بسبب العشوائية أو الإستبداد الإداري أو عدم وجود أنظمة للعمليات الإدارية.

[1]- الضاوية لعياضي ، "إدارة الأزمات الدولية:الأزمة النووية الإيرانية نموذجا" ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص غلاقات دولية و إستراتيجية،بسكرة ، جامعة محمد خيضر،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية،2015 -2016)، ص.ص، 27.26.

[2]- الضاوية لعياضي، المرجع نفسه، ص.ص، 28.27.

8- تعارض المصالح والأهداف: لاختلاف شخصية أو اهتمامات أو ميول أطراف الصراع ومن ثم أهدافهم ووسائل تحقيقها.

9- الشائعات: استخدام المعلومات الكاذبة والمظللة وفي توقيت ومناخ من التوتر والقلق يؤدي إلى الأزمة بسبب انعدام الحقائق لدى الشعب أو تخبط المسؤولين.

10- اليأس والإحباط أو عدم القدرة أو فقدان الأمل في حل المشكلات.

11- الرغبة في الإبتزاز: تعريض متخذ القرار لضغوط نفسية ومادية وشخصية واستغلال أخطاؤه من أجل صنع أزمة.[1]

ثانيا: مراحل الأزمة الدولية

بالرغم من أن المفاجأة تعتبر أحد خصائص الأزمة إلا أن لها بعض المؤشرات والدلالات التي تدل على قرب حدوثها، فهي ليست وليدة اللحظة المفاجئة إلا في بعض الأزمات الطبيعية وتمر الأزمة بسلسلة من المراحل والتي تتمثل في:

1-مرحلة الإنذار المبكر: وهي مؤشرات ودلالات تنتج عن الأزمة تشير إلى قرب وقوعها،يتوجب على صاحب القرار أن يدرك هذه المرحلة قبل حدوثها ليتم التعاطي والتعامل معها بدقة و إحكام.

2- مرحلة نمو الأزمة واتساعها: في هذه المرحلة تبدأ الأزمة بالنمو والاتساع عندما لم يتم السيطرة عليها في المرحلة الأولى، حيث تستمد قوة نموها من تأثير عوامل داخلية وأخرى خارجية وفي هذه المرحلة تظهر الأزمة للعيان بحيث لا يمكن إنكارها أو تجاهلها.[2]

3-مرحلة الانفجار: وهي المرحلة التي تصبح فيها الأزمة متطورة أكثر وتخرج عن نطاق السيطرة إلى درجة لم يعد بالإمكان معها احتواء الأزمة وتصبح المواجهة فيها حتمية وشديدة يصعب التحكم فيها.

[1]- محمد إيثار عبد الهادي ،"إستراتيجية إدارة الأزمات:تأطير مفاهمي على وفق المنظور الإسلامي"،ع64،م17، (مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة و الإقتصاد، قسم الإدارة الصناعية ،2011)، ص.11.

[2]- علي بن هلولي الرويلي، مرجع سابق، ص.11.

4-مرحلة النضج: وهي المرحلة التي تبلغ فيها الأزمة أقصى درجات تأثيرها وقد تستقر عند ذلك المستوى من التأثير لفترة من الزمن قد تطول أو تقصر حسب طبيعة الأزمة.

5-مرحلة الانحسار: وهي المرحلة التي تبدأ الأزمة في التقلص والانكماش نتيجة لمواجهتها وقدرة الكيان على مجابهتها واستعادة السيطرة على مجريات الأحداث والأوضاع .

6-مرحلة الاختفاء: وهي المرحلة التي تتلاشى فيها الأزمة وتختفي عن الوجود وتنتهي تماما ولا يبقى منها إلا الآثار والنتائج المترتبة عن الأزمة.[1]

الفرع الثالث: أنواع وأبعاد الأزمة الدولية

أولا: أنواع الأزمات الدولية

تتعدد الأزمات الدولية وتصنف بتعدد المعايير المستخدمة في عملية تحديد أنواع الأزمات وعلى هذا الأساس يمكن تصنيفها وفق المعايير التالية:

1- معيار المضمون والمجال: ووفقا لهذا المعيار يمكن أن تصنف الأزمات الدولية إلى أزمة سياسية، أزمة اقتصادية، أزمة اجتماعية، أزمة نفسية، أزمة بيئية.

2-معايير النطاق الجغرافي: وتبعا لهذا المعيار نجد الأزمة محلية، أزمة قومية، أزمة وطنية، أزمة إقليمية و أزمة دولية.

3-معيار الزمن: وهذا من حيث كون الأزمة مفاجئة، أزمة بطيئة، أزمة طويلة الأجل.

4-معيار الحجم: فقد تكون الأزمة صغيرة، أزمة محدودة، أزمة متوسطة، أزمة كبيرة.

5-أزمة من حيث المستوى: فبإمكان الأزمة أن تكون الأزمة محلية، أو على مستوى دولة، أو على مستوى منظمة، أو على مستوى الفرد بمعنى قد تكون أزمة نفسية.

6-أزمة من حيث الوضع العام: أزمة طبيعية و أزمة إصطناعية يتسبب فيها الإنسان.[1]

[1]- سعد علي الشهواني ،"إدارة عمليات الأزمات الأمنية"،ط.1، (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005)، ص.19.

7-وقف معيار العمق: ونجد أزمة سطحية هامشية التأثير وأزمة عميقة جوهرية بالغة التأثير.

8-وفق معيار درجة الشدة: ويمكن التمييز بين أزمة عنيفة متفجرة وبين أزمة هادئة.

9- وفق معيار الشمولية: وفيها أزمة عامة ذات طابع شمولي وأزمة خاصة ذات طابع جزئي.

10- وفق معيار المظهر: أزمة زاحفة، أزمة مفاجئة، أزمة علنية، أزمة ضمنية.[2]

ثانيا: أبعاد الأزمة الدولية

يمكن تلخيص أهم هذه الأبعاد في التالي:

1-البعد السياسي: إن تداعيات الأزمات ذات البعد السياسي تعتبر من الأزمات التي تعرض الدولة إلى خطر الإنهيار والتلاشي مما يصعب عليها عملية التحكم والسيطرة على هذه الأزمات بسب ارتباطاتها (الأزمة) بأبعاد محلية وإقليمية ودولية، ينتج عنها تأثر في المصالح الوطنية مما يؤدي إلى بروز جماعات المعارضة وتحركها ضد النظام في الدولة، مما يخلف نوعا من عدم الاستقرار والتوازن السياسي بين القوى السياسية يؤدي إلى احتجاجات ومظاهرات شعبية، وإذا استمرت هذه الأزمة وتطورت تؤدي إلى نشوء وظهور أزمات جديدة مرتبطة بالأزمة الأولى يصعب مواجهتها والتصدي لها بحيث تؤثر على شرائح المجتمع وتدفعهم إلى القيام بأعمال خارقة للقانون أعمال شعب ونسيان، هذا الأمر يستدعي تدخلات خارجية (إقليمية أو دولية) مما يجعل الأزمة تتجاوز بعدها المحلي، وهناك تبدأ بالتدخلات والاشتباكات المعقدة التي تزيد الوضع تعقيدا بحيث إن كل طرف متدخل في الأزمة فإنه يحاول خدمة مصالحه وحمايتها بالدرجة الأولى وبذلك تصبح المواجهة بين المصالح الكبرى داخل هذه الأزمات.

2- البعد الإقتصادي: بصفة عامة عند حدوث أزمة فإن أول من يتأثر بها هي الحركة الاقتصادية للدول المتأثرة بهذه الأزمة،وكما يقال رأس المال جبان فتعطل القوة المنتجة، يمس بالقطاع

[1] - علي بن هلولي الرويلي، مرجع سابق، ص-ص،11-13.
[2]- أديب خضور، مرجع سابق، ص.9.

الإقتصادي ككل ويبدأ بالانهيار والتدهور ما يجعل الدولة المعنية بالأزمة تعاني نقصا كبير في رؤوس الأموال يضعفها ويجعلها هشة.[1]

3- البعد الاجتماعي: إن تأثير الأزمة متعلق بالإنسان نفسه فردا أو مجتمعا أو دولة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتكمن خطورة هذا البعد في النتائج والمخلفات التي أنتجتها الكوارث الطبيعية والحروب والأمراض والأوبئة، بحيث تؤثر هذه الخطورة على السلطة بشكل كبير في تظاهر وعصيان كرد وفعل تبحث فيه المجتمعات عن حلول لدى السلطة.

4- البعد الأمني: ظهور أزمة بطبيعته يحدث فجوة وفراغ أمني في المنطقة يمنح فرصة انتشار عنف سياسي أو عنف إجتماعي، والحكمة المنظمة، الفساد المالي والإداري، الإرهاب وهذه الظواهر كلها تؤثر على أمن الدولة المعنية بالأزمة وأمن الأفراد بصفة خاصة.

5- البعد الإقليمي: كما أنه للأزمة بعدا محليا فإن لها بعدا إقليميا ودوليا يؤثر على دول المنطقة ككل.[2]

المطلب الثاني: إدارة الأزمة الدولية وأساليب مواجهتها

وقد تناول هذا المطلب تعريف إدارة الأزمة وخصائصها والمراحل التي تمر بها عملية إدارة الأزمة وأساليب مواجهة الأزمة بالإضافة إلى تناول الفرق بين الإدارة بالأزمة وإدارة الأزمة وذلك وقف فروع كالتالي :

الفرع الأول: تعريف إدارة الأزمة الدولية والإدارة بالأزمة

أولا: تعريف إدارة الأزمة الدولية

الأصل اللاتيني لكلمة إدارة Administration هو كلمتا ad والتي تعني to وكلمة Minister والتي تعني serve بحيث أن معناها اللاتيني هو to serve أي يخدم. وتعرف الإدارة

[1] - علي بن هلولي الرويلي، مرجع سابق، ص- ص،15-18.
[2]- علي بن هلولي الرويلي، المرجع نفسه، ص- ص،18-20.

على أنها النشاط الموجه نحو التعاون المستمر والتنسيق الفعال بين الجهود البشرية المختلفة العاملة من أجل تحقيق هدف معين بدرجة عالية من الكفاءة.

وإدارة الأزمة تعني الاستجابة للتحديات والأوضاع والأحداث التي تضعف الكيانات الاجتماعية والسياسية في مرحلة من مراحل تطورها ولإدارة الأزمة جانبان متكاملان ومتلازمان ومتداخلان وهما: الجانب الوقائي الذي يهدف إلى اكتشاف الخطر والعوامل الأساسية المؤدية إلى نشوء الأزمة والجانب العلاجي والذي يتعلق بكيفية مواجهة الأزمة بعد ظهورها في السطح .[1]

إدارة الأزمة هي محاولة التحكم بالأحداث خلال أزمة ما لمنع العنف الشديد والشامل من الحدوث، وتكون مشكلة القرار الذي تواجه من يتولى إدارة الأزمة هي إيجاد توازن بين التشدد والملاينة بين استخدام القسر وتقديم التنازلات بين العدوان والتوفيق .[2]

وإدارة الأزمة Crisis-Management : ما هي إلا فن التعامل مع الأزمات المختلفة أي معالجة المشاكل قبل أن تقع، ووضع إستراتيجيات لمعالجة المشاكل فور وقوعها حتى يمكن السيطرة عليها أو الحد من نتائجها الناجمة عنها.[3]

كما أن إدارة الأزمة هي علم وفن في أن واحد؛ هي علم بمعنى أن لها منهج له أصوله وقواعده وهي فن بمعنى أن ممارستها أصبحت تعتمد على مجموعة من المهارات والقدرات فضلا عن الابتكار والإبداع.[4]

وتتميز إدارة الأزمة الدولية بخصائص يمكن ذكر بعضها كالتالي:

– إن إدارة الأزمة الدولية تتصف بصعوبة تطبيقها العملي وزيادة الخطر لتطبيق الحلول خصوصا في بيئة تتميز بعدم التأكد من النتائج مع الخوف من المستقبل المجهول.

[1]- سعد بن علي الشهواني، مرجع سابق، ص.ص،12.13.
[2]- غراهام إيفانزي و جيفري نوينهام، مرجع سابق، ص.29.
[3]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص.29.
[4]- أديب خضور ، مرجع سابق، ص.10.

– التعامل مع الأزمة الدولية يحتاج إلى مفكرين وإداريين مختصين في السياسة ليسهل على الدولة حل الأزمة الناشئة.

– الأزمة تحتاج إلى إدارة خاصة مكتملة للتعامل مع الأزمة بشكل كامل وفق أسس نظرية وعملية يقوم بها مختصين بإدارة الأزمات السياسة.

– قيام المختصين بإدارة الأزمة التنبؤ بهذه الأزمة وبما سوف يحدث في المستقبل والإحساس بالخطر ورفعهم لتقارير وإرشادات وإعطائهم نصائح للمسؤولين القياديين في الدولة.

وهناك أهداف علمية كثيرة يسعى المختصون في إدارة الأزمات إلى تحقيقها وتنفيذها منها:

–وضع خطة مستقبلية للتعامل مع الأزمة بعد التنبؤ بإمكانية حدوثها.

–توجيه النصح والإرشاد لمختلف المسؤولين في الدولة وتوضيح كيفية التعامل مع الأزمة.

–تحقيق حالة الخوف والقلق السياسي في الدولة كإجراء أولي لمعرفة كيفية مواجهة الخطر ونشر الأمان.

– تحديد طبيعة الأزمة الموجودة بدقة عالية ووصفها بدراسة كاملة.

– التفكير والتخطيط العلمي الجاد لكيفية التغلب على الأزمة .

– تدمير الأطراف الأخرى المتسببة في الأزمة ومواجهتها بكل ثقة بهدف القضاء عليها.

– تقليل درجة ردة الفعل الانعكاسي والسلبي بعد حصول الأزمة. [1]

– تدريب الموظفين والإداريين المسؤولين والوزراء في الحكومة في الدولة على القوة والشجاعة والثقة في النفس في استخدام الحلول المناسبة والمواتية لمواجهة الأزمة والعمل على التظاهر بالجهل وعدم معرفة كيفية حلها .[2]

وإدارة الأزمة الدولية تمر بمراحل تحدد وظائف إدارة الأزمة تتمثل في:

[1]- محمد سرور الحريري، مرجع سابق، ص- ص، 52-62.
[2]- المرجع نفسه، ص.62.

أ- مرحلة الاكتشاف: يعتبر الاكتشاف وظيفة مستمرة لأجهزة إدارة الأزمة وفيها يتم اكتشاف الخطر والعوامل المسببة للأزمة.

ب- مرحلة الاستعداد والوقاية: بحيث يعتبر الاستعداد من الوظائف الرئيسية لإدارة الأزمة لتكون الأجهزة المعنية في حالة تأهب واستعداد دائم للتعامل مع الأزمات في مرحلة ما من مراحل تطورها.

ت- مرحلة الاحتواء: وهي المرحلة التي يتم فيها التعامل مع الأزمة قبل انفجارها وخروجها للعيان، ووظيفة الاحتواء قد تتطلب قرارات إدارية توضع فيها خطط الاحتواء و الوقاية موضع التنفيذ.

ث - مرحلة المواجهة: وهي المرحلة التي تستخدم فيها كل الطاقات والإمكانات لمواجهة الأوضاع والأحداث والآثار والنتائج التي تتبع انفجار الأزمات.[1]

ج- مرحلة استعادة السيطرة: وتتضمن هذه المرحلة محاولة استعادة الوضع القائم سابقا والتي تعمل فيها الجماعة بتكاثف على مواجهة الأخطار وهذه المرحلة تأتي مع بداية خمود الأزمة واختفائها.

ح- مرحلة التعلم: وهي المرحلة الأخيرة من إدارة الأزمات الدولية والتي يتم فيا وضع الضوابط لمنع تكرار الأزمة وبناء خبرات من الدروس السابقة لضمان مستوى عالي من الجاهزية في المستقبل.[2]

ثانيا: تعريف الإدارة بالأزمة

تعرف على أنها صناعة الأزمات للتحكم والسيطرة على أزمة أخرى، أو هي افتعال أزمات أخرى طارئة للتغطية على أزمة قائمة بهدف تحويل الرأي العام.[3]

فالإدارة بالأزمة تقوم على أساس افتعال أزمة وهمية، وتستخدم عادة من قبل بعض الدول والمنظمات لتنفيذ بعض استراتيجياتها في الهيمنة والسيطرة ، فهي أسلوب يلجأ إليه طرف في علاقة ما إذا اعتقد بأن له مصلحة في تغيير الوضع الراهن لهذه العلاقة.

[1]- سعد بن علي الشهواني ، مرجع سابق، ص.22.
[2]- محمود جاد الله، مرجع سابق، ص.53.
[3]- علي بن هلولي الرويلي، مرجع سابق، ص.30.

ويتطلب الأمر لنجاح الإدارة بالأزمة إلى عدة شروط منها: وجود تفاوت كبير في ميزان القوى لصالح مدير الأزمة مما يضطر بالمستهدف به إلى التسليم بمطالبه تجنبا للمواجهة، كما يظل الهدف الأسمى والنهائي للإدارة بالأزمة عدم تصعيد الأزمة إلى حد تحولها إلى صراع، حيث أن إدارة الأزمة لا تعني بالضرورة قدرة مدبر هذا الفعل على السيطرة على تطورات الأزمة التي قد تنحو في تطور متقدم إلى التمرد قد تعمل ضد مدبر الأزمة.[1]

وبالتالي يكون هناك فرق بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة؛ فإدارة الأزمة تقوم على البحث والمعرفة من أجل التصدي للأزمة ومنع امتدادها واتساع نطاقها والعمل على كبتها وتفادي نشوب النزاعات والحروب، أما الإدارة بالأزمة فتعني العمل على خلق وافتعال أزمة من أجل تحقيق أهداف خاصة بالطرف المفتعل للأزمة، إما لتوجيه مسارات واتجاهات أزمة حدثت من قبل صعب التحكم فيها والسيطرة عليها، وإما من أجل تحقيق مكاسب مادية ومعنوية عن طريق افتعال أزمة في دولة ما ثم التدخل فيها عن طريق تقديم مساعدات إنسانية وطبية وغيرها.

الفرع الثاني: شروط نجاح إدارة الأزمة الدولية وأساليبها

أولا: شروط نجاح إدارة الأزمة الدولية

لنجاح إدارة الأزمة يتطلب وجود عدة شروط تتمثل في:

1 – تكوين فريق إدارة الأزمات: ويكون تمثيلا لأعلى سلطة وتدريبه وتحديثه باستمرار مع الاستفادة والتعلم من الأزمات الداخلية والخارجية فالأزمة تتطلب ردود أفعال بحيث تتطلب وجود أكثر من خبير ومختص وفي كافة المجالات.[2]

2– التخطيط والتنسيق: إن التخطيط هو الإطار العام الذي عمل من خلاله القادة لإدارة أعمالهم باتجاه التعامل مع الأزمة عن الارتجالية والعشوائية والفوضى في اتخاذ القرارات كما أن التنسيق بين فريق إدارة الأزمة والقيادات الأخرى ذات بالأزمة .[3]

[1]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص.ص، 36.35.
[2]- سعد بن علي الشهواني ، مرجع سابق، ص.24.
[3]- علي بن هلولي، مرجع سابق، ص.32.

3 – إيجاد تطوير نظم المعلومات والاتصال والتنسيق الفعال: فالمعلومات وقنواتها تساعد على توافر المعلومات الخاصة بالاندارات في وقت مبكر في دعم اتخاذ القرار في المجالات المختلفة.

4– التنبؤ الوقائي: حيث يجب تبني التنبؤ كمتطلب أساسي في عملية إدارة الأزمات من خلال الفكر الإنداري لتفادي حدوث أزمة مبكرة عن طريق صياغة منظمة وقائية تعتمد على الابتكار وتدريب العاملين عليها.

هذا ولابد من توفر مجموعة من العوامل التي تضمن نجاح عملية إدارة الأزمات ويمكن حصرها في:

– إيجاد وتطوير نظام إداري سياسي مختص يمكن المنظمة من التعرف على المشكلات وتحليلها ووضع الحلول لها بالتنسيق مع الكفاءات المختصة.

– العمل على جعل التخطيط للأزمات جزءا هاما من التخطيط الاستراتيجي.

– ضرورة عقد البرامج التدريبية وورش العمل للموظفين في مجال إدارة الأزمات.

– ضرورة التقديم والمراجعة الدورية لخطط إدارة الأزمات واختبارها تحت الظروف المتشابهة لحالات الأزمات

– التأكد على أهمية وجود نظام فعال للإنذار المبكر.[1]

ثانيا: أساليب إدارة الأزمات الدولية

هناك نوعان من أساليب إدارة الأزمات وهما:

1– الطرق التقليدية: والتي تشتمل على:

– إنكار الأزمة وإخفاء وجودها وهي تستخدم للإدارات السياسية المتسلطة والتي يمكنها من السيطرة على الموقف.

[1]- فارس النفيعي، "متطلبات إدارة الأزمات"، منتدى الموارد البشرية في 20 جويلية 2010 على الساعة 19:02 تم التصفح في 13مارس2018 على الساعة 9:58 عن الموقع الإلكتروني:.http//hrdiscussion.com

– كبت الأزمة وتعني تأجيل ظهور الأزمة وعدم السماح لها بالطفو للسطح وهو نوع من التعامل المباشر مع الأزمة بقصد تدميرها.

– إخماد الأزمة وهي طريقة تقوم على الصدام العلني العنيف والمباشر مع قوى التيار الأزموي.

– التقليل من شأن الأزمة وعدم إعطائها قيمتها وهنا يتم الاعتراف بوجود أزمة ولكن باعتبارها غير هامة.

– تفريغ الأزمة وحسب هذه الطريقة يتم إيجاد مسارات بديلة ومتعددة أمام قوة الدفع المولدة للأزمة ويكون التفريغ على ثلاث خطوات:

– مرحلة الصدام أو المواجهة العنيفة مع القوى الدافعة للأزمة لمعرفة مدى قوة الأزمة ومدى تماسك القوى التي أنشأتها.

– مرحلة وضع البدائل وهنا يقوم مدير الأزمة بوضع مجموعة من الأهداف البديلة لكل اتجاه أو فريق انبثق عن الصدام.

– مرحلة التفاوض: أي مرحلة استقطاب وامتصاص وتكييف أصحاب كل بديل من خلال التفاوض مع أصحاب كل فرع.

– عزل قوى الأزمة: وذلك برصد وتحديد القوى الصانعة للأزمة وعزلها عن مسار الأزمة ومؤيديها والمهتمين بها.[1]

2– الطرق غير التقليدية: وتتمثل في:

– الفريق المتكامل: وهو الفريق الذي يضم كافة التحقيقات ذات العلاقة بالأزمة وتجنبها ودراستها وتحديد سبل التعامل معها وتحديد خطة العمل التي تكفل تحقيق النجاح.

[1]- علي حسن السعدني ،"كيفية إدارة الأزمات السياسية و الإستراتيجية"، في 22أوت 2013 تم التصفح في 13 مارس 2018 على الساعة 10:06 ،عن الموقع الإلكتروني :.http//www.m.ahewar.org

– إدخار الاحتياطات: وهو يستخدم في الكيانات الإنتاجية الصناعية التي تحتاج إلى مواد خام لعمليات الإنتاج وبذلك يمكنها مواجهة أزمة النقص في المواد الخام.

– المشاركة الديمقراطية: هذا الأسلوب شديد التأثير عندما يتعلق الأزمة بالعنف البشري.

– تفتيت الأزمة ويتم فيها تفتيت قوى الأزمة إلى أجزاء صغيرة ليسهل التعامل معها منفردة في ثلاث مراحل: الاصطدام، إعطاء البدائل، مرحلة التفاوض مع كل فريق.

– احتواء الأزمة: ويتم فيها محاصرة الأزمة وحصرها في نطاق ضيق ومحدود وتجميدها عند المرحلة التي وصلت إليها مع ستعاب الضغوط المولدة لها.

– تدمير الأزمة ذاتيا وهو من أصعب الأساليب غير التقليدية ويستخدم في الأزمات ذات الضغط العنيف والمدمر والتي يفتقر فيها إلى المعلومات.

– إعلان الوفرة الوهمية وهذا عامل نفسي يستخدم لمهاجمة حالة الخوف والذعر خصوصا في الأزمات الصحيحة

– تحويل مسار الأزمة ويستخدم هذا الأسلوب في الأزمة العنيفة التي لا يمكن إيقاف تصاعدها فيعتمد على تحويل مسارها إلى مسارات أخرى بديلة يسهل احتوائها.[1]

الفرع الثالث: مستويات ووسائل إدارة الأزمة الدولية

أولا: مستويات إدارة الأزمة الدولية

1– المستوى الرئاسي: وهو المستوى الأعلى لإدارة الأزمة ويقوم بتولي مهمة وضع الإستراتيجية العامة للدولة وتحديد سياساتها الحالية التي تعمل من خلالها والسياسات المستقبلية، ويعمل على هذا المستوى رؤساء الدول والحكومات، وبالتالي فإن يتعاملون مع أخطر الأزمات التي تهدد الدول والمصالح القومية لها، أو مواجهة الحروب التي قد تنشأ بين دولتين أو أكثر وتعتبر إدارة الأزمة

[1]- علي بن هلولي الرويلي ، مرجع سابق، ص.ص،28.29.

في هذا المستوى في أعلى درجة لها وتفاقم لحدتها حيث يوجب التعامل معها الاحتياط والحذر الشديد لما قد تعكسه من سلبيات على المصالح الأساسية للبلاد.

2- المستوى القومي: وهو المستوى الذي يتعامل مع الأحداث التي تهدد الأمن القومي أو الأحداث التي تضر بالكيان الاجتماعي للدولة والإخلال بأمنه، هذه الأحداث التي تمثل مصادر الخطر قد تكون نابعة من داخل الدولة أو من خارجها وهي بالأساس تهدف إلى زعزعة النظام السياسي والأمني.[1]

3- المستوى المحلي: وهو أدنى وأقل مستويات الأزمة خطورة طرفاها الرئيسيان حكومة وأفراد أو فئة اجتماعية أو تنظيمات معينة حسب طبيعة الأزمة وأسبابها السياسية الإقتصادية والاجتماعية، من الأفضل التعامل مع هذه الأزمات عند النشوء والكمون واستباق الأحداث بحلول وقائية وسياسية حتى لا تستغل من أطراف خارجية تساعد على تصاعدها وتفاقمها.[2]

ثانيا: وسائل إدارة الأزمة الدولية

أ- الوسائل الدبلوماسية: والتي تتمثل في:

- **التفاوض:** هو عملية اتصالية بين طرفين أو أكثر تقوم بالأساس على الحوار والمناقشة سواء الإدارة الصراعات والأزمات وحلها أو لإقامة علاقات تعاونية بين الأطراف الدولية.

- **المساعي الحميدة:** يقوم طرف ثالث بالتدخل في حال قوضت المفاوضات أو فشلت بهدف تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة وهذا الطرف الثالث قد يكون فرد، دولة، منظمة إقليمية أو دولية .[3]

ب- الوسائل العسكرية: ويقصد بها مجموعة القواعد والإجراءات المتعلقة باستخدام القوة المسلحة للدولة في تحقيق أهداف مسطرة لها عن طريق إنشاء قوات مسلحة وتدريبها وتوزيعها عبر النقل الجوي والبحري وعقد التحالفات العسكرية وغيرها .[1]

---

[1]- محمود جاد الله، مرجع سابق ، ص.56.
[2]- سعد بن علي الشهواني ، مرجع سابق، ص.28.
[3]- الضاوية لعياضي، مرجع سابق، ص.ص.44.45.

ت- الوسائل النفسية والدعائية: والتي فرضت نتيجة للتطور التكنولوجي في وسائل لاتصال وأجهزة الإعلام والتي تعمل في تنسيق وتعاون مع باقي الوسائل العسكرية والدبلوماسية لإضفاء الشرعية الدولية على عملها وتوجيه الرأي العام لتأييد موقف ما أو محاولة التشكيك فيه.

ث- وسائل الجوسسة وأعمال المخابرات: والتي تقوم بدور هام وفعال في إدارة الأزمات في نوع من العمل السري والمتكتم وعلى سبيل المثال تقوم بنشاطات مثل:

- تخريب وتدمير أهداف المنشات الأخرى الحيوية والثانوية.

- إضعاف قدرات الطرف لمجابه اقتصاديا ومعنويا وعسكريا.

- التأثير على الاتجاهات المعارضة داخل الدولة والعمل على استغلالها ضد الدولة .[2]

[1]- الضاوية لعياضي، المرجع نفسه، ص.47.
[2]- محمود جاد الله، مرجع سابق، ص.60.

خلاصة الفصل :

يمكن في نهاية هذا الفصل القول بأن مجلس التعاون الخليجي منظمة إقليمية تضم دول الخليج العربية وجدت من أجل النهوض بالمنطقة واقتصادها وهو يعمل جاهدا على إبراز دوره الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط غير أن هذه المنطقة تعتبر بؤرة توتر نتيجة للأحداث التي تعيشها و الأزمات التي تمر بها و بذلك نجد المجلس يسعى لإدارة الأزمات الخليجية والعربية كونه المخول الوحيد للتدخل في شؤونها خاصة بعد فشل جامعة الدول العربية.

الفصل الثاني

يعتبر اليمن من البلدان العربية التي مرت بمرحلة الربيع العربي التي تم فيها قيام ثورات عربية كان هدفها التغيير إلى الإصلاح، واليمن ليس كغيره من الدول التي استطاعت أن تحدث تغيير ولو بسيط مثل مصر، تونس، ليبيا...فبالرغم من أنه كان لدى ثورة التغيير في اليمن أمل في تحسين الأوضاع والقضاء على أساليب الطغيان والاستغلال في البلاد، إلا أن الأمور سارت بالاتجاه المعاكس وتعقدت أكثر من ذي قبل، أين ظهرت فيه مجموعات كثيرة متشاحنة وكل فئة لديها مطالب تسعى إلى تحقيقها، الأمر الذي يسمح بدخول أطراف خارجية في الأزمة التي يعيشها اليمن والتي ساعدت في تصعيد الأزمة واستمراريتها، وتجدد الأحداث فيها بصورة مستمرة وقد كانت للأزمة في اليمن ردود أفعال كثيرة دولية وإقليمية وحتى داخلية وذلك من منطلق المصالح المتواجدة لهذه الأطراف في اليمن.

المبحث الأول: اليمن: دراسة في المحددات ومسببات الأزمة في اليمن

توالت الأحداث على اليمن وأصبح ساحة صراعات دائمة، وقد اشتدت هذه الصراعات وطفت إلى السطح بصورة أوضح مع قيام النظام الجمهوري في اليمن في 1962م، كما زادت وتفاقمت حدة هذه الصراعات لتشمل الخلافات التي حدثت بين اليمنيين الشمالي والجنوبي وصولا إلى مطالبة الحراك الجنوبي بالانفصال؛ ورغبة الحوثيين في الحصول على امتيازات خاصة بهم عن طريق تمردهم على السلطة في صعدة، بسبب رؤيتهم المتمثلة في أنهم الأجدر والأحق بالحكم وصولا إلى أحداث الربيع العربي التي وصلت إلى اليمن أخيرا في 2011 م والتي نتج عنها تغير جذري للوضع في اليمن وساد فيه حالة من عدم الاستقرار والأمن.

المطلب الأول: المحددات الجيوسياسية والسوسيو-اقتصادية لليمن

الفرع الأول: المحددات الجغرافية لليمن

أولا: الموقع الجغرافي لليمن

يعتبر اليمن البلد القابع في جنوب شبه الجزيرة العربية، وهو ثاني أكبر دولة فيها من حيث المساحة بعد المملكة العربية السعودية، حيث تبلغ مساحته حوالي 549.419 كلم^2، يحد شواطئه المطلة على البحر العربي وخليج عدن مع سلطنة عمان في الشرق والتي تنتهي حدوده الشمالية الغربية مع المملكة العربية على البحر الأحمر حيث يبلغ طول شواطئه حوالي 2500 كلم توجد فيها أفضل وأجود أنواع الأسماك[1]. و الشكل أدناه يوضح الموقع الجغرافي لدولة اليمن.

[1] - فؤاد عبد الجليل الصلاحي وعبد الله العاضي وآخرون، الثورة اليمنية الخلفية والآفاق، ط1، (بيروت :المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012)، ص .126.

الشكل رقم (02): خريطة توضح الموقع الجغرافي لدولة اليمن

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة، النداء العالمي 2015، تحديث اليمن، عن الموقع:
http://www.unhcr.org/ar/534fbb866.html

يقع اليمن على طرف النظام الإقليمي الخليجي والذي يحوى على موارد ضئيلة ومحدودة، فهي لا تحتوي على مؤثرات موردية تؤثر بها على العالم الخارجي وإنما يؤثر من خلال موقعه الجغرافي الذي يعتبر مصدر التأثير والنفوذ بالنسبة له، يشرف اليمن على أقصر وأكثر الطرق البحرية اختصارا لنقل النفط إلى ومن الخليج إلى الأسواق الأوربية والأمريكية، عن طريق مضيق باب المندب الذي يعطيه فرصة لتعزيز وتعظيم مكانته الدولية، فهو يساعد على ضمان سلامة وتسهيل العبور من خلاله وتأمين الحماية لناقلات النفط[1].

يبلغ طول الشريط الحدودي اليمني- السعودي 1.458كلم كما يبلغ 288كلم مع سلطنة عمان، فاليمن يقع بين دائرتي عرض(12-19) شمالا وبين خطي طول 41 و54 شرقا، فهو يقع ضمن المنطقة المدارية المتميزة بالمناخ الجاف،[2] ونظرا لموقعها على طول السواحل المتقاربة مع

[1] - أحمد محمد أبو زيد، "معضلة الأمن اليمني الخليجي، دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات،" (مجلة المستقبل العربي، دبي، الإمارات المتحدة، د. س. ن)، ص .75.

[2] - جغرافيا اليمن، في 16 أفريل 2017 على الساعة 04: 07 تم تصفحها في 16 أفريل 2018 على الساعة 45: 15، عن الموقع الإلكتروني: http// :www.alkawthartv.com.

البحرين الأحمر والعربي فإن المناخ يميل إلى أن يصبح شبه جاف بحيث يصبح المناخ في اليمن متفاوت بين جاف وشبه الجاف، وتسقط الأمطار خلال فصلي الربيع والصيف بسبب التأثير الذي يحدثه البحر الأحمر والتقارب المداري، كما تهب العواصف المطيرة خلال شهري الشتاء "ديسمبر، جانفي" بسبب تأثيرات البحر الأبيض المتوسط[1].

ثانيا: التضاريس في اليمن

يتميز اليمن بتنوع مظاهر السطح تتراوح بين السهول والهضاب والمرتفعات والأجزاء الصحراوية إلى جانب أقاليم جزرية.

ويمكن تقسيم اليمن إلى خمسة أقاليم جغرافية رئيسية هي:

1- إقليم السهل الساحلي: والذي يمتد على طول السواحل اليمنية وذلك بشكل متقطع ومنفصل، حيث تقطعه الجبال والهضاب التي تصل مباشرة إلى مياه البحر، وهذا الإقليم يشتمل على السهول التالية: سهل تهامة، سهل تبن- أبين- سهل ميفعة أحور، السهل الساحلي الشرقي، ويتميز إقليم السهل الساحلي بمناخ حار طوال السنة مع قليل من الأمطار تتراوح بين 50-100 ملم سنويا، وكما يحتوي الإقليم على أهم المناطق الزراعية بسبب كثرة الوديان التي تخترق الإقليم وتصب فيه السيول الناشئة عن سقوط الأمطار على المرتفعات الجبلية.

2- إقليم المرتفعات الجبلية: والذي يمتد من أقصى حدود اليمن الشمالية وحتى أقصى الحدود الجنوبية وهذا الإقليم يعتبر من أكبر أقاليم اليمن الجغرافية، والإقليم غني بالأودية السطحية التي تستمر كجدار جبلي يطل على سهل تهامة، وتعتبر الجبال في الإقليم الأكثر ارتفاعا في شبه الجزيرة العربية والتي يتجاوز متوسط ارتفاعها 2000م وتصل أعلى قمة فيها إلى 3666م في جبل النبي شعيب الذي يعد ثاني أعلى قمة في البلدان العربية بعد جبل توبقال في المملكة المغربية[2].

[1] - اليمن، الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام، aquastat، ص .4.

[2] - جغرافية اليمن الطبيعية في 19 سبتمبر 2011، تم تصفحها في 24 أفريل 2018 على الساعة 00: 05 ، عن الموقع الإلكتروني: http// :www.bougrir.tif.blogspot.com

3- إقليم الهضبة الشرقية: ويغطي هذا الإقليم النصف الشرقي للبلاد، وتصل المرتفعات من 1200 إلى 1800 متر عند الخطوط الرئيسية للمناطق الحاضنة للمياه، وإلى 900 متر عند حدود الصحراء الشمالية، وإلى مستوى سطح البحر عند الساحل، تتميز بمناخ حار وجاف، ومنسوب سنوي للمياه متدن لا يزيد عن 100 ملم إلا في المناطق المرتفعة[1]. وينقسم إقليم الهضبة إلى قسمين هما:

الهضبة الغربية: تتألف من صخور نارية أركية يطلق عليها اسم"الكور" وتبلغ الهضبة ذروة ارتفاعها في الغرب.

الهضبة الشرقية: وتتمثل في هضبة حضر موت وهي تنقسم إلى قسمين يفصل بينهما وادي حضر موت:

- هضبة حضر موت الجنوبية: يبلغ ارتفاعها 1230م.
- هضبة حضر موت الشمالية : يبلغ ارتفاعها 1350م.[2]

4- إقليم الصحراء: وهو إقليم رملي يكاد يخلو من الغطاء النباتي باستثناء أطرافها وهي تمتد في الشمال وصولا إلى المملكة العربية السعودية وتبلغ مساحته حوالي 500.000كلم^2.[3]

5- إقليم الجزر: وهي تنتشر في المياه الإقليمية في اليمن والتي لها تضاريسها ومناخها وبيئتها الخاصة، وأكثر هذه الجزر تقع في البحر الأحمر والتي من أهمها: جزيرة كمران وهي أكبر جزيرة مأهولة في البحر الأحمر، وجزر أرخبيل حنيش، وجزيرة ميون وهي ذات موقع إستراتيجي في مضيق باب المندب بالإضافة إلى جزيرة سقطرى التي تعتبر أكبر جزر الأرخبيل والتي تتميز بكثرة تنوعها الحيوي حيث تقدر نباتات سقطرى على اليابسة حوالي 680 نوعا[4].

[1] - اليمن: الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام، aquastat، ص. 4.
[2] - جغرافية اليمن الطبيعية، موقع سابق.
[3] - اليمن، الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام، مرجع سابق، ص. 4.
[4] - جغرافيا اليمن، موقع سابق.

الفرع الثاني: المحددات السياسية

أولا: طبيعة النظام السياسي

تأسست الجمهورية اليمنية والتي عاصمتها صنعاء في 22 ماي 1990م، عقب إعلان قيام اليمن بجمع شمله وتحقيق الوحدة بين اليمن الشمالي والجنوبي، يضم اليمن 22 محافظة موزعة على الأقاليم المختلفة لليمن الذي يعمل على تطبيق النظام الرئاسي شكليا لكن مضمونه برلماني المعمول به سابقا في كلا الطرفين (الشمال والجنوب) قبل الوحدة[1].

الشكل رقم (03): الخريطة السياسية لدولة اليمن

المصدر: عن الموقع: https://arabic.mapsofworld.com/maps/yemen-political-map.jpg

و الشكل أعلاه يبين التوزيع الكامل للمحافظات المكونة للدولة اليمنية، حيث يلاحظ بأن معظم المحافظات تتمركز في الجهة الشرقية من البلاد على عكس الجهة الغربية التي يلاحظ فيها وجود القليل من المحافظات.

وحسب دستور اليمن في المادة 08 فإن النظام السياسي اليمني يقوم على:

[1] - Paul Dresch, "A History Of Modern Yemen", (UK: Cambridge University, 2000), pp 90-100.

1- الفصل بين السلطات وعلى التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة و حظر تغيير النظام السياسي أو تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية بالعنف أو القوة المسلحة أو الانقلابات العسكرية.

2- ضمان المشاركة السياسية وفق ما تقتضيه الديمقراطية التمثيلية والتشاركية التداولية[1].

وقد مر نظام الحكم في اليمن ب05 مراحل تتمثل في:

المرحلة الأولى: والتي تبدأ مند قيام الجمهورية اليمنية في 22 ماي 1990م إلى غاية 27 أفريل 1993م عن طريق إجراء انتخابات نيابية، والعمل على إعادة تكوين هيئات السلطة العليا انطلاقا من النتائج المتحصل عليها.

المرحلة الثانية: فترة الائتلاف الثلاثي في الحكم بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني والتي جاءت كنتيجة للانتخابات النيابية التي جرت في 27 أفريل 1993م، والتي حصل فيها الحزب الاشتراكي على فرصة القيادة التي تميزت: بمحاولات الانفصال واللجوء إلى الفوضى في تحقيقه، لكن انتهت المحاولة بالفشل وتم تثبيت الوحدة في 7يوليو (جوان)1994 م الذي مثل منعطفا تاريخيا إلى فترة جديدة من البناء والتنمية في اليمن[2].

المرحلة الثالثة: والتي تميزت بالائتلاف الثنائي بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح: حيث تم فيها إجراء تعديلات دستورية تضمنت التغيير من مجلس الرئاسة إلى رئاسة الجمهورية، حيث تميزت هذه المرحلة بالقيام بعمليات إصلاحية للوضع الناتج عن حرب الانفصال اليمنية وتدعيم أواصر الارتباط الوطني إضافة إلى تنامي عدد من مؤسسات المجتمع المدني وتفعيلها ودامت هذه الفترة إلى غاية 27 أفريل 1997م.

المرحلة الرابعة: والتي بدأت بعد انتخابات 27 أفريل 1997م والتي حصل فيها المؤتمر الشعبي العام على الأغلبية وانفراده بالحكومة بحسب نتيجة الانتخابات، وقد تميزت هذه المرحلة بتعميق الطابع الديمقراطي للنظام السياسي المعمول به والقيام بإصلاحات دستورية جديدة.

---

[1] - الأمانة العامة للحوار الوطني، مسودة دستور اليمن الجديد، (اليمن: د.د.ن، 2015) ، ص. 11.

[2] - هدى علي علوي، نظام الحكم في اليمن وخلفيته السياسية، في 13 جوان 2014، تم التصفح في 24 أفريل 2018 على الساعة 19: 04 ،عن الموقع الإلكتروني: http// :huda-alawi.com.

المرحلة الخامسة : والتي تم فيها إجراء أول انتخابات رئاسية مباشرة بعد 1999م، التي فاز فيها الرئيس السابق علي عبد الله صالح للفترة الممتدة من 1999 إلى 2006م، التي تم فيها إنشاء مجلس الشورى اليمني بالإضافة إلى تمديد فترة الرئاسة لتصبح 07 سبع سنوات وتمديد فترة مجلس النواب لتصبح 06 سنوات[1].

ويمكن إيجاز سمات النظام السياسي في اليمن في:

1- الهيمنة القبلية: حيث تمثل القبيلة في اليمن عنصرا رئيسيا وفاعلا في النسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي، فالقبائل اليمنية تشكل أحد الركائز الأساسية لأي نظام سياسي حكم اليمن وقد استغلت القبيلة وعصبيتها أسوء استغلال من قبل الدولة وبعض زعماء القبائل. وفي ظل ثقافة تعتمد على ثلاثية (القبيلة، العقيدة، الثروة) حيث تمثل القبيلة على الدوام العنصر الحساس الذي يحول دون تقبل التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي، واستطاعت أن تعيد إنتاج أسوء ما في الثقافة القبلية من عصبية وثأر يدعمها في ذلك اعتماد أجنحة النخب المتصارعة في السلطة على نفوذها إلى جانب سعي الحكام لتشجيع بناء تجمعات وأحلاف قبلية متوازنة والعمل على استقطابها وتوظيفها لخدمته[2].

ويمكن إيجاز أهم ما تتميز به العلاقة بين الدولة والقبيلة فيما يلي:

أولا: يُقال أن" المشكلة اليمنية تكمن في أن الدولة تتصرف وكأنها قبيلة، والقبيلة كأنها الدولة"، حيث أن القبيلة مازالت مشاركة وبصورة قوية وفعالة في قيادة مؤسسات الدولة المختلفة وفي قيادة الكثير من مؤسسات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية إلى جانب هيمنتها على جزء كبير من المؤسسة العسكرية، وهذه العلاقة بين الدولة والقبيلة تمثل أحد العوائق الرئيسية التي تحول دون بناء المؤسسات وتمنع حدوث التحولات العميقة في بنية المجتمع الثقافية والسياسية والإقتصادية.

[1] - هدى علي علوي، الموقع نفسه.
[2] - محمد الظاهري ، "اليمن 2020: سيناريوهات المستقبل"، (د.ب.ن: مؤسسة فريدريك إيبيرت ستيف تانغ، مكتب اليمن، 2010)، ص.6.

ثانيا: تشهد الحياة الاجتماعية والإقتصادية اليمنية تداخلا كبيرا حيث يتم الجمع بين المسؤولية الحكومية وبين التجارة وكذا الجمع بين زعامة القبيلة والموقع العسكري والتجارة، وبين المشيخة والتجارة والسبب في ذلك أن الدولة لا تزال المصدر الرئيسي للثروة.

ثالثا: ما يمكن ملاحظته أن الدولة تقوم بزرع ثقافة الخصام بين مكونات البناء الاجتماعي اليمني الواحد بغرض تهميش القوى الاجتماعية الفاعلة وتجسد دورها السياسي خصوصا بتشجيع النزاعات والحروب (القبلية–القبلية)، حيث يعتقد القائمون على رأس الدولة أن شيوع حالة الصراع هذا يكفل استمرارية الدولة وإطالة عمر الحالة الصراعية بين القوى الاجتماعية الفاعلة وتمزيق الجسد الاجتماعي اليمني.

2- أزمة التكامل الوطني اليمني: (أزمة الهوية)

تتشكل أزمة الهوية الوطنية عندما تكون إنتماءات أفراده وولاؤاتهم متجهة نحو كيان محلي محدود أدنى من الدولة (كالولاء للقبيلة، الطائفة، السلالة، المنطقة....)، وهو ما يمكن إسقاطه على اليمن خصوصا في المحافظات الجنوبية ما أنذر منذ البداية إلى خطورة دخول اليمن في أزمة تكامل وطني، حيث ظهرت شعارات ومفاهيم في غير صالح الوحدة اليمنية فالمسألة لا تتعلق بالجنوب أو الشمال بل تتمثل في غياب كثير من الحقوق وانتهاك الحريات في غالبية المحافظات الجنوبية والشمالية على حد سواء.

والأحداث الحالية تؤشر إلى فشل النخبة الحاكمة في الحفاظ على الوحدة وترسيخ مفهومها من خلال التعدد وسيادة القانون وتحقيق المواطنة المتساوية.

3- أزمة التغلغل (عدم التكامل الإقليمي)

بسبب عجز الحكومة المركزية عن فرض سيطرتها وسياساتها في إطار الدستور والقانون على كامل الإقليم اليمني أو عدم قدرتها على التغلغل والوصول إلى كافة مكونات المجتمع.[1]

[1] - المرجع نفسه، ص.7.

4- أزمة الشرعية: يعد اتساع الوطن اليمني عقب توحيده من أهم مصادر شرعية الدولة القائمة ومن ثم فإن تكلفة محاولة تهميش النهج الديمقراطي يؤدي إلى تمزيق الوطن وتشطيره، وبالتالي فقد اكتفت بالركون إلى شرعية هذه الوحدة دون الالتفات إلى ضرورة التوجه إلى شرعية الإنجاز وفاعلية الأداء.

5- **أزمة المشاركة السياسية:** فالنظام السياسي اليمني يعاني بشكل واضح من أزمة المشاركة السياسية، فبالرغم من قيام اليمن على ثلاث دورات انتخابية برلمانية ودورتين انتخابيتين رئاسيتين وكذا دورتين انتخابيتين للمجالس المحلية غير أنه يمكن القول أن ثمة أزمة مشاركة يعاني منها النظام السياسي اليمني بل وأزمة وعي سياسي[1].

وبهذا فإن المحصلة النهائية لهده الانتخابات هو العجز عن تحقيق الأهداف المعلنة في تفعيل مبدأ التداول على السلطة والتناوب عليها سلميا.

ثانيا: سلطات الدولة اليمنية

1- السلطة التشريعية

مجلس النواب هو السلطة التشريعية للدولة مقره العاصمة صنعاء، فهو الجهة المعنية بإقرار القوانين العامة والسياسة للدولة ويعد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يقوم باقتراح تعديلات دستورية، وممارسة الرقابة على أداء السلطة التنفيذية بالإضافة إلى مناقشة واقتراح الموازنة العامة، بالإضافة إلى إقرار الحسابات الختامية للدولة وقد خول له الدستور في المادة 140 القيام بكل هذه المهام[2].

وقد جاء في الدستور اليمني الجديد في المادة 138 بأن"مجلس النواب يتكون من 260 عضو يتم انتخابهم بالاقتراع الحر السري المباشر المتساوي وفقا لنظام القائمة النسبية المغلقة"[3].

[1] - محمد الظاهري ، المرجع نفسه، ص.7.
[2] - نظام الحكم في الجمهورية اليمنية تم التصفح في 16 أفريل 2018 على الساعة 30: 15 ،عن الموقع الإلكتروني: http// :www.yemen-nic.info.
[3] - الأمانة العلمية للحوار الوطني، مرجع سابق، ص .31.

تقسم الجمهورية اليمنية إلى دوائر انتخابية متساوية وفقا لمعيار عدد السكان وينتخب عن كل دائرة عضو واحد مدته ستة سنوات تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، جلساته في العادة علنية ويجوز انعقاده في السر بناءا على طلب رئيسه أو رئيس الجمهورية أو عشرين عضو من أعضائه على الأقل، يعقد مجلس النواب دورتين عاديتين في السنة كما يدعى في حالات غير الضرورة إلى عقد دورات غير عادية بناءا على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس أو بطلب خطي من ثلث أعضاء المجلس.

2- السلطة التنفيذية: والمتمثلة في رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

أ- **رئيس الجمهورية:** وهو رئيس الدولة يتم انتخابه وفقا لما أقره الدستور عن رئيس الجمهورية وهو من يحصل على الأغلبية المطلقة للذين شاركوا في الانتخابات، فهو يعمل على تجسيد وتطبيق إرادة الشعب واحترام الدستور والعمل بقراراته وحماية الوحدة الوطنية والالتزام على تطبيق مبدأ التداول على السلطة السلمي، وله صلاحيات عديدة أقرها الدستور يعمل رئيس الجمهورية على تنفيذها وإتمامها بهدف تنمية وبناء الدولة، يقوم رئيس الجمهورية بإنشاء مجلس الشورى من ذوي الخبرات والكفاءات، بالإضافة إلى الشخصيات الاجتماعية المهمة والتي لديها سيط في أوساط المجتمع اليمني ومن صلاحياته (مجلس الشورى):

أ- تقديم الدراسات التي تساعد الدولة على رسم إستراتيجياتها التنموية في مختلف المجالات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والعسكرية.[1]

ب- إبداء الرأي والمشورة في المواضيع الأساسية التي يريد رئيس الجمهورية تقديمها وعرضها على المجلس.

ت- مشاركة مجلس النواب بتزكية المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية.

ث- تقييم السياسات الاقتصادية والمالية النقدية، تقييم وتنفيذ برامج الاستثمار السنوية.

ج- استعراض تقارير جهاز الرقابة والمحاسبة وتقديم تقرير بشأنها إلى رئيس الجمهورية.

[1]- نظام الحكم في الجمهورية اليمنية، موقع سابق.

ب- مجلس الوزراء: هو حكومة الجمهورية اليمنية والهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، تلحقها جميع الإدارات والمؤسسات التنفيذية التابعة للدولة والذي يتكون من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء، يحدد القانون الأساسي الأسس العامة التي تنظم أجهزة الدولة المختلفة حيث يقوم رئيس الوزراء باختيار أعضاء بالتشاور مع رئيس الجمهورية [1].

3- السلطة القضائية: وهي سلطة مستقلة قضائيا وماليا وإداريا عن السلطات الأخرى، حيث تتولى المحاكم الفصل في جميع المنازعات والجرائم التي تحدث؛ والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأي جهة التدخل فيها.

وللقضاء مجلس أعلى ينظمه القانون ويبين اختصاصاته ويتولى المجلس دراسة وإقرار مشروع موازنة القضاء[2].

ويتكون المجلس الأعلى للقضاء حسب المادة 219 من دستور اليمن من:

1- عضو من المحكمة الدستورية.
2- عضو من المحكمة العليا.
3- عضوين من المحكمة الإدارية العليا.
4- عضو يمثل النيابة العامة لاتقل درجته عن محامي.
5- عضو من المحكمة العليا في كل إقليم.
6- عضوان من المحامين المقبولين للترافع أمام محكمة عليا.
7- عضوان من أساتذة القانون في الجامعات الحكومية لاتقل درجتها عن أستاذ مشارك.
8- ينظم القانون آلية ترشيح وانتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء وقواعد العمل في المجلس[3].

المحكمة العليا للجمهورية هي أعلى هيئة قضائية، والتي يحدد القانون طريقة تكوينها وتمارس مايلي:

1- الفصل في الدعاوي المتعلقة بعدم دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات.

[1] - نظام الحكم في الجمهورية اليمنية، الموقع نفسه.
[2] - الموقع نفسه.
[3] - الأمانة العامة للحوار الوطني، مرجع سابق، ص .41.

2- الفصل في المنازعات الموجودة بين جهات القضاء المختصة.

3- محاكمة رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ورئيس الوزراء والوزراء ونوابهم.

وتكون جلسات المحاكم علنية[1].

الفرع الثالث: المحددات الاقتصادية والاجتماعية

أولا: المحددات الاقتصادية

يقوم النظام الاقتصادي اليمني على أسس الحرية في النشاط الاقتصادي والتجاري والاستثمار بما يخدم الاقتصاد الوطني، وتحقيق تكافؤ الفرص ورفع التنافس المشروع بين مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل تحسين مستوى معيشة الفرد، كما وضعت الدولة سياسة اقتصادية تقوم بالأساس على التخطيط الاقتصادي العلمي من أجل ضمان الاستقلال الأمثل لكافة الموارد الطبيعية، كما تحث الدولة اليمنية على تشجيع التعاون فيما بين القطاعات والنشاطات المختلفة[2].

وقد جاءت مسودة الدستور اليمني الجديد التي تنص في المادة "15" على أن الاقتصاد الوطني اقتصاد حر اجتماعي، غايته تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وزيادة الإنتاج والرفاه الاجتماعي والذي يقوم على: حرية النشاط الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، تعددية القطاعات الاقتصادية الخاص والعام؛ المختلط والتعاوني وحرية المنافسة فيها، الشفافية والحوكمة الرشيدة في أداء كافة الاقتصاديات[3] .

اليمن بلد ضعيف اقتصاديا فهو يعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية والاقتصاد الريعي غير المتطور وهو يعاني من مشاكل هيكلية ونزاعات بينية؛ واليمن يصنف ضمن لائحة الدول الأشد نموا ذات الاقتصاد المتدهور وذلك بحسب تقارير GRP و CIA حيث يعتمد اقتصادها بشكل رئيسي على الثروة النفطية والثروة الزراعية والسمكية والسياحية[4].

[1] - نظام الحكم في الجمهورية اليمنية، موقع سابق.
[2] - الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2008، ص . ص ، 7.6.
[3] - الأمانة العامة للحوار الوطني، مرجع سابق، ص .13.
[4] - اقتصاد اليمن، تم التصفح في 16 أفريل 2018 على الساعة 40: 15 ،عن الموقع الإلكتروني:
http// :www.marefa.org.

1- القطاع النفطي

يعتمد الاقتصاد اليمني مند ثمانينات القرن الماضي على النفط كمورد رئيسي إذ تشكل العائدات النفطية 63% من صادرات البلاد و30% من الناتج المحلي الإجمالي، لكن ونتيجة للأحداث التي حصلت في اليمن، ذلك أثر على الإنتاج النفطي وانخفض ليصل إلى 450 ألف برميل في 2004م إلى 180 ألف من صادرات النفط الخام عام2014م[1].

لقد واجه الاقتصاد اليمني العديد من التحديات والمتمثلة في ضعف مستوى خدمات البيئة التحتية، وضعف تنمية الموارد والبيئة الاستثمارية، فخلال العقود الثلاث الماضية كان اقتصاد اليمن يعتمد على النفط بشكل كبير، وخلال ارتفاع الأسعار في العقد الأول من القرن الحالي تحسن مستوى الدخل النفطي ليتجاوز ثلاث مليارات دولار سنويا، وفي الفترة من2006 إلى 2010م تراجع الوضع الاقتصادي وتدهور، ما نتج عنه ارتفاع لمعدلات الفقر وارتفاع معدلات البطالة[2].

وهذا الجدول يبين كميات الإنتاج النفطي في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2010م:

الجدول رقم(1): كميات الإنتاج النفطي في اليمن مابين 2005-2010

الإنتاج النفطي من عام 2005م إلى 2010م						
البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الكمية مليون برميل	146	133	117	107	100	100
سعر البرميل	51.47	63.00	73.38	94.88	63.48	106
سعر الصرف	191.24	197.05	168.95	199.78	20.5	236.6

[1] - حقائق اقتصادية عن اليمن، تم التصفح في 16 أفريل 2018 على الساعة 43: 15، عن الموقع الإلكتروني: http// :rosef22.com.

[2] - أحمد سرور، الاقتصاد اليمني في ظل الأزمة وسيناريوهات المستقبل، تم التصفح في 16 أفريل 2018 على الساعة 50: 15، عن الموقع الإلكتروني : http://albadil-pss.org.

المصدر: معلومات اقتصادية عن اليمن، عن الموقع: http://www.assecao.org/arabic/yemenhtm

هذا الجدول يبين كميات لإنتاج النفط في اليمن في الفترة مابين 2005 و2010 والتي يتضح فيه أن كميات الإنتاج في انخفاض مستمر وذلك على طول مدة السنوات المذكورة.

وتشمل عملية استغلال النفط في البلاد على حقلين رئيسين: حقل المسيلة وحقل مأرب، وحسب إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة، حيث بلغت ذروة الإنتاج من النفط في عامي 2001 و 2000م حوالي 440.000 برميل يوميا وفي عام 2010م انخفض الإنتاج إلى ما يقدر حوالي 250.000 برميل يوميا، الأمر الذي أدى إلى تأثر ميزانية الدولة نتيجة هذا الانخفاض[1].

إن إنتاج النفط في اليمن في انخفاض مستمر ودائم خاصة إذا لم ترتفع الأسعار العالمية وتراجع الإنتاج سيخفَض دخل البلاد من النقد الأجنبي، الأمر الذي سيزيد من صعوبة تمويل فاتورة الواردات المتنامية الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض دخل التصدير من إيرادات الحكومة مما سيؤثر على قدرتها في تحقيق التوازن في ميزانية الدولة. وقد أدت أحداث الأزمة الانتقالية لعام 2011م في اليمن إلى سوء الأوضاع الاقتصادية حيث قام رجال من القبائل في مارس بتفجير خط أنبوب حيوي في محافظة مأرب بمرافق تصدير في ميناء رأس عيسى على البحر الأحمر، وبذلك يكون قطع مصدر دخل هام للحكومة بالإضافة إلى إغلاق مصفاة عدن لأكثر من شهرين[2].

1- **القطاع الزراعي:** عرف اليمن مند القديم بإسم" العربية السعيدة" وذلك في إشارة للزراعة التي اشتهر بها اليمن بسبب توفره على العديد من خصائص التنوع المناخي التي يمتلكه الذي يساعد على تحصيل العديد من المحاصيل الزراعية المختلفة والمتنوعة ويستقطب القطاع الزراعي أكثر من النصف من القوى العاملة في اليمن، كما يساهم في رفع مستوى الناتج الإجمالي الخام من

[1] - معلومات اقتصادية عن اليمن، تم التصفح في 16 أفريل 2018 على الساعة 25: 15، عن الموقع الإلكتروني: http://www.assecao.org/arabic/yeme nt.htm .

[2] - بيتر سلزبري، اقتصاد اليمن: النفط والواردات والنخب، (تشاتام هاوس، 2011)، ص- ص .7- 11.

13.43% في عام 2010م إلى 14.77% في عام 2013م [1]، و الخريطة أدناه توضح أهم الأقاليم الزراعية في اليمن.

الشكل رقم (04): خريطة توضح جغرافية الأقاليم الزراعية اليمنية

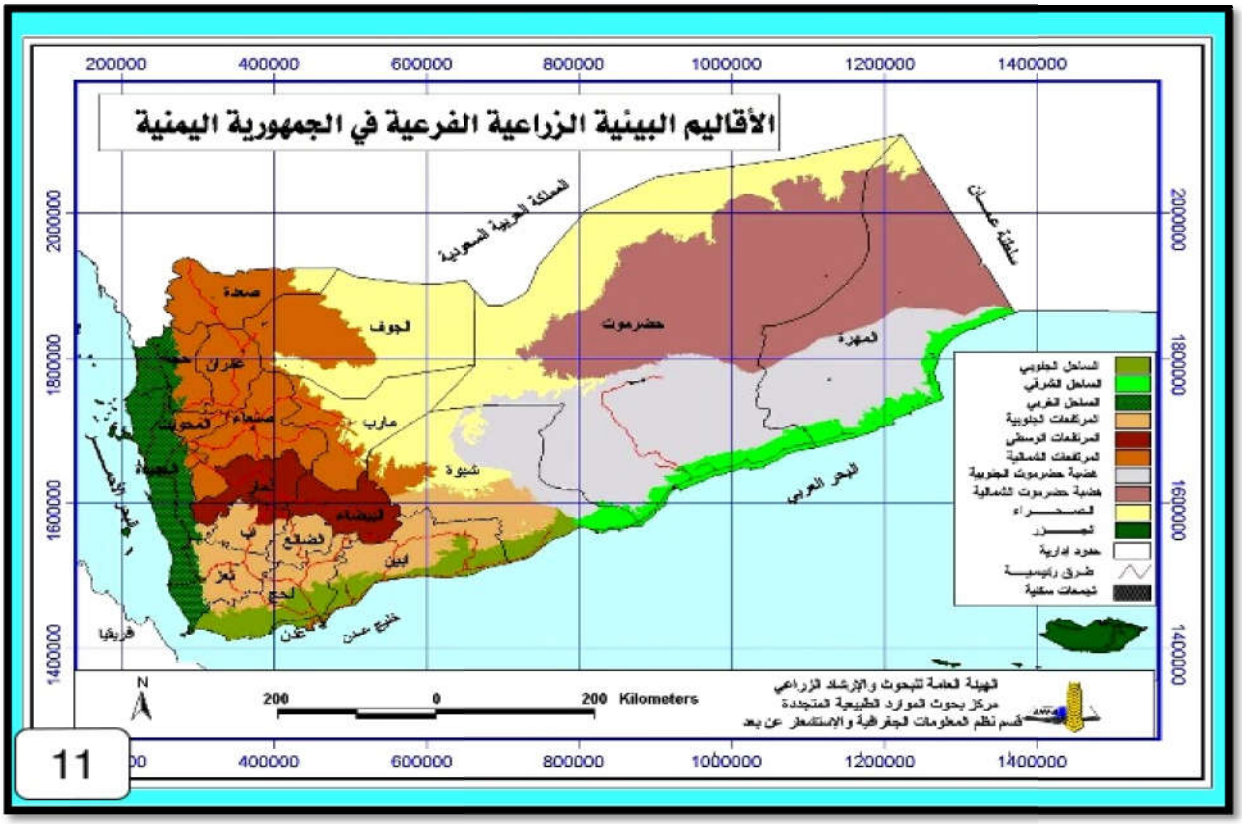

المصدر: عن الموقع: https://www.slideshare.net/FAOoftheUN/yemen-53281469

وقد جاء في المادة 39 من الدستور الجديد بأن "الدولة تلتزم بتنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتساهم في توفير مستلزماته وتشجيع الصناعات والاستثمار في هذا المجال " [2].

كما عرف القطاع تراجع وإخفاقات كبيرة منذ السبعينات فبينما كان يحقق اليمن الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية؛ إلا أنه انخفض إلى 15% وانخفضت مساهمة الناتج الزراعي في

[1] - moosa elayah, "yemen: a forgotten war and unforgettable country", (Qatar : radboud university, june 2017), pp 02, 03.

[2] - الأمانة العامة للحوار الوطني ، مرجع سابق، ص. 14.

الدخل المحلي الإجمالي إلى 13%، ويعتمد 50% من سكان الجمهورية اليمنية على عوائد الإنتاج الزراعي التي بلغت قيمة ما يستورده اليمن من موارد زراعية خلال الفترة 1999 إلى 2001م حوالي 812 مليون دولار لما يعادل 37% من إجمالي الصادرات[1].

فهذا القطاع يؤدي دورا مهما في اقتصاد البلاد يوفر عرض وسبل إمكانية العيش لأكثر ثلثي السكان، وفي عام 2007م بلغ الناتج المحلي الإجمالي لليمن 22.5 مليون دولار أمريكي[2].

2-القطاع السمكي والسياحي

يشكل قطاع الأسماك 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي وهو من القطاعات الواعدة والتي من الممكن توظيفها لتحقيق الأمن الغذائي، فاليمن يمتلك شريط ساحلي يبلغ طوله أكثر من 2000كم غني بالأسماك المتنوعة التي تفوق 350 نوع، فالقطاع السمكي يعتبر من أهم القطاعات المهمة للاقتصاد اليمني والذي يساهم في رفع الناتج المحلي مابين (1-2)% فقد بلغت قيمت الصادرات السمكية لعام2006م حوالي 28 مليار ريال[3].

بالإضافة إلى قطاع السياحة الذي يساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة بحيث تستعمل الدولة هذا القطاع بسب تملكها لمدن ومواقع أثرية تعود إلى القرن الثاني قبل الميلاد، فقد ساهمت العائدات السياحية لعام 2013م بنسبة 11% وبالرغم من ذلك فإن مساهمتها ليست بالشيء الكبير فهي لا تتجاوز 3% من الناتج[4].

فالاقتصاد اليمني تأثر كثيرا بالأحداث والتغيرات الطارئة على الدولة من جراء ما حدث مند 2011م وما توالتها من أحداث أضرت كثيرا باقتصاديات الدولة، فاليمن الآن يعتبر منهار اقتصاديا وهو يعيش على المساعدات الدولية التي تمول اقتصاده في جميع المجالات.

[1] - اقتصاد اليمن، موقع سابق.
[2] - اليمن، ، مرجع سابق، ص. 2.
[3] - المركز الوطني للمعلومات تم التصفح في 17 أفريل 2018 على الساعة 00: 10 عن الموقع الإلكتروني: http://yemen-nix.info.
[4] - حقائق اقتصادية عن اليمن، موقع سابق.

ثانيا: المحددات الاجتماعية

اليمن مجتمع تقليدي بالدرجة الأولى تبرز فيه القبيلة والعشيرة كبنى اجتماعية فاعلة والتي تعتبر صاحبة القرار في البلد فالقبيلة تشكل السمة المميزة للتركيب الاجتماعي وتعد الأسرة الممتدة هي القاعدة العريضة التي تتكون منها القبيلة، والمجتمع اليمني يتصف بتعدد البنى القبلية والعصبوية التي تتناقض مع النظام العام للدولة وضوابطها المدنية وتوجد في اليمن ثلاث اتحادات قبلية وهي: حاشد، بكيل ومدحج والتي تمثل الكيانات القبلية الكبيرة في اليمن وأبرزها قبيلة حاشد التي ينتمي إليها رئيس الجمهورية وغالبية القادة العسكريين.

اليمن بلد شبه متجانس مذهبيا حيث يسود فيه مذهبان اثنان المذهب السني والمذهب الزيدي، حيث يعتبر غالبية السكان في اليمن من أتباع المذهب السني والذين يقدرون بنسبة حوالي 70% ويتمركزون في المناطق الجنوبية والساحلية والهضاب الوسطى؛ في حين تقدر نسبة الذين ينتمون إلى المذهب الزيدي بحوالي 30% وتعيش غالبيتهم في المناطق الشمالية[1].

يبلغ عدد سكان الجمهورية اليمنية حوالي 26 مليون نسمة يمثل 46% منهم تحت سن ال15 عاما و2.7 % فوق سن 65 عام والباقي بين 15 إلى 65 سنة، ويتسم التوزيع السكاني للجمهورية اليمنية بالتشتت والبعثرة نظرا لتميزه بالتنوع الجغرافي والمناخي، وقد أثر ذلك في عملية توزيع السكان مابين قرى كبيرة وأخرى صغيرة في مختلف أنحاء اليمن، يمثل الذكور نسبة 50.91% الإناث لنسبة 49.09% من إجمالي السكان، تبلغ الكثافة السكانية حوالي 40% نسمة لكل كم.[2]

اللغة العربية هي اللغة الرسمية بالإضافة إلى وجود أقلية تتحدث المهرية في شرقي البلاد واللغة السقطرية في جزيرة سقطرى ومعظم مواطني اليمن مسلمين ينتمون إلى الشافعية السنية أو

[1] - المجتمع والنظام السياسي في اليمن، مركز الجزيرة للدراسات في 27 مارس 2011 تم التصفح في 18 مارس 2018 على الساعة 30: 15 ،عن الموقع الإلكتروني: http://studies.aljazeera.net .

الزيدية الشعيية، والذين يوجدون عادة في الشمال أو الشمال الغربي والشافعين في الجنوب والجنوب الشرقي وهناك أيضا 3000 مسيحي و400 ألف يهودي[1].

يعيش 74% في المائة من السكان في المناطق الريفية التي تتمتع بمناخ يعكس بالفوائد على أصحابه ويساعد في رفع مستوى المعيشة على عكس البيئة الصحراوية القاسية التي تساهم في تدني الكثافة السكانية، بالإضافة إلى حصول السكان الذين يعيشون في الريف على تمويلات من الدولة تساعدهم على تخطي العوائق التي تمنع تحقيق استقرارهم والعيش الرغيد[2].

المطلب الثاني: أسباب الأزمة في اليمن

شهد اليمن منذ فيفري 2011م حالة من عدم الاستقرار واللاأمن في جميع أرجائه، حيث خرجت العديد من فئات الشعب اليمني إلى العاصمة اليمنية ومحافظات الجمهورية في شكل احتجاجات ، تطالب بإسقاط النظام وتغييره، شكلتها ائتلافات ثورية شبابية تسعى إلى تغير الوضع القائم هناك والقضاء على الفساد والظلم الذي يجوب البلاد، وبذلك يكون اليمن قد دخل في أجواء الربيع العربي وأصبح يواجه أزمة استمرارية النظام ومؤيديه، وأصبحت المواجهة حامية بين الطرفين كما انضمت أطراف أخرى شاركت في المواجهة وساهمت في تصاعد الأزمة وتفاقمها وفلوثها عن امكانية الحل لتصبح الأزمة في اليمن تتكون من :

- الائتلاف الشبابي المتكون من الطلاب والمتعلمين المرتبطين بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والانترنت وقنوات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى العاطلين عن العمل والفقراء والمهمشين.
- الأحزاب السياسية المعارضة.
- منظمات مجتمع مدني وحقوقيون ونقابات مهنية.

[1] - ديموغرافيا اليمن، تم التصفح في 27 مارس 2018 على الساعة 56: 9 ،عن الموقع الإلكتروني:
http://www.marefa.org.

[2] - اليمن، مرجع سابق، ص. 4.

- قوى التحقت بالثورة خرجت من قلب النظام نفسه بعد أن أدركت بأنه زائل تتكون من: جيش منظم للثورة، برلمانيون وحزبيون من أعضاء الحزب الحاكم، الحراك الجنوبي المؤيد للتغير، التجار، رجال الدين، السلطة، الحركة الحوثية.[1]

وقد تضافرت جملة من الأسباب الداخلية والخارجية ساهمت في تفجير الأزمة في اليمن تمثلت في:

الفرع الأول: الأسباب الداخلية

توجد تهديدات عديدة منبعثة من البيئة الداخلية لليمن ساهمت في تأزم الوضع في اليمن تتمثل في:

- انتشار الفساد في النظام السياسي وجموده الناجم عن استمرار عبد الله صالح في الحكم لمدة33 سنة واستلائه على السلطة في اليمن ومحاولته لإجراء تعديلات على الدستور اليمني تسهل عملية توريث الحكم لابنه (أحمد).
- سوء الأوضاع الاقتصادية الذي تزامن مع انخفاض كميات النفط إلى أكثر من نصف الإنتاج لعام 2001م حسب تقارير البنك الدولي، وتردي الأوضاع الاجتماعية في اليمن[2].
- ارتفاع وضخامة عدد السكان في اليمن ما يؤدي إلى اختلال التوازن في الدولة لعدم توفر فرص العمل لجمعيهم بعد تحصيلهم على قدر كبير من التعليم، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار حالات من الفوضى وعدم الاستقرار داخل الدولة بين مختلف الجماعات الوطنية.
- الطابع القبلي المحافظ السائد في اليمن والذي يتسم بالثقافة الصلبة والخشنة والذي يعطي للقبيلة مركز إصدار وتلقي الأوامر بالنسبة للشعب.

[1] - فؤاد عبد الجليل الصلاحي وعبد الله العاضي وآخرون، مرجع سابق، ص.ص،113. 114 .
[1]- عبد الحليم عبد الله اسعد عبد الحليم، "الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي 2010- 2011" ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط و التنمية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012)، ص.109.

- انخفاض مستوى التنمية بسبب قلة الموارد واستغلالها لصالح الأسر الحاكمة والتوزيع غير العادل للثروة ما يؤدي إلى انتشار الفساد وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية[1].
- ارتفاع معدلات البطالة المتمثلة بنسبة 35% والتي أدت إلى اتساع وانتشار الفقر ليصل إلى 45% من سكان اليمن البالغ عددهم 26 مليون نسمة تحت خط الفقر، وتدني مستوى الدخل القومي.
- تنامي ثقافة الكراهية والخصام بين مكونات البناء الاجتماعي وضعفه لاحتوائه على قبائل عديدة ومتنوعة بالإضافة إلى التاريخ اليمني وخوضه العديد من الحروب والصراعات ما وثق هذه الثقافة.[2]

الفرع الثاني: الأسباب الخارجية

برزت عوامل خارجية ساعدت على تفجير الأزمة في اليمن تتمثل في:

- نجاح الثورة التونسية والثورة المصرية أعطى أملا لدى اليمنيين بنجاح مساعي التغيير بعدما أخفق النظام في إدارة الشؤون الاقتصادية والسياسية للبلاد لذا كان اللجوء إلى الشارع كما في تونس ومصر الوسيلة التي انتهجتها الأحزاب في إطار استقوائها على السلطة لتلبية مطالبها.[3]
- الأزمة المالية العالمية في 2008م والتي عملت على التهديد بالقضاء على المؤسسات المالية العالمية الأمر الذي دفع الحكومات إلى اعتماد سياسات تنموية وتقشفية تساعد على انقاد البنوك، وقد أثرت الأزمة نفسها وتدابير التقشف المتبعة على الاقتصاد السياسي في اليمن ما أدى إلى تردي الأوضاع المعيشية في اليمن وانخفاض مستويات التنمية الاقتصادية بسبب القيود المفروضة على الإنفاق العام من قبل الحكومة الغربية.[4]

---

[1] - أحمد محمد أبو زيد، "معضلة الأمن اليمني- الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات و المألات"، (مجلة المستقبل العربي، الإمارات العربية المتحدة، دبي، د.س. ن)، ص- ص. 76-78 .

[2] - أحمد محمد الأصبحي، مسار التسوية في اليمن النموذج لحل النزعات الداخلية ، (د.د.ن: د.ب.ن، د.س.ن.)، ص. 8.

[3] - عبد الحليم عبد الله أسعد عبد الحليم، مرجع سابق، ص. 110.

[4] - جيني هيل وبيترسلزبري وآخرون ،"اليمن الفساد وهروب رأس المال والأسباب العالمية للصراع "، (تشانام هاوس، المعهد الملكي للشؤون الدولية، 2013)، ص. 1.

- الصراع الحدودي بين اليمن والسعودية الذي تمت تسويته في عام 2000م باتفاق البلدين على نشر قوات أمنية مشتركة على طول الحدود اليمنية السعودية وما يتبعه من اتهام متبادل بين البلدان بانتهاك السيادة الوطنية لأحدهما من قبل الأخر.
- الحرب الدولية على الإرهاب والدول الراعية له حيث أصبح الإرهاب يمثل تهديد داخلي مرتبط بتهديد خارجي، وبسبب سوء الأوضاع السياسية في اليمن أصبحت الدولة منطقة مرنة لحركات الإرهاب الدولي؛ وقيامها بأعمال إرهابية أدت إلى عدم الاستقرار الداخلي لليمن[1].
- فأمريكا تستخدم ورقة الحرب على الإرهاب كإحدى الأوراق للضغط على الرئيس لتقديم الكثير من التنازلات فهي لاتقدم دعم سخيا لنظام عبد الله صالح كي يقوى ويتشجع أو لوقف إنهياره وإنما تقدم دعم بسيط من أجل مكافحة الإرهاب حيث رفعت أمريكا سقف الدعم من 75 مليون دولار الى150 مليون دولار.[2]
- الأطماع الإيرانية في اليمن والمتمثلة في رغبتها في تدعيم الحوثيين بأسلحة تساعدهم في مواجهة الجيش الوطني وإنشاء قواعد بحرية مقابلة للسواحل اليمنية.[3]محاولاتها لتعظيم مكاسبها الاقتصادية والسياسية في اليمن على حساب الدول الأخرى خاصة العربية السعودية، فإيران تلعب بالورقة الطائفية في تحقيق مصالحها باستغلال النزاعات الطائفية وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها في مواجهتها من أجل تحدي استقرار وشرعية دول الجوار، فهي تحتاج إلى اليمن لتقوية موقفها التفاوضي مع الغرب والعرب والذي يساعد اليمن بتزويدها بالعديد من العوامل التي تساعد على طرح نفسها كقوة إقليمية في الشرق الأوسط[4]
- الصراع اليمني– الإرتيري: الذي قام حول احتلال جزيرة حنيش الكبرى في مضيق باب المندب والتي تعتبر قاعدة اليمن لحماية المضيق.

[1] - أحمد محمد أبو زيد، مرجع سابق، ص- ص،79-81.
[2] - المشاكل والأزمات السياسية في اليمن أسبابها وعلاجها، (صنعاء: حزب التحرير، 2010)، ص .72.
[3] - علي الذهب، ميزان القوى العسكرية في اليمن: التحولات والسيناريوهات، (مركز الجزيرة للدراسات، 2017)، ص.9.
[4] - عملية عاصفة الحزم، الأهداف والمخاطر عن الموقع الإلكتروني:
http://studies.aljazeera.net.

- تزايد وتيرة عملية القرصنة البحرية المسلحة في منطقة بحر العرب وخليج عدن، واليمن بحكم موقعه الجغرافي وارتباطاته البنيوية بأسواق ومناطق استخراج النفط من أقطار الخليج يصبح اليمن القاعدة التي يتوجب الانطلاق منها لبداية الحرب على العصابات التي تقوم بعمليات القرصنة وتهدد أمن واستقرار المنطقة. [1]

وعلى إثر ذلك يمكن القول أن الأزمة في اليمن هي نتاج تراكم عقود طويلة من الاضطرابات والاختلافات في الموازين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، بالإضافة إلى اتساع نطاق الفساد وانتشاره ليمس جميع القطاعات الحيوية للدولة واستمرار السلطة السياسية الحاكمة في ممارسة الاستغلال الدائم لخدمة مصالحها بالإضافة إلى وجود أطراف داخلية تحرك الأزمة اليمنية.

المبحث الثاني: ردود الأفعال على الأزمة في اليمن

تطورت الأزمة اليمنية وتفاقمت بشدة واتخذت منحى جديدا انحرف عن المتوقع حصوله، فبدلا من تحقيق المطالب اتجهت نحو المواجهة والتصعيد، وأصبحت إمكانية الحل فيها شبه مستحيلة وقد مثلت هذه التطورات وخصوصا مند الحادي من سبتمبر 2014م حلقة مهمة في سلسلة الاختراقات الخارجية للنظام اليمني، وقد تلقت اليمن ردود أفعال داخلية وأخرى خارجية .

المطلب الأول: تطور الأزمة اليمنية منذ 2011

الفرع الأول: الشرعية السياسية في اليمن

شكلت النخبة السياسية في حقبة عبد الله صالح نموذجا واقعيا عن الحكم التعاوني بالرغم من غياب مؤسسات قوية للدولة، فقد تماسكت هذه التسوية السياسية غير الرسمية عبر اتفاق لتقاسم السلطة بين ثلاث رجال: علي عبد الله صالح الذي سيطر على الدولة، واللواء علي محسن الذي سيطر على القسم الأكبر من الجيش، والشيخ (عبد الله الأحمر) وهو زعيم تحالف حاشد القبلي القوي، وقد تجلّت الانقسامات بوضوح داخل النخب خلال الحملة الانتخابية الرئاسية لعام 2006م

[1] - أحمد محمد أبو زيد، مرجع سابق، ص. 76.

والتي واجه فيها "عبد الله صالح" المرشح "فيصل بن شملان" والتي ساند فيها عبد الله الأحمر حزب(عبد الله صالح) إلا أن ابنه "حميد الأحمر" شارك في الحملات المؤيدة للمعارضة. [1]

فساحات الشباب المطالبة بالتغيير في فيفري 2011م في اليمن المكونة من شباب مستقلين لهم طموحات لإصلاح وضع بلادهم وتغييره للأحسن، والتي بلغت الحماسة في التغيير ذروتها بعد مذبحة جمعة الكرامة في مارس 2011م التي سقط فيها 52 شهيدا من الشبان وجرح العشرات وانشقاق الجيش اليمني بين مؤيد ومعارض لقضية التغيير، وقد تمكن النظام من تجاوز تداعيات"جمعة الكرامة" والتعامل مع الأزمة التي يعيشها اليمن على اعتبارها أزمة سياسية بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة.[2]

وقد ترافقت الأزمة في اليمن مع فقدان الثقة في الشرعية السياسية* بالإضافة إلى شرعية المعارضة والإطار البرلماني فقد كانت تتخذ أهم القرارات من قبل نخبة سياسية تتمتع بعدم المساءلة والمحاسبة وامتد نفوذ الرئيس إلى كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية، وخلال سنة 2010م حاول أصدقاء اليمن تشجيع إصلاحات سياسية واقتصادية لها القدرة على تعزيز شرعية الدولة إلا أن هذه المحاولة كانت محدودة .[3]

وأزمة الشرعية السياسية التي يعيشها الرئيس (علي عبد الله صالح) في اليمن ليست بناتجة عن عوامل طارئة أو مفاجئة وإنما لها علاقة بالنظام السياسي وفشله في تحقيق الخدمة العادلة لجميع اليمنيين أو معظمهم على الأقل وتلبية المطالب الأساسية لأغلبية مواطنيه، حيث كان لهذا الفشل أثر على مواقف الشعب اليمني عن فكرة تنحي الرئيس عبد الله صالح وإسقاطه من الحكم

[1] - جيني هيل وبيترسلزبري وآخرون ، مرجع سابق، ص.6 .
[2] - فؤاد عبد الجليل الصلاحي وعبد الله العاضي وآخرون، مرجع سابق، ص.ص،153.154.
* - الشرعية السياسية: وتعني القبول الشعبي بالنظام الحاكم كسلطة سياسية تمارس الحكم وتكون مقبولة من الناس رغبة منهم وليس إجبارا، وحسب ماكس فيبر فان الشرعية السياسية تقسم إلى ثلاث أنواع الشرعية التقليدية المستمدة من التقاليد مثل التقاليد القبيلة والملكية، الشرعية الكارزماتية التي تقوم على قوة شخصية الحاكم ،الشرعية القانونية العقلانية التي تعتمد على قوة القانون والمؤسسات في دولة حديثة {*فارس بريزات ،الجذور الاجتماعية لنضوب الشرعية السياسية في اليمن (د.ب.ن: المركز العربي الأبحاث ودراسة السياسية الدولية،2011)، ص 1.}
[3] - جيني هيل وجيردنونمان ، اليمن والمملكة العربية السعودية ودول الخليج : سياسية النخب و احتجاجات الشارع والدبلوماسية الإقليمية، (برنامج الشرق الوسط وشمال إفريقيا، مذكرة إحاطة ،2011) ، ص.4.

على اعتبار أن النظام السياسي هو الإطار الكلي المنظم والمسير لحياة الناس في مختلف الجوانب لكن نظام عبد الله صالح كان فاشلا في تحقيق ذلك .

وفي فترة عام تقريبا ونتيجة لتفاقم الوضع في اليمن وتصاعده وتطور الأحداث فيه سلم عبد الله صالح الحكم إلى نائبه (عبد ربه منصور هادي) بدعم من القوى الغربية ودول الخليج المجاورة، بالإضافة إلى رضا الناخبين اليمنيين على تنصيب (الرئيس هادي) كرئيس مؤقت لحكومة ائتلافية مدتها عامين، وقد أعطى الدعم الدولي للرئيس هادي الشرعية السياسية في تسيير أمور الدولة وقيامه بمحاولات لحل الأزمة والسيطرة عليها، الأمر الذي شجعه على قيامه بمحاولات عديدة لصد التوسع الحوثي في المنطقة مستعينا في ذلك بأطراف خارجية إقليمية ودولية، زادت ووسعت من شرعيته وبالرغم من تلقيه للدعم إلا أنه لم يستطيع ضمان الوحدة بين حلفائه حتى دون الإشارة إلى الدولة برمتها[1].

الفرع الثاني: الصعود الحوثي في السياسة اليمنية: الحركة الحوثية

سميت الحركة نسبة إلى مؤسسها النائب البرلماني" السيد حسين بدر الدين الحوثي" وتعود الحركة الحوثية في محافظة صعدة اليمنية إلى مطلع التسعينات من القرن الماضي سنة إعلان اتحاد شطري اليمن الجنوبي والشمالي في دولة وحدة، والتي مرت في نشأتها وتطورها بمرحلتين: الأولى تتمثل في تمتين أواصر الأخوة وترسيخ الوحدة بين المسلمين والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى الخلاف والتفرقة بين الأمة الواحدة والمرحلة الثانية: مرحلة التنظيم المسلح العلني والتي بدأت من عام 2004م في شكل صراعات مباشرة مع السلطة، وأصبحوا يطلبون بالحكم وتولي إدارة شؤون المسلمين، والتي اقترنت مع بداية الترويج والدعاية لتوريث ابن عبد الله صالح أحمد الحكم في اليمن .[2]

والحوثيون ينتسبون إلى (بدر الدين الحوثي) الزعيم الروحي لحركتهم، ووالد "حسين الحوثي" قائدهم الذي قتل في2004م في أول مواجهة مسلحة بين الحركة والنظام ثم خلفه أخوه الأصغر

[1] - جيني هيل وبيترسلزبري وآخرون، مرجع سابق ، ص. 1.
[2] - فؤاد عبد الجليل وعبد الله العاضي وآخرون، مرجع سابق، ص- ص،222 - 224 .

عبد الملك الحوثي واستلم قيادة الحركة، وهم من أنصار المذهب الزيدي وبالتحديد ينتمون إلى فرع الجارودية والتي تنتسب إلى (الجارود زياد بن المنذر الكوفي الهمداني) وهو أقرب إلى الإمامية الاثنا عشر وقد حاول عبد الملك الحوثي تسمية الحركة لاحقا بـ" الشعار" قبل استقرار التسمية على أنصار الله".[1]

وكان لحسين الحوثي الذي تزعم التمرد الزيدي في صنعة هدف مرحلي يتمثل في بناء تنظيم حركي فكري قوي يقوم على أسس طائفية مذهبية من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من التماسك على اعتبار اليمن بلد يقدس فيه الولاء المذهبي والقبلي، بالإضافة إلى احتوائها مظلة آمنة من طرف الدولة ساعدتها على القيام بأعمالها ونشاطها في أطر رسمية قانونية وذلك بانضمام أتباع الحوثي إلى المؤتمر الشعبي العام.[2]

وقد تحولت الحركة من إطار فكري مذهبي إلى حركة تمرد مسلح في2004م داخل منطقة صعدة واستغلت الحركة البيئة القبلية للمنطقة التي تحترم الخطاب الديني وتقدس الزعامات الدينية المنتسبة لآل البيت والتي تعتبر بيئة ملائمة لنشر المذهب وتوسعه على نطاق أكبر، ومع رسوخ القناعات بمناوأة الحوثي للمواقف الحكومة اليمنية وفي إطار لعبة التوازن أو تحريك التناقضات بين الأطراف الاجتماعية والسياسية والقبلية؛ التي كانت تستهدف الرئيس عبد الله صالح الذي وثق صلاته مع جماعة الشباب المؤمن برئاسة حسين الحوثي وقدم لهم الدعم الذي تم استغلاله عقائديا وايدليوجيا، والذي دعم هذه العقائد وثبتها غياب العدالة الديمقراطية واستمرارية الحكم المستبد الفردي الذي يحافظ على السلطة لنفسه وانتشار الفساد والخلل المتغلغل في النظام الجمهوري اليمني[3].

يعتبر الحوثيون القوة الأولى المهيمنة على المناطق الواقعة خارج سيطرة الرئيس عبد ربه منصور هادي ويتحكمون في مؤسسات الدولة ويديرون الحرب ويتحكمون في مجرياتها، ونتيجة

[1] - أحمد يوسف أحمد، أزمة اليمن في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية ، ع 27، (مجلة أفاق المستقبل،2015)، ص.27.

[2] - الحوثية في اليمن: الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية ، (صنعاء: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، 2008)، ص.135.

[3]- لطفي فؤاد أحمد نعمان، الحوثيين من الفكرة إلى سلطة الأمر الواقع،ع1،م2 ، (مجلة دراسات، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"،2015) ، ص- ص،46-52.

لتحالف الحوثيين مع صالح تم تأسيس المجلس السياسي الأعلى، بالإضافة إلى حكومة الإنقاذ حيث سيطر الحوثيون على مجال الدفاع في حين يستلم صالح مجال الأمن وهما وظيفتان متكاملتان لا يمكن الفصل بينهما، والجماعة الحوثية غارقة في العصبيات السلالية والمذهبية حيث تمثل المحرك الأساسي للصراع القائم في المنطقة. وقد أدت الصواريخ الباليستية التي أطلقها الحوثيون دورا في تغيير مجريات الوضع في اليمن وأُعتبرت أهم التطورات المؤثرة في مسار الأزمة في اليمن الأمر الذي فرض حالة من التهديد الدائم والمستمر في المنطقة .[1]

وعلى الرغم من أن الحوثيين استطاعوا تحقيق النجاحات المتمثلة في سيطرتهم على أماكن كثيرة في اليمن والتي شملت العاصمة اليمنية صنعاء، إلا أنهم لم يقبلوا بالاعتراف الدولي مقابل التأكيد والإصرار على أن حكومة منصور هادي هي السلطة الشرعية والمرجعية الوحيدة في اليمن، الأمر الذي أدى إلى الاتفاق بين الحوثيين والرئيس السابق عبد الله صالح مع تجاوز كلا الطرفين تاريخهما العدائي من أجل مواجهة الرئيس منصور هادي والتفرغ له ما جعل الحوثيين يستفيدون من حلفاء(عبد الله صالح) المنغمسين في الجيش اليمني، والذي ساعدهم كثيرا في صعودهم المبكر للسلطة.[2]

المطلب الثاني : ردود الأفعال الإقليمية والدولية على الأزمة في اليمن

مع تأزم الأوضاع في اليمن تباينت ردود الأفعال حولها بين إقليمية ودولية.

الفرع الأول: ردود الأفعال الإقليمية على الأزمة في اليمن

أولا: ردود الأفعال الخليجية

تختلف المملكة العربية السعودية عن باقي الدول الخليجية من ناحية قوة مواردها أو حجم صدى صوتها في العلاقات الدولية، وذلك من خلال تطلعها في الرغبة للظهور كقائد إقليمي في المنطقة ومجابهة القوى الأخرى خاصة إيران انطلاقا من شرعيتها الدينية المتمثلة في آل سعود

[1] - Peter Salisbury, " Yemen And The Saudi- Iranian Cold War",(London: Chatham House, Middle East And North Africa Programme, February 2015), pp 5,6.

[2]- الكسندر مترسكي، "الحرب الأهلية في اليمن: صراعات معقدة وآفاق متباينة،" (د.ب.ن: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص .5.

الحامية لمكة والمدينة، وفي حقيقة الأمر فإن نظام الحكم في السعودية يعتبر نظام حكم أوليغارشي (الأسرة)، حيث ومنذ وفاة الملك "عبد العزيز" مؤسس المملكة العربية انتقل الحكم إلى أبنائه.

ومنذ اتفاقية الحدود الموقعة في سنة 2000م والتي مثلت تحولا في العلاقات اليمنية-السعودية حيث تعاطفت السعودية مع الفصائل الانفصالية في الجنوب في الحرب الأهلية التي شهدتها اليمن في 1994م، إلا أنه في السنوات الأخيرة اضطلعت وزارة الداخلية تحت إشراف الأمير" نايف" بدور متزايد الأهمية في صياغة إدارة الملف اليمني.

ونتيجة لتفاقم الأزمة في اليمن بعد 2011م أجبر القرار السعودي على تقديم مساعدات المتمثلة أساسا في تسهيل عملية الانتقال من عهدة علي عبد الله صالح والتي ينظر إليها على أنها شرط أساسي يساعد على تجنب التمزق السياسي والاقتصادي الذي لحق باليمن [1] .

كما أكدت الحكومة السعودية على تقديم دعمها للرئيس منصور هادي والتعهد بتقديم مساعدات قدرت بحوالي 3.2 مليار دولار لليمن في عام 2012م وقد برزت على الساحة الإقليمية انطلاقا من اعتبارها المساهم الأكبر في تقديم المساعدات، الأمر الذي أدى إلى منحها دورا بارزا على المستوى الدولي.[2]

[1] - جيني هيل وجيرد نونمان، مرجع سابق، ص- ص،7-9.
[2] - جيني هيل وبيترسلزبري، مرجع سابق، ص.ص،23.24.

الشكل رقم (05): شكل يوضح تطور قيمة مساعدات كل من العربية السعودية والإمارات المتحدة لليمن (2008-2018)

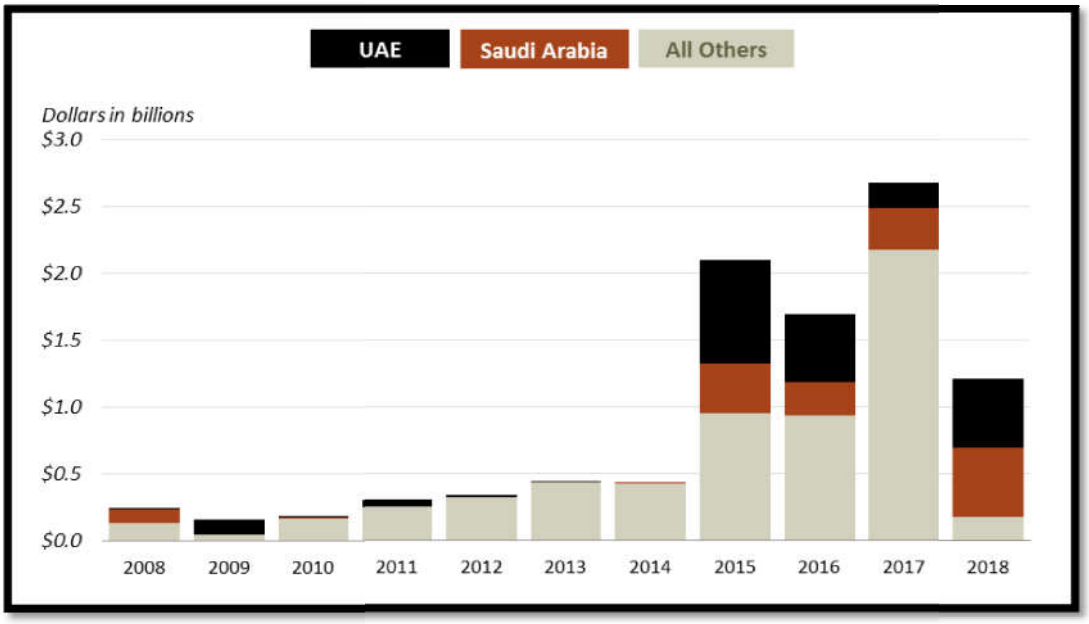

المصدر: Jeremy M.Sharp, « Yemen : Civil War And Regional Intervention », CRS Repport, 12 April 2018, p 11 On :https://fas.org/sgp/crs/mideast/R43960.pdf

و الشكل الموضح أعلاه يوضح تطور قيمة المساعدات المقدمة من طرف المملكة العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة لليمن من 2008م إلى غاية2018م حيث يلاحظ انخفاض قيمة المساعدات من عام 2008م حتى عام 2014م و منذ 2015م إلى غاية2018م أخذت المساعدات منحى أخر حيث ارتفعت من قبل كلا الدولتين.

وقد استخدمت السعودية الأداة الدبلوماسية في تعاملها مع الأوضاع في اليمن خاصة بعد سقوط مدينة عمران في يد الحوثيين وذلك من خلال التوفيق بين عبد الله صالح و منصور هادي وبين صالح واللواء الأحمر غير إن الأمر لم ينجح وتوج بالفشل.

كما استخدمت نفس الأداة في تعاملها مع اتفاقية السلم والشراكة الموقعة بين الرئيس منصور هادي و الحوثيين بمدينة حضر موت برعاية أممية، ففي بداية الأمر رحبت بالاتفاقية لكن سرعان ما تراجعت وغيرت موقفها من خلال تصريحات لوزير الخارجية السعودية، حيث تم عقد اجتماع طارئ ضم وزارة خارجية الدول الخليجية في جدة أين صرحت بتدهور الأوضاع في اليمن

وخروجها عن السيطرة؛ وأنها لن تقف بعيدة عن متابعة الأحداث ومحاولة بحث حلول لها خاصة بعد سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء ومعظم المدن اليمنية وخاصة ميناء الحديدة الذي استعمل للسيطرة على مضيق باب المندب، وأيضا تم استعماله لتسيير رحلات طيران بين طهران وصنعاء بتنفيذ من الحوثيين وفي 26 مارس 2015 م وبطلب من الرئيس اليمني(منصور هادي) المستند إلى مبدأ الدفاع المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك أمر الملك سلطان بتوجيه غارات جوية على قوات الحوثيين أين بدأت عاصفة الحزم والتي شاركت فيها معظم الدول الخارجية .

كما عملت السعودية بمساعدة من الإمارات العربية المتحدة على تدريب أعداد كثيرة من الجنود اليمنيين وإمدادهم بالأسلحة عبر حدود المملكة مع الجوف ومأرب، وتم استخدام الضخ الإعلامي السعودي والإماراتي مثل قناة العربية، قناة دبي الفضائية وغيرها، بالإضافة للجرائد كجريدة الرياض في بث أخبار الأحداث وتطورها في اليمن والتي تمجد الدور الخليجي في استعادة الشرعية اليمنية.[1]

فالمملكة العربية لم تلجأ في البداية إلى استعمال الخيار العسكري وإنما الخيار السياسي حيث أسهمت في إيقاف إمكانية حدوث حرب أهلية في اليمن في 2011م، التي برز فيها دعمها الكلي لعملية نقل السلطة بهدف الحفاظ على وحدة واستقرار اليمن وأمنه وعملت على استضافة اليمنيين في الرياض في 2015م، بالإضافة إلى دعم الجهود المبذولة من قبل المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ أحمد، ويعتبر تدخل التحالف العربي الذي قادته السعودية في اليمن تلبية لنداء الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي ضد ميليشات الإنقلابين الذين استولوا على معظم مدن الدولة.[2]

[1] - أسماء طارق فتحي، "الدور السعودي في الصراع اليمني من 2011- 2016"، (المركز الديمقراطي العربي 2016) تم التصفح في 10 جانفي 2018 على الساعة 08:05 ،عن الموقع الإلكتروني: http :// democraticac. De.

[2] - عبد الهادي حبتور،" الأزمة اليمنية خيارات لحسم العسكري باتت أقرب"، ع 14228 ،(الشرق الأوسط، الرياض، 2017) تم التصفح في 30 أفريل على الساعة 15: 06 ،عن الموقع الإلكتروني: http://m.aawsat.com

أما بقية دول الخليج الأخرى فأعطت أولوية للأزمة اليمنية وخاصة عمان والإمارات العربية المتحدة، التي أصبحت لاعبا إقليميا يسعى إلى اكتشاف الجانبين الاقتصادي والسياسي لوضع حل ممكن للمشكلة في اليمن، بالإضافة إلى قطر التي لعبت دورا بناءا في أصدقاء اليمن التي زادت من حدة اندفاعها مقارنة مع بقية الدول الأعضاء؛ بالرغم من تفاقم الأزمة السياسية في اليمن إضافة إلى اتفاق دول المجلس على تقديم معونات للشعب اليمني باستثناء ذلك لم تطور الدول نهج سياسي واضح بشكل منفرد إلى غاية قرارها الجماعي تحت شرعية مجلس التعاون الخليجي في أفريل 2011 م حول طرح خطة العملية السياسية الانتقالية. [1]

فالإمارات العربية المتحدة من الدول الراعية لتنفيذ المبادرة الخليجية ومشاركتها في عاصفة الحزم على الرغم من علاقاتها الجيدة مع "عبد الله صالح"، التي اعتبرت مشاركتها كرد فعل على التمدد الحوثي الذي أثار لديها مخاوف من تهديد أمنها القومي وأمن الخليج عامة، بالإضافة إلى خوفها الذي تمثل في سيطرة الحوثيين على مضيق باب المندب، إلا أنها لم تقطع علاقاتها الجيدة مع الرئيس صالح فقد عملت جاهدة على تحسين أوضاع السعودية التي قابلتها بالرفض.[2]

وأخذت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على عاتقها مسؤولية حل الأزمة اليمنية لأنها تمثل تهديد مباشر على الأمن الإقليمي لكلا الدولتين خاصة بعد إطلاق الحوثيين لصواريخ على شمال الرياض. والخريطة أدناه توضح هذه الهجمات للحوثيين على الجنوب السعودي. والشكل المبين أدناه يوضح الهجومات التي شنتها الحركة الحوثية على المملكة العربية السعودية و ذلك في الفترة الممتدة بين عامي 2015م و 2017م.

[1] - جيني هيل وجيردنونمان، مرجع سابق، ص.89.
[2] - أسماء طارق فتحي، مرجع سابق، عن الموقع الإلكتروني: http : // democraticac.de

الشكل رقم (06): خريطة توضح الهجومات الحوثية على السعودية (2015-2017)

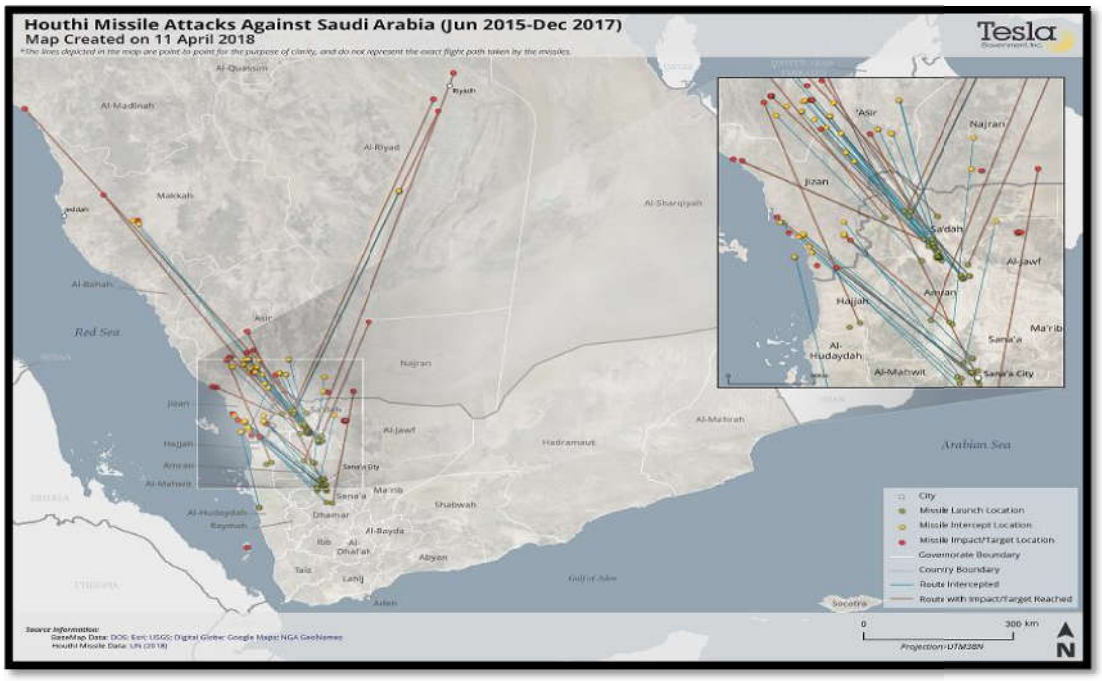

المصدر: Jeremy M.Sharp, « Yemen : Civil War And Regional Intervention », CRS Repport, 12 April 2018, p 07 On :https://fas.org/sgp/crs/mideast/R43960.pdf

واستكمالا لردود الأفعال الخليجية حول الأزمة اليمنية فقد احتضنت العاصمة الإماراتية أبوظبي اجتماعين مهمين لبحث سبل حل الأزمة في اليمن، الاجتماع الأول في 12 ديسمبر 2017م، الذي يضم كل من وزراء خارجية السعودية، الإمارات، بريطانيا ونائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي الذي نص البيان الصادر عن الاجتماع على وجود دعم للجهود التي يقوم بها المبعوث الأممي (إسماعيل ولد الشيخ أحمد)، أما الاجتماع الثاني فكان بين سليمان وولي عهد أبو ظبي(محمد بن زايد ال نهيان)في 14 ديسمبر 2017م مع رئيس حزب التجمع اليمني بالإصلاح الذي كان ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين لكن أعلن تبرؤه منها لبحث مستجدات الساحة اليمنية، فبعد موت صالح نشبت الفوضى في حزبه الأمر الذي رشح الإصلاح بأن يكون قوي سياسيا وميدانيا.[1]

[1] - منى سليمان، التداعيات الإقليمية للازمة اليمنية بعد مقتل صالح،(مجلة السياسة الدولية، 2017) تم التصفح في30 ماي على الساعة 06.05 ،عن الموقع الإلكتروني:
http://www. siyassa. Org. Eg.

بالنسبة إلى قطر فالموقف القطري واضح منذ البداية والذي تمثل في دعم الثورات العربية لكن فيما يخص اليمن فهي عملت في بداية الثورة بالتنسيق مع الدول الخليجية الأخرى بهدف إدارة الملف اليمني من خلال المبادرة الخليجية، لكن قطر انسحبت اثر تعطل الرئيس صالح بالتوقيع على المبادرة؛ لكن في الآونة الأخيرة حدث تقارب بين قطر والسعودية بسبب تولى "محمد بن نايف" زمام الحكم في السعودية، حيث شاركت قطر في قوات التحالف من أجل دعم الشرعية في اليمن.

أما الكويت فهي أيضا دعمت المبادرة الخليجية بالإضافة إلى مشاركتها في قوات التحالف كما أنها تسعى جاهدة لبحث سبل الحل السياسي للأزمة في اليمن عبر استضافتها لمحادثات بين الفرقاء اليمنيين التي بدأت في 18أفريل 2016 م، التي بدلت فيها الكويت الجهد من أجل توفير دعم دولي لوقف إطلاق النار. [1]

أما عمان فقد عملت على تأييد المبادرة الخليجية في حين أنها لم تشارك في عمليات قوات التحالف وسلكت منحى الحياد، وهو الموقف العماني الملحوظ سابقا والذي يقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما أن عمان لعبت دورا متميز في اتفاقية السلم والشراكة الوطنية التي أعطت الحوثيين سلطات واسعة، بالإضافة إلى استضافة محادثات بين دبلوماسيين ي وحوثيين.[2]

ثانيا: ردود الفعل من الجانب الإيراني

كان على مدى سنوات طويلة من الزمن قبل 2011م مؤشرات تدل على أن إيران تتدخل في الشأن اليمني الداخلي إما عبر دعم الحوثيين في صراعهم الدائم والمستمر مع الحكومة المركزية أو من خلال دعم فصائل الحراك الجنوبي التي تسعى إلى الانفصال عن الشمال، لكن الوضع تغير مند عام 2011م أين بدأت التدخلات الإيرانية في اليمن تزداد بشدة في ظل الأوضاع الفوضوية التي تعيشها اليمن من جراء الانقلابات التي حدثت على نظام الرئيس على عبد الله

[1] - أسماء طارق فتحي، موقع سابق.

[2] - Mohamed Hassan Al-Qadhi,'' The Iranian Role In Yemen And Its Implications On The Regional Security'',(Arabian Gulf Center For Iranian Studies: AGCIS), p.p, 25.26.

صالح، الأمر الذي مكَن إيران من تعزيز دورها في المنطقة وتوسيع نفوذها، حيث سارعت إيران إلى ممارسة دور نشط في اليمن معتمدة في ذلك على الاعتبارات المذهبية والإيديولوجية وعملت على توطيد علاقاتها مع الجماعة الحوثية وتقديم الدعم لها من أجل تعزيز الانقسامات الداخلية في اليمن والإخلال بالتوازن السياسي والاستقرار الأمني، فإيران تعمل على تحقيق أمنها القومي، انطلاقا من أمن الدول الأخرى المجاورة فهي تعمل على مجابهة الجوار الإقليمي في تحقيق مكانتها الإقليمية انطلاقا من التدخلات في المناطق التي تشهد توترات والتي تعمل من خلالها على ترك بصمتها في المنطقة[1].

تحظى اليمن بأهمية خاصة لدى إيران تتمثل في الأهمية الإيديولوجية انطلاقا من الوجود الطائفي الشيعي في اليمن والذي يصل إلى حوالي 30% الأمر الذي جعل إيران تعمل على تأهيلهم ماديا ومعنويا لأن يكونوا مناظلوا إيران في اليمن، وعلى هذا الأساس فإن إيران تقدم لهم يد العون من أجل تحقيق مطالب إيرانية لكن في بلد آخر وهو اليمن، إضافة إلى الأهمية الاستراتيجية واحتوائه على خليج عدن والذي ترى فيه إيران الخط الناقل للسلع الإيرانية وتسويقها إلى العالم خاصة وأن جماعة الحوثي تمثل قلب إيران في المنطقة التي تقف ضد المعارضين لإيران، بالإضافة إلى الرغبة الإيرانية في السيطرة على البحر الأحمر؛ وقد استفادت إيران من التحالف الذي حدث بين الحوثيين وعلي عبد الله صالح الأمر الذي أدى بهما إلى تقديم دعم أكبر للحوثيين بعد حصولهم على شرعية بانطوائهم تحت مظلة الرئيس السابق[2].

انطلاقا من العلاقات الودية بين الجماعة الحوثية وإيران فإن مصالح الحوثيين المتصاعدة وغير المنتهية تزيد من حضور الجمهورية الإسلامية في اليمن وخلق مناطق نفوذ لها هناك، حيث استغلت إيران ضعف وتدهور وسيطرة الحكومة المركزية في صنعاء عام 2011م لتزيد من تقديمها للدعم للحوثيين والذي يعتبر في حد ذاته ضغط كبير على السعودية، وقد كان الحلف الإقليمي لإيران "حزب الله اللبناني" يمنح دعم مالي ومساعدات تدريبية للحوثيين.

[1] - محمد حسن القاضي، الدور الإيراني وانعكاساته على الأمن الإقليمي، تم التصفح في 30 أفريل 2018 على الساعة 36: 06 ،عن الموقع الإلكتروني:http://rasamah-iiis.org

[2] - عمر أحمد، الدور الإيراني في اليمن الدوافع والأهداف ،(النادي الدولي، 2017) تم التصفح في 30 أفريل 2018 على الساعة 33: 06 ، عن الموقع الإلكتروني:http://theinternational.club

كما قامت إيران باستقطاب شخصيات يسارية في الجنوب الذين تم تجاهلهم من قبل المبادرة الخليجية كما أن الحوثيون يتمسكون بالدعم الإيراني والمحافظة عليه كونها الحليف الدولي الوحيد الذي اعترف بهم كسلطة[1].

فالتطورات السياسية في اليمن في أواخر 2011م كانت تلوح بالحوثي في الجدال مع السلطة، وقد دفعت إيران الحوثيين إلى المشاركة في مؤتمر الحوار في مارس 2013م الذي استمر إلى غاية جانفي 2014م في محاولة منهم ترجيح إمكانية صعودهم للسلطة، وكانت إيران عن طريق الضخ الإعلامي واستثمار رجال الدين أعطت تعاطفها للحوثيين واعتبرتهم جماعة تبحث عن التغيير في اليمن معارضة للظلم والاستبداد.

وقد تغير الموقف الإيراني من الوضع في اليمن بعد 21 سبتمبر 2014م لسيطرة الحوثيين على المؤسسات وقطاعات الجيش والقطاعات المالية والإعلامية واتفاق السلم والشراكة قامت إيران بالترحيب بوفد عالي المستوى من الحوثيين لديها، بالإضافة إلى تصريحات مسؤولين إيرانيين عن قدرتهم في الوصول إلى سواحل البحر الأحمر والسيطرة على مضيق باب المندب[2].

تسعى إيران إلى جعل جماعة أنصار الله (الحوثية) قوة سياسية وعسكرية مهيمنة على العمليات السياسية في اليمن وهذا بالفعل ما حدث حيث قامت الجماعة الحوثية بالسيطرة والاستيلاء على العاصمة اليمنية صنعاء في سبتمبر 2014م، الأمر الذي أدى بها إلى التموضع في الجهة الرابحة الذي مكنها من إملاء شروطها على الحكومة، بالإضافة إلى قيام إيران بتقديم الدعم لبعض فصائل الحراك الجنوبي التي تسعى من أجل فك الارتباط مع الشمال وذلك في محاولة منها لتأمين مجال أوسع للنفوذ في المناطق الجنوبية لليمن مستقبلا، وإيران تسعى إلى تمكين الحوثيين في السلطة اليمنية بهدف إضعاف ارتباطات اليمن وعرقلة مشاريعه التكاملية مع الجوار الإقليمي والذي قد يؤدي إلى صعود النفوذ الخليجي في اليمن ومجابهة إيران في المنطقة وإذا لم تتمكن من تحقيقها لهذا الهدف فهي تعمل وفق سياسة "إذا لم تنتفع فضر" وذلك بالعمل

[1] - ماجد المذحجي وأسيل سيد أحمد، فارع المسلمي، "أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام" ، (د.د.ن: مركز أبحاث الدراسات الإستراتيجية، 2015)، ص. ص 3. 4.

[2] - محجوب الزريري، إيران والحوثية، صناعة الفوضى في اليمن ع1،م2، (مجلة دراسات، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"، 2018) ، ص .ص ، 74.73.

على دفع اليمن إلى المزيد من الفوضى والاضطرابات، الأمر الذي يجعل لإيران فرصة التغلغل أكثر في اليمن[1].

عملت إيران على توسيع نفوذها وخلق مجال سياسي جديد من النفوذ في المنطقة إضافة إلى نفوذها في العراق وسوريا ولبنان، حيث قامت بتقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري لجماعة الحوثي، وقد دعت إيران إلى ترجيح كفة الحل السياسي بدلا من الحل العسكري في حل الأزمة في اليمن، حيث قامت بطرح مبادرة دعت فيها إلى وقف العمليات العسكرية ودخول القوى السياسية في حوار مباشر بما فيها الجماعة الحوثية مؤكدة في ذلك على تفادي التدخلات الخارجية وتشكيل حكومة تضم جميع الأطراف اليمنية[2].

بعد فشل كل المحاولات الإيرانية لدعم الانقلابيين وتقديم مختلف أنواع الدعم للحوثيين وميليشيات الرئيس صالح وعدم تحقيقها لأهدافها المسطرة قررت إيران انتهاج سيناريوهات جديدة تعتمدها في التعامل مع الأزمة اليمنية، التي تتمثل في تدريب الحوثيين على تلغيم مضيق باب المندب عن طريق تقديم المساعدات الإيرانية من سلاح وتقنيات بهذا الشأن والتي حسبهم ستحقق نتائج إيجابية، حيث أن السعودية ستضطر إلى توزيع اهتماماتها والقيام بعمليات خطف للجنود السعوديين المتمركزين على الحدود اليمنية، بالإضافة إلى استعمال الإعلام الإيراني والتهويل بعمليات سقوط المدنيين اليمنيين ونشر حالة ثأر بين الشعبين اليمني والسعودي[3].

أعلن المرشد الإيراني الخامنئي في نوفمبر 2017م بأن "بلاده ستكون موجودة في كل مكان يتطلب حضورها فيه لمواجهة الكفر والاستكبار من دون اكتراث لأي أحد مهما يكن حجم التهديد، وهذا ما يؤكد استمرار إيران في الوجود من خلال وكلائها الإقليميين من أجل بسط وتوسيع نفوذها الإقليمي على المنطقة العربية[4].

[1] - محمد حسن القاضي، الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي ، (د.ب.ن: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، د. س. ن)، ص .ص 36. 37.
[2] - محمد فوزي حسن، تطورات الأزمة اليمنية، ع1، (مجلة آفاق عربية، 2017)، ص .ص، 134. 135.
[3] - نبيل العتوم، طهران وعاصفة الحزم، تقدير موقف، (مجلة تقدير موقف، مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2015)، ص .ص، 6.5.
[4] - منى سليمان، التداعيات الإقليمية للأزمة اليمنية بعد مقتل صالح، موقع سابق.

اعتمدت إيران في تحقيق أهدافها في اليمن على مزيج من الأدوات المتعلقة بالقوة الناعمة المتمثلة في التشييع السياسي وذلك بتركيزها على الطائفة المذهبية الزيدية في المنطقة من أجل تعميق تغلغلها في المنطقة وقد نجحت في استقطاب القطاع الزيدي اليمني، الأمر الذي أدى إلى تأثر الحركة الحوثية بالثورة الإيرانية وشعاراتها، كما عملت على تقديم منح دراسية للطلاب الذين ينتمون إلى الحركة الحوثية بالإضافة إلى مساهمتها في تأسيس مؤسسات دينية في اليمن تهدف إلى نشر المذهب الإثنا عشر من بينها: دار العلوم العليا، المدرسة الجعفرية، مؤسسة دار الزهراء للإعلام الثقافي وغيرها من المراكز التي سعت إلى نشر الفكر الشيعي بالإضافة إلى إحيائها لمناسبات وأعياد الشيعة الإثنا عشر التي لم تكن موجودة أنفا[1].

عملت المساعي الإيرانية على تقليل التمايز بين الشيعة الإثنا عشر والزيدية الأمر الذي أدى إلى اتجاه بعض الزيديين إلى اعتناق المذهب الإثنا عشر على اعتباره الزيدية الحقيقية. بالإضافة إلى استعمال الأداة الإعلامية حيث وظفت إمبراطوريتها الإعلامية من أجل خدمة أهدافها في اليمن، فعملت على إطلاق العديد من القنوات الفضائية التابعة لحلفائها الحوثيين مثل قناة الميادين والمسيرة وعدد من الصحف التي تساند الحركة الحوثية مثل المسار الديمقراطي، الحقيقة، الأمة، ... وغيرها.

ومنها الأدوات المتعلقة بالقوة الصلبة والتي تتمثل في الدعم العسكري للحوثيين إما عبر الإمداد بالأسلحة عن طريق التحالف مع وكلائها الإقليميين وذلك عبر عمليات التهريب البحرية، الأمر الذي عزز من قدرة الميليشيات الحوثيين على مواصلة القيام بعملياتها العسكرية ضد القوات الموالية للحكومة اليمنية واستهدافهم للأراضي السعودية بإطلاق العديد من الصواريخ، بالإضافة إلى تقديم تدريبات عسكرية وتزويدهم بالمهارات القتالية التي تساعدهم في التعامل مع الأسلحة المعقدة الاستراتيجية[2].

[1] - محمد حسن القاضي، مرجع سابق، ص -ص ،45- 48.
[2] - حسن القاضي، المرجع نفسه، ص – ص، 49- 56.

ثالثا: ردود الفعل من الجانب التركي

لم تلق الأزمة اليمنية اهتماما كبيرا من طرف تركيا مقارنة بالدول العربية الأخرى التي شهدت توترات عربية بسبب أن مصالح تركيا مع اليمن محدودة، إلا أنها سعت إلى تكثيف التعاون الاقتصادي مع اليمن في مرحلة ما بعد عبد الله صالح، حيث قام الرئيس التركي رجب طيب أوردوغان بزيارة لليمن في 2011م تم خلالها توقيع اتفاق مشترك لإلغاء تأشيرات المرور بين الدولتين[1].

أيدت تركيا قرار عاصفة الحزم التي تقودها السعودية على اعتبار أن التدخل جاء بطلب من الرئيس اليمني لأنه رأى انتهاكات من طرف الحوثيين للاتفاقيات الموقعة وقرارات مجلس الأمن الدولي وإظهار رغبتهم في السيطرة على اليمن وتجنب إمكانية الحل السلمي للوضع.

فتركيا في البدايات الأولى للأزمة مع عام 2011م كانت تقف إلى جانب الشعب اليمني وتقدم له الدعم من خلال تقديمها لمساعدات إنسانية وكانت واقفة ضد نظام علي عبد الله صالح، كما أن تركيا أكدت على أنها لن تشارك في العمليات العسكرية في اليمن لأنها ترجح الحلول والمسارات السياسية تفاديا لوقوع حرب إقليمية طائفية[2].

وقد أوضح المتحدث باسم الجمهورية التركية (إبراهيم قالين) لصحيفة المصريون بأن حل الأزمة في اليمن يتم باتباع الأسلوب السلمي من خلال الحوار والتفاوض الذي يجمع كل الأطراف المعنية بالأمر يعتبر الأزمة أولوية تركية حيث ستكثف تركيا جهودها من أجل دعم الحوارات المنتظر حدوثها[3].

فقد أعلنت تركيا دعمها للعمليات العسكرية التي شنها التحالف على الحوثيين حيث أرسلت سفينة حربية وطنية من نوع بويوكادا (F-512) إلى ميناء جدة البحري غير أنها لم تشارك في العملية بصفة مباشرة كما أنها أكدت على استعدادها للقيام بدور الوسيط مع السعودية بهدف

[1] - محمد عبد القادر خليل، تركيا والثورات الربيع العربي، في 2012/06/03 تم التصفح في 30 أفريل 2018 على الساعة 07: 06 ،عن الموقع الإلكتروني: http://acpss.ahram.org.eg

[2] - سمير محمود، الموقف التركي من عاصفة الحزم، الأسباب والتطورات في 30 مارس 2015 على الساعة 27: 17 تم التصفح في 01 ماي 2018 على الساعة 48: 07 ،عن الموقع الإلكتروني : http://www.aljazeera.net

[3] - أولوية تركيا لحل الأزمة اليمنية بالجوار، في 07 أفريل 2015 تم التصفح في 01 ماي 2018 على الساعة 52: 07 عن الموقع الإلكتروني : http://www.turkey-post.net

التوصل إلى حل سلمي لحل الأزمة في اليمن، الأمر الذي يدل على حرص تركيا على دمج دورها في إعادة صياغة التوازن في المنطقة[1].

الفرع الثاني: ردود الأفعال الدولية على الأزمة في اليمن

أولا: ردود الفعل من جانب الأمم المتحدة

قامت الأمم المتحدة بدور رئيسي في دعم عملية الانتقال السياسي في اليمن وقد تجلى ذلك منذ الوهلة الأولى لانطلاق الأحداث في 2011م من خلال تعيين السيد (جمال بن عمر) مبعوث الأمم المتحدة في اليمن، إضافة إلى إصدار قرارات مجلس الأمن انطلاقا من القرار رقم 2014 في سنة 2011م **(انظر الملحق رقم 01)**، الذي أكد دعم المبادرة الخليجية واعتبارها الأساس للتسوية، إضافة إلى القرار رقم 2216 في سنة 2015م الذي أيد التدخل العسكري لقوات التحالف العربي في اليمن[2].

كما قامت الأمم المتحدة بدور حاسم في فرض الضغط الاقتصادي على النخب التي قاومت الانتقال ففي عام 2012م اضطلع قرار مجلس الأمن رقم 2051 **(انظر الملحق رقم 02)** إلى فرض عقوبات على السياسيين والجهات في قطاع الأمن الذين حاولوا عرقلة العملية الانتقالية وقد أسهم الحضور الفعال لجمال بن عمر المنتظم في اليمن في نجاح العملية الانتقالية، وعموما فإن نفوذ الأمم المتحدة في بداية العملية الانتقالية كان بسبب التهديد بالعقوبات الأمر الذي أدى إلى اعتماد موقف موحد لمجلس الأمن الدولي[3].

برز الدور الفعَال للمبعوث الأممي في اليمن المتمثل بوقف العديد من الأعمال العسكرية والدفع بالأطراف المتصارعة نحو طاولة الحوار وقام بالعديد من خطوات التسوية المتمثلة أساسا في عملية نقل السلطة من الرئيس السابق إلى نائبه، إضافة إلى إجراء انتخابات مبكرة وتشكيل حكومة الوفاق وصولا إلى عقد المؤتمر الوطني الذي نتج في 25 جانفي 2014م عن وثيقة وطنية اكتست إجماع أغلبية القوى والمكونات السياسية في اليمن.

---

[1] - سامية بيبرس، الحوار الاستراتيجي التركي- الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج ، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، د. س .ن)، ص. ص ،169. 170.

[2] - عادل عبد القوي حاتم الشرعي، الدور الدولي اتجاه اليمن، ع1،م2، (مجلة دراسات، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"، 2015) ، ص 83،.

[3] - جيني هيل وبيتر سلزبري وآخرون، مرجع سابق، ص - ص ،22- 29.

ونتيجة للتطورات التي أتت بعد مؤتمر الحوار الوطني وسيطرة الحوثيين وحليفهم عبد الله صالح على معظم المدن اليمنية بالإضافة إلى العاصمة صنعاء تراجع دور الأمم المتحدة، الذي جسدته مواقف مجلس الأمن بخصوص التمدد الحوثي والأعمال التي قام بها والذي اقتصر دوره فيها على مجرد الإدانة دون أن يرتفع إلى مستوى التطبيق على أرض الواقع، كما أنه قام باتخاذ القرار رقم 2201 سنة 2015م (**انظر الملحق رقم 04**)، الذي طالب فيه الحوثيون بإطلاق سبيل الرئيس منصور هادي وحكومته والانسحاب من المؤسسات الحكومية، وظل بعيدا عن تجنب تحميل الحوثيين مسؤولية إعاقة العملية السياسية وألقى بالمسؤولية على كل الأطراف الأمر الذي أدى إلى تمادي الحوثيين أكثر[1].

وقد وافقت جماعة الحوثيين وحزب الرئيس السابق على خطة سلام توسطت فيها الأمم المتحدة في المباحثات في عمان وفي 7 أكتوبر 2015 م أبلغ كلا الطرفين الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" بأنها على استعداد للانضمام للمحادثات حول التسوية انطلاقا من خطة السلام التي اقترحتها الأمم المتحدة في محادثاتها في عمان[2].

انطلقت جولات مفاوضات السلام اليمنية في نهاية أفريل 2016م والتي احتضنتها الكويت برعاية الأمم المتحدة بهدف الوصول إلى حل الأزمة في اليمن والتي حضر فيها وفد القوى الوطنية المتمثلة في (أنصار حركة الحوثية، حزب المؤتمر العام الشعبي) ووفد الرياض من أجل بحث سبل الحل السلمي بدلا من الحرب، دعمتها مساع أممية بقيادة المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ أحمد، غير أن المفاوضات اصطدمت بمعوقات وتحديات وقفت في سبيل المفاوضات وإقرار التسوية وخلال المفاوضات طرح المبعوث الأممي أربع نقاط للحديث فيها تتمثل في:

- الضمانات العسكرية (اللجنة العسكرية).
- الضمانات السياسية (السلطة التوافقية).
- الضمانات المحلية.
- الضمانات الدولية.

[1] - عادل عبد القوي حاتم الشرعي، مرجع سابق، ص. ص ،83. 84.
[2] - تقرير حول الوضع الإنساني في اليمن، الاستجابة الإقليمية للمنظمة الدولية للهجرة، الأزمة في اليمن، 2015 ، ص .1.

إلا أن المفاوضات تعثرت بسبب اختلاف الرؤى ووجهات النظر غير أنها استأنفت في يوليو 2016م أين أعلنت الحكومة عن عدم مشاركتها في الجولة الثانية في المفاوضات حتى تضمن لها الأمم المتحدة عبر ضمانات مكتوبة من الطرف الآخر تلتزم فيها بمحددات ومرجعيات الحل السياسي، وقد أعلن ممثل الأمم المتحدة في يونيو(جوان) 2016م أنه سلَم وفدي التفاوض خريطة طريق تنص على إجراء الترتيبات الأمنية التي ينص عليها القرار رقم 2216 **(انظر الملحق رقم 05)** وتشكيل حكومة وطنية إلا أن اختلاف الطرفين حول ترتيب الأولويات عطل هذه العملية[1].

ثانيا: ردود الفعل من جانب الاتحاد الأوروبي

إن موقف الاتحاد الأوروبي تجاه اليمن واضحا منذ بداية العملية السياسية انطلاقا من فكرة التسوية السياسية للصراع وتطبيقا لما تم التوافق عليه بين أطراف العملية السياسية، حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة تنفيذ البنود الموجودة في مرجعيات التسوية المتمثلة أساسا في المبادرة الخليجية إضافة إلى وثيقة مؤتمر الحوار الوطني وصولا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالأوضاع في اليمن كما يدين الأعمال العنيفة والفوضوية التي تؤدي إلى قصف العملية السياسية وتعثرها خاصة الأعمال التي يقوم بها الحوثيون وحليفهم صالح التي أدت إلى تصعيد الأحداث في البلد وتنشر الفوضى فيه وتشتت وتشرذم اليمن بأكمله، كما يعارض وبوضوح التدخلات الخارجية التي من شأنها تغذية الصراع وعرقلة عملية التسوية[2].

يتمتع اليمن بعلاقات طيبة مع الاتحاد الأوروبي تعود إلى عام 1997م إثر توقيع أول اتفاقية تعاون بين الطرفين، ومنذ ذلك الحين والعلاقة في نمو وتطور مستمرين إلى غاية 2009م أين تمكن البلدان من إقامة تمثيل دبلوماسي حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر شريك اقتصادي وتجاري تنموي لليمن، وتم عقد أول لقاء خاص بالحوار السياسي في يوليو(جويلية) 2004م حول قضايا متعددة واعتبر الاتحاد الأوروبي اليمن أولوية إستراتيجية له وقد قام وزراء خارجية الاتحاد بإصدار توصيات بخصوص اليمن في 2009 و 2010م وتزامنا مع مجزرة جمعة الكرامة في 18 مارس خرج الموقف الأوروبي المعبر من خلال تصريحات المفوضية الخارجية

[1] - محمد فوزي حسن، مرجع سابق، ص. 134.
[2] - عادل عبد القوي حاتم الشرعي، مرجع سابق، ص .86.

الأوروبية "كاثرين أشتون" في 29 مارس والتي تدعوا إلى انتقال منظم للسلطة في اليمن سعيا لحل الأزمة بالطرق السلمية إلى القيام بتحقيق مستقل في اليمن إثر تلك الأحداث كما طالب الأمم المتحدة أو محكمة الجرائم الدولية بالقيام بتحقيق دولي حول الأحداث والهجمات التي حدثت[1].

ساهم الاتحاد الأوروبي في تنفيذ بنود المبادرة الخليجية من خلال مجموعة الدول العشر الراعية لعملية التسوية وعملت على قيادة عملية الحوار الوطني إلى جانب روسيا، بالإضافة إلى قيام كل من فرنسا وألمانيا بعملية الإصلاح الدستوري وتولي بريطانيا مهمات المساعدات انطلاقا من مجموعة "أصدقاء اليمن"، إضافة إلى توفر الدعم السياسي والاقتصادي في مسار التسوية وقد برزت فاعلية الاتحاد الأوروبي أكثر من خلال مجلس الأمن والذي تمثل بريطانيا وفرنسا العضوان في الاتحاد عضوين دائمين في المجلس، فقد أسهمتا في دفع المجلس إلى استصدار العديد من القرارات والبيانات المؤيدة والداعمة للعملية السياسية والرافضة لكل محاولات عرقلتها، كما أن بريطانيا صاحبة مشروع القرار رقم 2014 (2011م) الذي أصر على الرئيس السابق بالتوقيع على المبادرة الخليجية وإعطائها شرعية دولية كما أنها كانت صاحبة المشروع 2140 (**انظر الملحق رقم 03**) (2014م) الذي يضمن فرض عقوبات على صالح وفردين من قادة الحوثيين[2].

وقد عارض الاتحاد الأوروبي عملية "عاصفة الحزم" حيث اعتبرت مسؤولة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي "فيدريكا موغيريني" بأن التدخل العسكري ليس بالحل الأنسب للأزمة في اليمن وسيؤدي إلى زيادة معانات المدنيين اليمنيين أين تعارض موقف الاتحاد مع كل من فرنسا وبريطانيا[3].

أشارت رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن "ماريا أنتوناكالافو" إلى أنه يوجد قلق أوروبي حيال الوضع في اليمن وأنها ستقوم بمساع حميدة عبر الدعوة لوقف الحرب واللجوء إلى طاولة الحوار التي تضم جميع الأطراف المتضاربة في اليمن بهدف التوصل إلى اتفاق سلمي يخدم

[1] - أيوب خليل سامي، موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية، الحوار المتمدن في 02 ديسمبر 2011 تم التصفح في 01 ماي على الساعة 41: 06 ،عن الموقع الإلكتروني: http://www.m-ahewar.org.

[2] - عادل عبد القوي حاتم الشرعي، مرجع سابق، ص .87.

[3] - المواقف العربية والدولية إزاء عاصفة الحزم، في 26 مارس 2015 تم التصفح في 01 ماي 2018 على الساعة 31: 06 ،عن الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net .

الجميع وأشارت إلى أهمية مشاركة أطراف قبلية لها خبرات ودور فعال في حل المشاكل التي قد تؤدي إلى إنهاء الحرب في اليمن[1].

إن الاتحاد الأوروبي يعطي دعمه الجدي والقوي للجهود التي يقوم بها الأمين العام في اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد التي تسعى إلى استئناف المفاوضات بين الأطراف المتنازعة، ويقوم الاتحاد بإدانة الهجومات ضد المدنيين وبدعوة أطراف المتنازعة إلى احترام القانون الإنساني الدولي، فالاتحاد الأوروبي على استعداد لتقديم الدعم للإجراءات التي تقوم بها الأمم المتحدة سعيا للوصول إلى تسوية سياسية، كما أنه مستعد لزيادة المساعدات الإنسانية للسكان وتمويل مشاريع القطاعات الحيوية والمساهمة في إعادة إعمار البلد في المستقبل[2].

ثالثا: ردود الفعل من الجانب الأمريكي

تميز رد الفعل الأمريكي تجاه الأوضاع في اليمن بنوع من البراغماتية السياسية التي اقتضتها المصلحة الأمريكية وقد تقمص الموقف الأمريكي تجاه التطورات السياسية اليمنية نوع من الغموض، ففي المرحلة التي سبقت التدخل العسكري في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بأي ممارسات للضغط على الرئيس "علي عبد الله صالح" لمنعه عرقلة العملية السياسية، كما أنها لم تتخذ أي إجراءات ضد الجماعة الحوثية بتنفيذ العديد من الأعمال العسكرية واكتفت بإدانتها فقط والأكثر من ذلك فإن الرئيس الأمريكي يرى في أن عملية مكافحة الإرهاب في اليمن هي مصلحة أمريكية يمكن للحوثيين الإسهام في تأمينها.

ففي ظل الرئيس السابق "باراك أوباما" تميز الموقف الأمريكي بتدني مستوى الانخراط الإقليمي في المنطقة عاملة في ذلك على تجنب التدخل المباشر في الصراعات مقابل توظيفها للتناقضات المذهبية بين حركات الشيعة والتنظيمات السنية في صراعات عديدة ومستمرة تهدف بالأساس إلى توازن الضعف المذهبي الطائفي الذي يغذي صراعات ممتدة .

[1] - رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي تعلن استئناف المساعدات لليمن في 07 أوت 2017 على الساعة 42: 20 تم التصفح في 01 ماي 2018 على الساعة 43: 06 ،عن الموقع الإلكتروني : http://arabic.sputniknews.

[2] - نص البيان الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن اليمن في 04 أفريل 2017 تم التصفح في 01 ماي 2018 على الساعة 53: 06 ،عن الموقع الإلكتروني: http://www.almrasl.net

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توظيف جماعة الحوثي المسلحة لتحقيق هدفين يتمثلان في القضاء على الجناح العسكري والقبلي لجماعة الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى إعادة تكوين خارطة سياسية لليمن تقوم على إضعاف التحالف القبلي العسكري الديني الذي استمر في سيطرته على الحياة السياسية في اليمن لفترة طويلة من الزمن[1].

حيث قامت بتسهيل التمدد الحوثي باتجاه العاصمة صنعاء والعديد من المناطق اليمنية غير أن الموقف الأمريكي تجاه الحركة الحوثية وحليفها صالح قد تغير وأخذ منحى معارض نتيجة محاولاتهم التمدد نحو الجنوب والسعي لإسقاط عدن التي قطن فيها الرئيس هادي وأعلنها عاصمة مؤقتة، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم الدعم اللوجيستي والاستخباراتي لعملية عاصفة الحزم[2].

أكد الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" على دعم الخطوات الإصلاحية التي أعلن عنها الرئيس "علي عبد الله صالح" في 02 فيفيري 2011م والتي تتمثل في عدم ترشيحه لعهدة جديدة، بالإضافة إلى أنه لم تكن لديه نية في توريث إبنه أحمد الحكم وقيامه بالعديد من الإصلاحات وقد قال أوباما: "أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تملي على دول المنطقة كيف تدير شعوبها" وأضاف بأن "بلاده تؤيد الإصلاح السياسي في أنحاء الشرق الأوسط لكنها لا تريد ضمان ألا تؤدي التغيرات الديمقراطية إلى إطلاق العنان للفوضى والعنف".

وقد طالب الرئيس أوباما في 18 مارس 2011م عقب مجزرة جمعة الكرامة التي شهدت خسائر بشرية كبيرة بمحاسبة المسؤولين عن الهجومات عبر عن تغيير موقفه وتأييده لفكرة التغيير السياسي في اليمن الذي من الضروري أن تشارك فيه كل الأطراف السياسية، وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية الوضع لتحقيق مصالحها في المنطقة من خلال قيامها بعمليات عسكرية ضد تنظيم القاعدة، وقد رحبت الولايات المتحدة الأمريكية في بيان رسمي لوزارة الخارجية في 08 أفريل 2011م بالمبادرة التي تقدم بها مجلس التعاون الخليجي التي تسعى إلى حل الأزمة السياسية في

[1] - عادل عبد القوي حاتم الشرعي، مرجع سابق، ص – ص، 80- 82.

[2] - Anthony H.Cordesman, " The War In Yemen: Hard Choices In A Hard War", (CSIS, Center For Strategic And International Studies, 9 May), p p 14- 15.

اليمن، غير أنها لم تنسحب من المنطقة وإنما سعت لفرع المجلس إلى واجهة الحدث لإنهاء الفوضى التي تعيشها اليمن بما يتوافق مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأيدت المبادرة الخليجية التي دفعت علي عبد الله صالح إلى التنازل عن الحكم إلى نائبه عبد ربه منصور هادي[1].

إضافة إلى اعتقاد الإدارة الأمريكية بأن إيران وحلفائها الحوثيين المسلحين يشكلون خطر على المصالح الأمريكية وعلى أمن المنطقة التي تعتبر مجالا حيويا للنفوذ والمصالح الأمريكية[2]، وقد نتج عن لقاء جون كيري وزير الخارجية الأمريكي مع زعماء دول الخليج العربي مبادرة تسعى من أجل حل الأزمة في اليمن تشتمل جميع الأطراف المتصارعة موضحا بأن الحل الجديد يشمل تشكيل حكومة وطنية تعطي للأقلية الحوثية فرصة المشاركة في الحكم[3].

ولقد كانت مواقف الإدارة الأمريكية السابقة (إدارة أوباما) محل استياء وإحباط السياسيين والنخب اليمنية المجابهة للانقلاب واعتبارها مواقف تسعى إلى دعم وإنقاذ الحوثيين وحلفائهم، وما دعم هذه المواقف أكثر مبادرة جون كيري التي تقدم بها.

وفيما يتعلق بإدارة دونالد ترامب الذي وصف الجماعة الحوثية بأنها جماعة إرهابية بالرغم من عدم تصنيفها رسميا للجماعة، والرئيس "ترامب" يؤيد قوات التحالف العربي ويعطي الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي الشرعية وأكد استعداده للتعاون مع دول التحالف العربي بهدف تحرير مدينة وميناء الحديدة من أجل حماية أهم طرق الملاحة الدولية والتهديدات التي تحدثها الميليشيات الانقلابية خاصة بعد هجومها على حاملة طائرات أمريكية ثم فرقاطة حربية سعودية بالإضافة إلى نشر الألغام البحرية التي تهدد مرور السفن التجارية وناقلات النفط وغيرها من هناك[4].

---

[1]- عبد الحليم عبد الله أسعد عبد الحليم، مرجع سابق، ص- ص، 119- 123

[2] - عبد السلام قائد، تحولات الموقف الأمريكي من الأزمة في اليمن، الموقع بوست في 17 أفريل 2017 على الساعة 48: 04 تم التصفح في 30 أفريل 2017 على الساعة 49: 06 ،عن الموقع الإلكتروني: http://almawqea.net .

[3] - فاطمة باوزير، ردود الفعل حول مؤتمر جدة ومبادرة كيري، جولدن نيوز، في 27 أوت 2016 على الساعة 00: 03 تم التصفح في 30 أفريل 2018 على الساعة 06: 07 ،عن الموقع الإلكتروني: htpp://golden.news.

[4] - عبد السلام قائد، تحولات الموقف الأمريكي من الأزمة في اليمن، موقع سابق.

يمكن القول على هذا المستوى من الردود في الأفعال الإقليمية أو حتى الدولية أن المعطى المحرك لهذه السلوكات يتلخص في مسألة "المصلحة"التي روج لها رواد الاتجاه الواقعي.

خلاصة الفصل:

ومنه تعتبر الأزمة اليمنية صراع مذهبي يسعى إلى السيطرة على الحكم وتوسيع نفوذه في اليمن ومنطقة الخليج ككل، وقد تلقت هذه الأزمة ردود أفعال خارجية تتماشى مع مصالح كل طرف فهناك أطراف داعمة للشرعية السياسية للحكومة اليمنية، وذلك تماشيا مع مصالحها الإقليمية والداخلية وهناك أطراف داعمة للحركات التحررية والتي تزيد من قوتهم من أجل توسيع نفوذها في المنطقة وإيجاد حلفاء لها في اليمن يعبرون عن مبادئها وأهدافها في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط ككل.

الفصل الثالث

سعى مجلس التعاون الخليجي إلى التحرك في الأزمة في اليمن والتدخل في شؤونها بتفويض من رئيس الحكومة اليمنية وذلك من أجل تقديم الدعم الكلي للرئيس اليمني "عبد ربه هادي" في القضاء على توسعات الإنقلابيين التي تكاد أن تستولي على اليمن بأكمله، وقد وجدت مجموعة من الاعتبارات التي دفعت بمجلس التعاون الخليجي إلى التحرك والتي تتمثل عموما في حماية الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربي على أساس أنه "إذا كان الخطر عند الجار فإنه عندك"، وبذلك فالمجلس رأى في أن أمن المنطقة يستدعي تدخل الدول الأعضاء ككتلة موحدة من أجل التصدي لهذه الأزمة والحد من امتدادها وتوسعاتها، حيث قام بعدة محاولات وذلك بدعم دولي من الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة التي وقفت إلى جنب مع المجلس في كل محاولاته.

المبحث الأول: الدور الخليجي تجاه الأزمة في اليمن

توجد العديد من العوامل التي دفعت مجلس التعاون الخليجي للتدخل في الأزمة في اليمن منها القرب الجغرافي لموقع اليمن بالنسبة للمنطقة الخليجية وسيطرة اللاأمن في المنطقة قد يؤدي إلى انتقالها إلى الخليج، بالإضافة إلى الرؤية الخليجية التي تقر بتوسع النفوذ الإيراني في اليمن عن طريق الوجود الحوثي وسيطرته على مجريات الأحداث فيه وبالتالي مجابهة الدول الخليجية هناك، بالإضافة إلى استلام مجلس التعاون لدول الخليج العربية مسؤولية حماية مصالح الدول العربية وتوسيع نفوذه على المستوى المحلي، الإقليمي، الدولي، فمجلس التعاون باعتباره منظمة إقليمية تسعى إلى حماية الوحدة الخليجية لجأ إلى التوسط في الأزمة اليمنية وتقديم محاولات سياسية وعسكرية لحل الأزمة في المنطقة.

المطلب الأول: المبادرات والاتفاقيات الخليجية لإدارة الأزمة في اليمن منذ 2011

الفرع الأول: المبادرة الخليجية لإدارة الأزمة اليمنية

لقد تبع دور مجلس التعاون الخليجي في اليمن تقلبات في العلاقات الخليجية – اليمنية، حيث سحب دعمه لليمن منذ 1992م إلا أنه في السنوات الأخيرة أعلن عن دعمه لاستمرار وحدة اليمن واستقرار أمنه، فأمانة مجلس التعاون الخليجي وبالتحديد هيئة العلاقات الاقتصادية تقوم بدور هام في التنسيق فيما بين وداخل البيروقراطيات الوطنية للدول الأعضاء، وبالرغم من ذلك لم يظهر أي تنسيق كامل حول الأزمة اليمنية إلا في بدايات أفريل 2011م.[1]

بالرغم من كون مجلس التعاون منظمة إقليمية إلا أنه يسعى إلى صنع مكانة إقليمية ودولية في نطاق محيطه، وقد عمل على دعم الأنظمة في الدول التي تشهد ثورات عربية، وتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لها، خاصة الدولة اليمنية والتي تتقاطع جغرافيا مع حدود بعض الدول الأعضاء في المجلس، فقد أعطاها المجلس أهمية كبرى وذلك بسبب خشية النظم الخليجية

[1]- جيني هيل وجيرد نونمان، "اليمن والمملكة العربية السعودية ودول الخليج: سياسات النخب واحتياجات الشارع والدبلوماسية"، (معهد تشاتام هاوس، 2011)، ص .11.

من قيام نظم ديمقراطية مجاورة يمكن أن يمتد تأثيرها إليها، الأمر الذي يؤدي إلى تهديد الأمن والاستقرار الخليجي، بالإضافة إلى الإحساس بالمسؤولية تجاه شعوب الدول الشقيقة التي تعيش أوضاع مزرية ومتردية، وانطلاقا من ذلك فهو يسعى إلى طرح سياساته من أجل البحث في حل الأزمة في اليمن والتعامل معها.[1]

تفاقم الأوضاع في اليمن وتصاعد حدة المظاهرات والاحتجاجات في معظم ساحات المدن اليمنية أدى إلى التدخل العسكري للقوات الحكومية لمواجهة مظاهر الشغب والفوضى العارمة في المنطقة واستخدامها للأسلحة ضد المتظاهرين الأمر الذي أدى إلى ارتكاب مجزرة وحشية في حق الشعوب اليمنية المتظاهرة، وهي مجزرة جمعة الكرامة في مارس 2011م، الأمر الذي أدى إلى تأزم الوضع أكثر وتمسك المتظاهرين بآرائهم والتشدد لمواقفهم وتمردهم أكثر والتي ترتب عنها انضمام حشود كبيرة إلى الساحات المتظاهرة من مختلف الشرائح الاجتماعية والمهنية والعمالية والعسكرية والقبلية، وعلت أصواتهم بالمطالبة بتنحي الرئيس "علي عبد الله صالح" عن الحكم، ونتيجة لتفاقم الأوضاع أكثر وخروجها عن سيطرة الحكومة اليمنية لم يستطع مجلس التعاون الخليجي من مراقبة الأحداث والتغيرات التي تطرأ على الدولة والنظام الأمني فيها وانحدارها إلى أسوأ الحالات دون أن يتدخل فيها، لذلك تقدم المجلس بمبادرة أولية لحل الأزمة في اليمن في 3 أفريل 2011 م وذلك جاء على إثر زيارة وزير الخارجية اليمنية إلى مدينة الرياض[2].

هذه المبادرة الخليجية هي مشروع اتفاقية سياسية قام بها مجلس التعاون لدول الخليج العربي لتهدئة الأوضاع في اليمن والسيطرة عليها قبل أن تسوء الأوضاع وتصبح حرب أهلية حيث قام بالترتيب لعملية نقل السلطة في البلاد، والتي صادفت اعتراضات من الرئيس السابق "علي عبد الله صالح".[3]

[1]- محمد سعد أبو عامود، "الدور الخليجي في الانتقال السياسي في اليمن"، ع 192، م 48، (مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام،2013)، ص .92.
[2]- أحمد محمد الأصبحي، "مسار التسوية السياسية في اليمن"، ص .12.
[3]- حسن محمد فوزي، "تطورات الأزمة اليمنية"، ع1، (مجلة آفاق عربية، 2017)، ص. 131.

وفي 22 ماي 2011م كانت السلطة على وشك التوقيع على مسودة المبادرة في دار الرئاسة إلا أن المعارضة رفضت أن توقع على المسودة على أن يكون التوقيع في دولة من خارج اليمن ويتم في أي دولة عربية، وظلت الأطراف متشددة لمواقفها ومتمسكة بها، ونتيجة للضغوط التي مارستها القوى الدولية على الطرفين تم التوقيع على المسودة في جويلية 2011م، غير أنها ظلت غير قابلة للتنفيذ حتى يصادق عليها رئيس الجمهورية وفي شهر سبتمبر فوض الرئيس صالح لنائبه "عبد ربه منصور هادي" صلاحية التوقيع وإجراء حوار من أجل تنفيذ المبادرة وتم ذلك من قبل جميع الأطراف السياسية في اليمن تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي في يوم الأربعاء 23 نوفمبر 2011م في مدينة الرياض، وأصبحت سارية المفعول مع آلياتها التنفيذية المزمنة[1].

هذه الآلية هي عبارة عن خطوات تفصيلية تتعلق بكيفية تنفيذ المبادرة المقدمة من قبل المجلس، اتفق عليها "المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه" و"اللقاء المشترك وحلفاؤه" برعاية مبعوث الأمن العام للأمم المتحدة " جمال بن عمر".

وقد نصت المبادرة المقدمة من طرف مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموقعة في 21أفريل 2011 م على المبادئ التالية:

- أن يؤدي الحل الذي ينتج عن هذا الاتفاق إلى الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره.
- أن يعطي الإتفاق الحق للشعوب في التغيير والإصلاح إذا أرادوا ذلك، وتحقيق طموحاتهم وغاياتهم.
- أن تتم عملية انتقال السلطة بطريقة سلسلة وآمنة تجنب وقوع اليمن في دوامة من الفوضى والانفلات وذلك وفق توافق وطني.
- أن تلتزم كافة الأطراف بإزالة مسببات التوتر سياسيا وأمنيا والقضاء عليها جذريا، ووقف كل أشكال المواجهات والاشتباكات من خلال تقديم تعهدات بهذا الخصوص.

وانطلاقا من هذه المبادئ تم الإتفاق على الخطوات التنفيذية التالية:

[1]- أحمد محمد الأصبحي، مرجع سابق، ص .13.

1- اعتبارا من اليوم الأول للاتفاق يكلف رئيس الجمهورية بتشكيل حكومة وفاق وطني بنسبة 50٪ لكل طرف في مدة أسبوع والتي تقوم بعد ذلك بتوفير أجواء مناسبة لتحقيق الوفاق الوطني والقضاء على مسببات الأزمة.

2- تقديم الرئيس "علي عبد الله صالح" استقالته إلى مجلس النواب، ويصبح نائبه "عبد ربه منصور هادي" الرئيس بالإنابة لدولة اليمن.

3- يدعو الرئيس بالإنابة إلى انتخابات رئاسية في غضون ستين يوما بموجب الدستور.

4- يشكل الرئيس الجديد لجنة دستورية للإشراف على إعداد دستور جديد، وعرضه على استفتاء شعبي.

5- في أعقاب الانتخابات يطلب الرئيس من رئيس الحزب الفائز بأكبر عدد من الأصوات بتشكيل الحكومة.[1]

وقد استقبلت المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية بارتياح كبير من قبل أبناء الشعب اليمني لأنها عبرت عن رغبتهم وميولهم إلى الأمن والاستقرار والسلم، وتأييد طموحاتهم في بناء مستقبل تحل فيه الأوضاع المعيشية والاقتصادية المزرية، ونشر نظام عادل يقوم على حفظ الحقوق والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص، كما أنها تلقت الرضا من قبل رفقاء العمل السياسي الذين وقعوا عليها عن اقتناع تام باعتبارها تتويجا لكل نقاط الحوار التي طرحت سابقا.[2]

وفي 21 فيفري 2012م وافق مجلس النواب اليمني على منح قانون الحصانة للرئيس عبد الله صالح وترشيح نائبه الرئيس "منصور هادي" كرئيس وحيد للانتخابات الرئاسية المقبلة، أين عقدت الانتخابات في نفس اليوم والتي شارك فيها 65٪ من الناخبين، والتي توجت بفوز "منصور هادي" بنسبة 99.8٪ وترؤسه للبلاد مقابل انتهاء حكم "عبد الله صالح" الذي دام حوالي 33 سنة.[3]

وبالرغم من قبول النظام اليمني وأطراف المعارضة بالمبادرة الخليجية وتشكيل حكومة وفاق وطني إلا أن سياسة المماطلة والتأجيل من قبل نظام " عبد الله صالح " اتجاه المبادرة منذ بداية

[1]- جيني هيل، بيتر سلزبري وآخرون، " اليمن: الفساد وهروب رأس المال والأسباب العالمية للصراع"، (تشانام هاوس، 2013)، ص. 34.
[2]- أحمد محمد الأصبحي، مرجع سابق، ص. 16.
[3]-المرجع نفسه، ص. 19.

طرحها وارتفاع سقف مطالب الثوار المتزايدة أضعف من فاعليتها في حل الأزمة في اليمن وجعلها غير مقبولة من قبل الانقلابيين بعدما كانت مرحبا بها كمخرج للأزمة.[1]

من عوامل الضعف في المبادرة الخليجية هي الإبقاء على الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" وأبنائه والموالين له في القوات المسلحة ومنحهم الحصانة، بالإضافة إلى وجود وتعدد الولاءات مع سرعة تغيرها والمرجعية القبلية وخاصة في القوات المسلحة اليمنية، والوضع الاقتصادي المتدهور للشعب اليمني والمعوقات السياسية والأمنية والاجتماعية.[2]

الفرع الثاني: مخرجات المبادرة الخليجية تجاه الأزمة في اليمن

من أهم ما نتج عن المبادرة الخليجية هو عملية إنتقال السلطة، فهذه العملية تنفذ حسب المبادرة بتوقيع الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" على المبادرة المطروحة وتقديم تنازله عن الحكم لصالح نائبه" منصور هادي" وبالتزامن مع توقيع هذه الاتفاقية، وانطلاقا من الصلاحيات الممنوحة للنائب من قبل الرئيس سيقوم بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة وتتألف الفترة الانتقالية من مرحلتين:

تبدأ المرحلة الأولى مع بدأ نفاذ الآلية وتنتهي مع تنصيب الرئيس عقب إجراء الانتخابات العامة وفقا للدستور الجديد وتنصيب رئيس الجمهورية الجديد.[3]

وقد حددت الآلية التنفيذية للمبادرة في المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية تشكيل حكومة وفاق وطني، وذلك فور التوقيع على المبادرة الخليجية وسير أعمالها وتتكون من 50٪ لكل طرف مع وجوب مراعاة تمثيل المرأة فيها والتي تتخذ القرارات فيها بتوافق الآراء، وإذا لم يكن التوافق موجود يتم التشاور بين رئيس الوزراء والرئيس أو نائبه للتوصل إلى حل، وإذا لم يتم ذلك فإن الرئيس أو نائبه يتخذ القرار النهائي وذلك بهدف وقف أشكال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقضاء على فتيل النزاع نهائيا.[4]

---

[1]- أشرف عبد العزيز عبد القادر، "الدبلوماسية الخليجية في إدارة الأزمات الدولية"، ع 129، (مجلة آراء حول الخليج)، تم التصفح في 07 ماي 2018، على الساعة 22:16، عن الموقع الإلكتروني: http://araa.sa.

[2]- سعد بن سعيد محمد، "الأبعاد الإستراتيجية للمبادرة الخليجية اتجاه الأزمة اليمنية"، تم التصفح في 14 ماي 2018 على الساعة 17:30 عن الموقع الإلكتروني: http://reposotory,mous.edu.sa/123456789/65566.

[3]- أحمد محمد الأصبحي، مرجع سابق، ص .16.

[4]- جيني هيل بيتر سلزيري وآخرون، مرجع سابق، ص. 35.

وقد أصدر "عبد ربه منصور هادي" قرارا جمهوريا بتشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة "محمد سالم باسندورة" ممثل المعارضة، وذلك بناءا على ترشيح كلا الطرفين، وقد جاءت قائمة "الحكومة" مناصفة بين المعارضة والحزب الحاكم في اليمن، حيث احتفظ الحزب الحاكم بعدد من الوزارات السيادية: كوزارة الدفاع والخارجية، النفط، المعادن، في حين آلت وزارة الداخلية والإعلام والمالية إلى طرف المعارضة.[1]

تأتي هذه الحكومة بموجب اتفاق المبادرة الخليجية التي وقعها الرئيس صالح في 23 نوفمبر 2011م بحسب مواعيد آليتها التنفيذية والتي ستعمل بالتنسيق مع الرئيس "منصور هادي" لإدارة المرحلة الانتقالية والذي يتولى فيها "عبد ربه منصور هادي" الصلاحيات التنفيذية للرئيس السابق علي عبد الله صالح الذي سيبقى رئيسا شرفيا حتى إجراء الانتخابات المبكرة.[2]

دعت آلية التنفيذ إلى تشكيل لجنة عسكرية لتحقيق الأمن والاستقرار برئاسة "منصور هادي"، تعمل على ضمان إنهاء الانقسام في القوات المسلحة ومعالجة أسبابه وإنهاء جميع النزاعات المسلحة وعودة القوات المسلحة وغيرها من التشكيلات العسكرية إلى معسكراتها وإنهاء المظاهر المسلحة في العاصمة صنعاء وغيرها من المدن، وإعادة تأهيل من لا ينطبق عليهم شروط الخدمة في القوات المسلحة.[3]

بالإضافة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في فترة أقصاها ثلاث أشهر انطلاقا من تاريخ التوقيع على المبادرة والتزام كلا الطرفين على عدم ترشيح أي شخص من قبلهما للمشاركة في الانتخابات المبكرة غير المرشح التوفيقي "عبد ربه منصور هادي".[4]

أما المرحلة الثانية للفترة الانتقالية والتي تضمنت أربع خطوات وهي:

1- المرحلة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني الشامل والتي تهدف إلى تمكين كل المجموعات المعنية بالمشاركة في اتخاذ القرارات المهمة التي تحدد شكل وسير عملية الحوار الوطني.

---

[1]- تشكيل حكومة الوفاق الوطني، صحيفة عربي، في 9- 12 – 2011، على الساعة 9:10، تم التصفح في 14 ماي 2018، على الساعة 16:10 عن الموقع الإلكتروني: http://arabic people.com.cn.

[2]- إعلان تشكيل حكومة الوفاق اليمنية،تم التصفح في 14 ماي 2018 على الساعة 16:16، عن الموقع الإلكتروني: http://m.france24.com

[3]- جيني هيل وبيتر سلزبري وآخرون: مرجع سابق، ص. 34.

[4]- أحمد محمد الأصبحي، مرجع سابق، ص. 16.

2- عقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي تتمكن فيه كل القطاعات التي يحويها المجتمع اليمني من المساهمة في وضع رؤية مستقبلية جديدة لتحسين حالة البلاد.

3- صياغة الدستور بواسطة اللجنة الدستورية من أجل تنفيذ قرارات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وما يتبعها من مشاورات عامة حول مشروع الدستور واستفتاء ينتهي باعتماد الدستور الجديد.

4- التحضير لإجراء انتخابات عامة في نهاية العملية الانتقالية بما في ذلك إنشاء لجنة جديدة للانتخابات وإعداد سجل انتخابي جديد واعتماد قانون جديد للانتخابات وإجرائها وفقا للدستور الجديد.[1]

وبعد التوقيع على المبادرة وإجراء انتخابات رئاسية في عام 2012م بدأ الرئيس "منصور هادي" في تشكيل اللجان التحضيرية الممهدة للحوار الوطني وهي:

- **لجنة التواصل:** في 06 ماي 2012م والتي كان من مهامها التواصل مع مختلف الأطراف السياسية والمجتمعية في اليمن، وذلك بغرض إشراك كافة الأطراف اليمنية في عملية الحوار والتي تتألف من 08 أعضاء.

- **اللجنة الفنية:** والتي تم إنشاؤها في 14 جويلية 2012م تتكون من 31 عضوا يمثلون مكونات الأطراف المشاركة في مؤتمر الحوار، تقوم بإعداد مشروع جدول أعمال المؤتمر وموضوعاته وإعداد مشروع النظام الداخلي للمؤتمر وتحديد مكان انعقاده وإعداد الميزانية العامة لعملية الحوار.

فوفقا لقرار الرئيس "منصور هادي" فإن الحوار الوطني يجب أن يتوصل إلى مجموعة من النتائج حددها القرار الرئاسي الصادر بتاريخ 14 جويلية 2013 وهي:

- تحديد عملية صياغة الدستور وإنشاء لجنة الصياغة وعضويتها.
- معالجة القضية الجنوبية ومختلف القضايا ذات البعد الوطني.
- اقتراح اعتماد سبل قانونية التي تعزز حماية حقوق المجموعات الضعيفة.

وقد تأجل انعقاد المؤتمر لأكثر من مرة حيث كان من المفروض انعقاده في نهاية عام 2012م إلا أنه واجه صعوبات عرقلت مسيرته لينعقد في مارس 2013م وذلك بالمصادفة مع

[1]- أحمد محمد الأصبحي، المرجع نفسه، ص. 16.

الذكرى الثانية لمجزرة جمعة الكرامة، ويتكون الهيكل التنظيمي للمؤتمر من الجلسة العامة ورئيس المؤتمر وهيئة الرئاسة ولجنة التوفيق وفرق العمل ولجنة المعايير والانضباط والأمانة العامة.[1]

انعقدت أعمال مؤتمر الحوار الوطني الذي انبثق عن المبادرة الخليجية لنقل السلطة ووضع دستور جديد في 18 مارس2014م في العاصمة اليمنية صنعاء برئاسة الرئيس اليمني" عبد ربه منصور هادي" الذي فاز في الانتخابات الرئاسية المبكرة، ورعاية الأمم المتحدة شخصيات يمنية تمثل مكونات سياسية واجتماعية مختلفة لمناقشة قضايا كبرى والتي اختتمت في 25 جانفي 2014 بالتوقيع على وثيقة الحوار الوطني الشامل[2]. بالإضافة إلى قيام حكومة الوفاق الوطني بإنشاء لجنة دستورية بعد انتهاء المؤتمر الوطني في مدة أقصاها 06 أشهر والتي من مهامها: صياغة الدستور الجديد خلال 03 أشهر من تاريخ إنشاء اللجنة واقتراح الخطوات اللازمة لمناقشة مشروع الدستور والاستفتاء عليه.[3]

لقد عمل مجلس التعاون الخليجي على التأثير في الأزمة اليمنية وذلك باعتماده على أدوات متمثلة إجمالا في المبادرة الخليجية التي تقدم بها في أفريل؛ والتي تتراوح مواقف الأطراف اليمنية بخصوصها بين القبول والرفض، التحفظ ومحاولة التلاعب؛ الأمر الذي اضطر به إلى تكثيف الضغط الدولي على هذه الأطراف للالتزام بمبادئ المبادرة، بالإضافة إلى الأداة الاقتصادية والتي استعملها المجلس مع اليمن فقد عقد الاجتماع الوزاري السادس في أبوظبي في مارس 2011م الذي عمل على التنسيق مع الجهات المختصة بالأوضاع في اليمن، وتحديد الاحتياجات التنموية لليمن خلال الفترة ما بين 2011– 2015 م ومناقشة الطرق والسبل الملائمة لتمويلها كما استعمل المجلس نفس الأداة كوسيلة إغراق للقوى السياسية المتصارعة بهدف الالتزام بالمبادرة بالإضافة إلى تقديم الدعم الكافي للحد من التدخلات الإيرانية في الشأن اليمني عبر توفير الدعم الإستخباراتي واللوجيستي للسلطة اليمنية للكشف عن هذه التدخلات، بالإضافة إلى مساندته للجهود التي يبدلها الرئيس اليمني وحكومته لتنفيذ المراحل المتبقية من المبادرة الخليجية[4].

[1]- مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وثيقة الحوار الوطني الشامل، (صنعاء: د.د.ن، 2013، 2014)، ص. 14.
[2]- جيني هيل وبيتر سلزبري وآخرون، مرجع سابق، ص .36.
[3]- حسن محمد فوزي، مرجع سابق، ص. 131.
[4]- محمد سعد أبو عامود، مرجع سابق، ص. 95.

المطلب الثاني: التحرك الخليجي في اليمن من خلال عملية عاصفة الحزم

انطلقت العمليات العسكرية والمدنية لعاصفة الحزم فجر يوم26 مارس 2015م بقيادة المملكة العربية السعودية وتحالف دولي يضم عشرة دول من بينها دول الخليج العربي التي شاركت في العمليات ماعدا سلطنة عمان، بالإضافة إلى مشاركة كل من مصر والأردن، المغرب، باكستان، والسودان بغرض إيقاف التوسع الحوثي في اليمن الذي سيطر على العاصمة صنعاء وغيرها من المدن اليمنية، والتي عملت على إخضاع الحوثيين على الانسحاب من المدن التي سيطروا عليها بالإضافة إلى تسليم الأسلحة المسروقة من الجيش اليمني، وقد اكتسبت هذه العملية شرعية دولية تمثلت في صدور قرار مجلس الأمن رقم 2216 في 14 أفريل 2015 والذي تضمن مطالبة الحوثيين بالتخلي عن انتهاج الأساليب العنيفة، وسحب قواتهم من المناطق المسيطر عليها بالإضافة إلى تسليم الأسلحة التابعة للمؤسسات الأمنية والعسكرية اليمنية التي استولوا عليها، كما أدرج ابن الرئيس اليمني السابق ورئيس الحوثيين في نظام العقوبات المتعلقة باليمن في مجلس الأمن.[1]

فقد قامت القوات الجوية بقصف جوي مكثف على المواقع التابعة لمسلحي جماعة أنصار الله الحوثية، حيث تم فيها السيطرة على أجواء اليمن وتدمير الدفاعات الجوية، ونظم الاتصالات، وتم الإعلان عن وجود حظر جوي في المناطق اليمنية.[2] و الخريطة أدناه توضح حجم الضربات الأمريكية على اليمن في الفترة الممتدة من 2002م إلى غاية 2017م.

[1]- أحمد يوسف أحمد، "أزمة اليمن حلقة في مسلسل انكشاف الدولية الوطنية العربية"، ع 27، (مجلة آفاق المستقبل، 2015)، ص .ص ، 29.28.

[2]- أحمد موسى طلعت، "تطورات الأزمة اليمنية"، ع 201، (مجلة السياسة الدولية، 2015)، ص. 139.

الشكل رقم (07): خريطة توضح حجم الضربات الأمريكية الجوية على اليمن (2002- 2017)

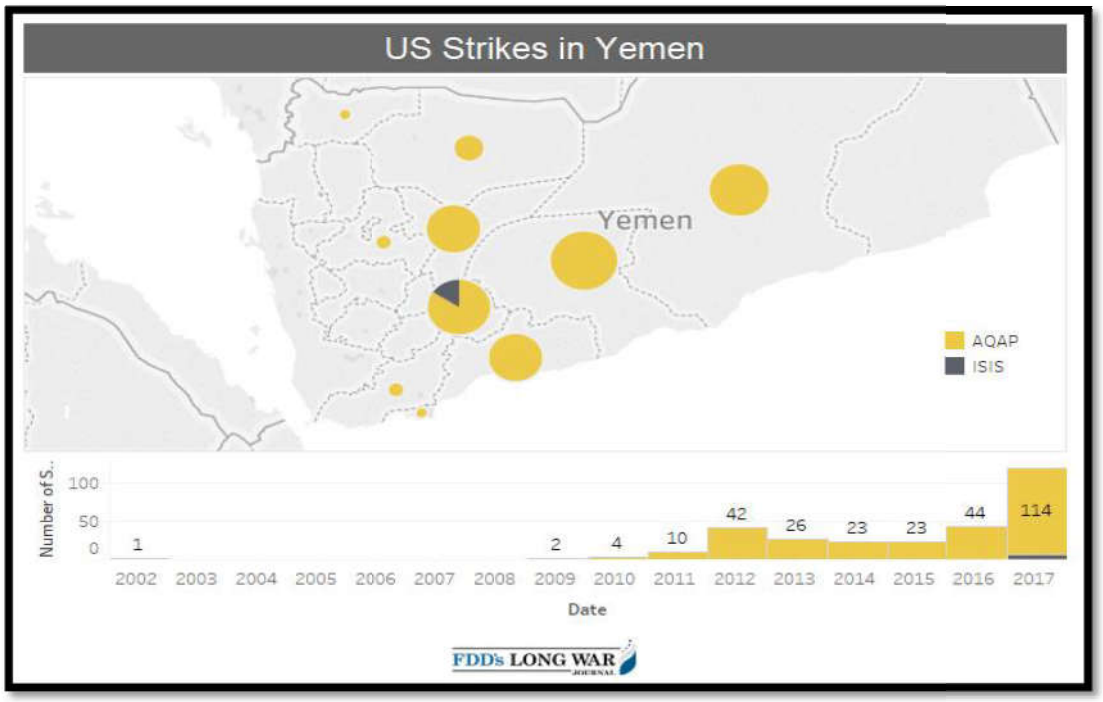

المصدر: Long War Journal, « Foundation For The Defense Of Democracies », 2017: A Record Year For US CounterterrorismStrikes, January 3, 2018, on :

http://www.senate.gov/pagelayout/general/one_item_and_teasers/waf.htm

فقوات التحالف العربي أعطت ضرورة بتحرير عدن والمناطق الجنوبية أولوية عسكرية والتي نجحت فيها بعد إنزال قوات مدربة على سواحل المدينة في طرد الحوثيين منها واتخاذها قاعدة انطلاق لتحرير بقية المحافظات الجنوبية، لكن مع نهاية عملية عاصفة الحزم تبين أن الشرعية اليمنية عاجزة ولا تحظى بالدعم لتأمين استقرار أمني وسياسي في المدينة.[1]

وأسهمت قوات التحالف في القصف الجوي بالأعداد التالية:

[1]-" الوضع في عدن: صورة تختزل مستقبل الصراع في اليمن"، (مجلة المركز العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص. 02.

– السعودية 100طائرة، الإمارات 30 طائرة، مصر 16 طائرة، البحرين 15طائرة، الكويت 15 طائرة، قطر 10 طائرات، المغرب 06طائرات، الأردن 06 طائرات، السودان 03 طائرات، بالإضافة إلى مساهمة عدد من القوات البرية اليمنية التي ظلت موالية لرئاسة "عبد ربه منصور هادي".[1]

وتتمثل أهداف عملية عاصفة الحزم فيما يلي:

قال مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور خالد بن نايف العباسي بأن: "الهدف الأساسي من عاصفة الحزم هو الدفاع عن الشرعية في اليمن ضد جماعة خارجة عن القانون ومدعومة من قوة إقليمية عابثة، وتم ذلك بناءا على دعوة من الحكومة اليمنية الشرعية ...[لمنع الحوثيين من السيطرة على البلاد وعدم ترك فرصة " لعبد الله صالح" من تحديد مستقبلها]... وذلك وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة".[2]

– إرضاخ جماعة الحوثيين على الانسحاب من المناطق اليمنية ونزع السلاح بالإضافة إلى إقامة توازن قوي جديد واستعادة المبادرات السياسية والأمنية والبدء في حوار بناء من أجل إعادة تقييم الأمن القومي العربي.[3]

وتمثلت ضرورة إخماد التمرد الحوثي في تقديم الدعم إلى الجيش الوطني اليمني من طرف قوى خارجية، حيث قامت السعودية والإمارات العربية بتزويد المقاتلين اليمنيين المؤيدين لحكم عبد ربه منصور هادي بكميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة والعربات المدرعة عبر المناطق المحررة في عدن، بالإضافة إلى تدريب الجيش الوطني اليمني عسكريا من أجل المواجهة والتصدي للهجومات التي يشنها الحوثيين، بالإضافة إلى تقديم الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات من خلال تفعيل جهاز استخبارات يعمل على رصد الأحداث الحاصلة في اليمن بالإضافة إلى تزويد الطائرات المقاتلة بالوقود وتقديم مساعدات طبية لفرق الطائرات المصابة.[4]

---

[1]- أحمد موسى طلعت، مرجع سابق، ص. 141.

[2]- عويد القومي، صحيفة سبق الالكترونية، الرياض، 2015، تم التصفح في 23 أفريل 2018 على الساعة 7:00، عن الموقع الإلكتروني: http://sapq.org/kty yu8.

[3] - غسان شبانة، عملية عاصفة الحزم، الأهداف المخاطر في 22 أفريل 2015 ، تم التصفح في 23 أفريل 2018 على الساعة 6:50، عن الموقع الإلكتروني: http:// studies-aljazeera.net .

[4]- ألكسندر متريسكي، مرجع سابق، ص. 03.

الجدول رقم (02): جدول يوضح التبرعات المعلنة لنداء الأمم المتحدة الإنساني لليمن (2018)

الدولة	التبرعات (مليون دولار)
المملكة العربية السعودية	500.0
الإمارات العربية المتحدة	500.0
الكويت	250.0
المملكة المتحدة	239.7
المفوضية الأوربية	132.7
الولايات المتحدة الامريكية	87.00
صندوق الامم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ (CERC)	50.00
ألمانيا	40.70
اليابان	38.80
دول أخرى	161.0

المصدر: ترجمة الباحثة عن:

Jeremy M.Sharp, « Yemen : Civil War And Regional Intervention », CRS Repport, 12 April 2018, p 10, On :https://fas.org/sgp/crs/mideast/R43960.pdf

و الجدول المبين أعلاه يوضح حجم التبرعات المعلنة لنداء الامم المتحدة الإنساني لليمن لعام 2018م، حيث يلاحظ بأن الدول الخليجية تعتبر المساهم الأكبر في هذه التبرعات لتأتي بعدها المملكة المتحدة و المفوضية الأوروبية وغيرها من الدول الأخرى.

– بالإضافة إلى تدمير الصواريخ الباليستية وإسكات وسائل الدفاع الجوي، وتدمير مخازن الذخيرة والوقود، واستهداف تحركات القوات الحوثية وقطع خطوط الإمداد بالمساعدات الخارجية لها، واستهداف تجمعات الميليشيات الحوثية جنوب السعودية.[1]

– إيقاف التدخل الإيراني في شؤون المنطقة وقطع إمداداتها للجماعة الحوثية والذي يعتبر كرد من السعودية ودول الخليج على عدم سماح لإيران بتطويق المنطقة الخليجية باستراتيجيتها وأن الدول لن تسمح لها بتطبيقها.[2]

وقد كان من أهم المخرجات التي أفرزتها القمة العربية " قمة شرم الشيخ" ال 26 في 29 مارس 2015 في مصر: إنشاء قوة عربية عسكرية لحماية المنطقة من التهديدات الداخلية المتمثلة في الفواعل من غير الدول كتنظيم الدولة "داعش".

– تعزيز القوة العسكرية الكامنة للسعودية وبالتالي قدرتها على التعامل مع القضايا التي ستحدث لاحقا في المنطقة العربية[3].

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة اليمنية على مجلس التعاون الخليجي ومستقبل الأزمة في اليمن

لقد مثلت الأزمة اليمنية عبئا كبيرا على كاهل دول مجلس التعاون الخليجي وذلك نتيجة للتحولات والتغيرات التي طرأت عليها منذ 2011م مازاد من تفاقمها وتصعيدها بشدة، الأمر الذي جعل مجلس التعاون لدول الخليج العربي يستنفر في المنطقة لعدة اعتبارات أهمها حماية الأمن القومي الخليجي قبل كل شيء، ومجلس التعاون بصفته المعني بتحمل مسؤولية اليمن وتسوية الأوضاع فيها فقد أثرت عليه الأزمة وبصفة خاصة على الدول الأعضاء المجاورة لحدود اليمن ونتيجة لتطور الأحداث وديناميتها فإن مستقبل الأزمة في اليمن مرهون بثلاث سيناريوهات مرجحة لأن تسير عليها هذه الأزمة.

---

[1]- أحمد موسى طلعت، مرجع سابق، ص 139.

[2]- غسان شبانة، موقع سابق، عن الموقع: http:// studies-aljazeera.net

[3]- سيف الهرمزي،"عاصفة الحزم تداعياتها الإقليمية على المنطقة العربية"في 5جوان2015تم التصفح في 23أفريل2018على الساعة 6:46،عن الموقع الإلكتروني: http//www.sasapost.com.

.

المطلب الأول: تداعيات الأزمة اليمنية على المجلس التعاون الخليجي

الفرع الأول: التداعيات السياسية والأمنية

تختلف الانعكاسات السياسية للأزمة اليمنية على مجلس التعاون الخليجي من دولة إلى أخرى؛ فمع تطور الأحداث في اليمن خاصة استيلاء الحوثيين على العاصمة صنعاء وهو ما أثر في المجلس وأضعف همته ككتلة خليجية موحدة، الأمر الذي دفع بقادة الدول الأعضاء في المجلس بمحاولة امتصاص الموجات الثورية في المنطقة تفاديا للاضطرابات العمالية والحركات الاحتجاجية والتظاهرات من خلال التنمية الاقتصادية والقيام بإصلاحات سياسية، ومكافحة الفساد الإداري والعمل بمبدأ سيادة القانون، حيث قامت الإمارات العربية المتحدة بإجراء عملية انتخابات غير مباشرة للمجلس الوطني للاتحاد الإماراتي الذي عملت فيها بتوسيع قاعدة المصوتين وذلك في سبتمبر 2011م، في حين قامت عمان أيضا بالقيام بإصلاحات سياسية وذلك استجابة للاحتجاجات الشعبية في 2011م و2012م، بالإضافة إلى مبادرة السعودية بخطوة مهمة والتي تمثلت في منح المرأة السعودية حق التصويت في الانتخابات البلدية والتي قررت إجراءها في 2015م وذلك بالرغم من أنها دولة محافظة.

كما أن الفراغ الأمني الذي أصبحت تعيشه اليمن أعطى انعكاسه هو الآخر على مجلس التعاون الخليجي، فقد برزت مخاوف لدى الدول الأعضاء فيه من فقدان السيطرة على مضيق هرمز وخليج عدن ومضيق باب المندب وتحول منطقة الخليج العربية إلى مناطق تنفيذ العمليات الإرهابية من القرصنة البحرية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مخاوفهم من قيام مجموعة من القراصنة بمهاجمة ناقلة نفط كويتية في خليج عدن سنة 2015م وبالتالي عودة ظاهرة القرصنة البحرية إلى الجزيرة العربية وتمركزها في المنطقة.[1]

– تنامي النفوذ الإيراني في جنوب الجزيرة العربية وذلك من خلال دعمها للجماعة الحوثية وتقديم الدعم لها سياسيا وماليا وإعلاميا، وانطلاقا منه أصدر وزراء الخارجية دول مجلس التعاون الخليجي بيانا يعتبرون فيه ما جرى في اليمن انقلابا على السلطة الشرعية في اليمن، الأمر الذي اضطر بمجلس التعاون إلى القيام بعمليات في محاولة منه للسيطرة على مجريات الأحداث في

[1]- عمر صبحي، تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ 2011، المركز الديمقراطي العربي، في 7 جانفي 2015 تم التصفح في مارس 2018 على الساعة 8:29، عن الموقع الإلكتروني: http://democratik.de.

صنعاء إلا أن قوة الحوثيين المتنامية من خلال الدعم الإيراني المقدم لهم بشكل مستمر ومتواصل تضع المجلس في وضع العاجز أمامها، فإيران تسعى جاهدة إلى التأثير في توازنات القوى الإقليمية وذلك للظهور في المنطقة كقوة إقليمية وحيدة ومحركة لكل مجرياتها عن طريق اتباع خطوة اللعب على الوتر الطائفي من أجل تحريك القوى الشيعية في المنطقة.[1]

فطهران بذلك تتحكم في معابر التجارة الدولية المتمثلة في السيطرة على مضيق باب المندب ومعبر مضيق هرمز بما فيها النفط الخليجي، كما أن السعودية والإمارات العربية يتلقون التهديد الإيراني عبر إطلاق الحوثيين الصواريخ الباليستية باتجاه المدنيين تلك الصواريخ التي سلمتها إيران لهم.[2]

– التأثير في العمق الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي وذلك من خلال سيطرة الحوثيين على مضيق باب المندب لما له من أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي حيث يعتبر المضيق من أهم الممرات المائية في العالم والذي يربط بين البحر الأحمر وخليج عدن، والذي يزيد أهميته ارتباطه بقناة السويس وممر مضيق هرمز، بالإضافة إلى كونه الطريق البحري الرئيسي لحركة النفط في منطقة الخليج العربي.

– انتشار ظاهرة الإرهاب وتفاقمها في المنطقة وذلك من خلال احتدام الصراع وشدته بين القاعدة في اليمن و جماعة الحوثيين، فسيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء أدى إلى تصاعد وتفاقم خطر ونشاط تنظيم القاعدة ، وأعطى الصراع وعملياته الإرهابية بعدا عقائديا الأمر الذي أدى إلى تطور الأوضاع وخروجها عن السيطرة، وانتشار مواجهات عديدة ومتشابكة في اليمن وذلك من خلال مواجهة التنظيم مع الحوثيين والمواجهة مع الحكومة اليمنية من جهة أخرى، وتطور وتفاقم هذا الوضع سيؤدي بالضرورة إلى تعميق مشكلة الإرهاب ومخاطره التي تنتج عنه في منطقة الخليج العربي، وذلك باعتماد زيادة أماكن التوتر والصراع وتوسيعها وجذب الجهاد بين العمليات الاشتباكية من جهة أخرى.[3]

[1]- إبراهيم منشاوي، خيارات مجلس التعاون الخليجي اتجاه الأزمة في اليمن، موقع سابق.
[2]- منى سلمان، التداعيات الإقليمية للأزمة اليمنية بعد مقتل صالح، موقع سابق.
[3]- إبراهيم منشاوي، موقع سابق.

– تهديد أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي، فبعد نجاح الحوثيين والأطراف الموالين لهم في الحفاظ على المناطق التي استولوا عليها من شأنه تغيير معادلة التيارات الطائفية في المنطقة الخليجية، وصعود الشيعة بقوة في اليمن يجعل دول مجلس التعاون الخليجي ضمن أولويات وأهداف الحركة الحوثية المدعومة من طرف إيران، فعدم استقرار اليمن واستيلاء الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء والسيطرة عليها يترتب عليها آثار جيوسياسية واقتصادية على مجلس التعاون الخليجي ككتلة موحدة تعمل لصد التهديدات الخارجية في منطقة الخليج العربي والعمل على تحقيق التكامل والاندماج بين الدول الأعضاء، حيث يعتبر اليمن وانطلاقا من موقعه الجغرافي والمتحكم في ممر تجارة مجلس التعاون الخليجي مع الدول الغربية، كما أنه يمثل حاجز يمنع مرور التنظيمات الإرهابية والهجرة غير الشرعية إلى دول المجلس، وبالتالي فالأزمة اليمنية ونتيجة لخروج الأحداث عن مجرياتها فقد أثرت على الاقتصاد الخليجي الغربي، حيث يرى "أنتوني كورديسمان" الخبير الأمريكي في شؤون منطقة الخليج العربي بأن الموقف الإيراني تجاه اليمن يمثل محاولة إيرانية للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة وخلق حالة من التوتر الإقليمي المستمر.[1]

– إحداث شرخ كبير في هيكلية مجلس التعاون وعمله ككتلة، فتباين وجهات النظر بين أعضاء دول المجلس بخصوص الأزمة في اليمن أدى إلى نشوب صراعات داخلية خاصة بين المملكة العربية السعودية التي تدعم النظام الحاكم وتعمل على إثبات شرعيته والمحافظة عليها، ودولة قطر التي تدعم الانقلابيين وتقف معهم وتحاول جاهدة إعطاءهم الحق في التغيير والتعبير عن الرأي، حيث نشأت الأزمة الدبلوماسية بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي في 2017م أين سحبت كل من السعودية والبحرين والإمارات سفراءها من الدوحة في مارس2014م والتي تم معالجتها من خلال التدخل النشط الذي قامت به الكويت إلا أنه تأزم الوضع أكثر في 2017م نتيجة لتداعيات الأزمة اليمنية ونقل عبئها على دول المجلس، الأمر الذي أدى بالمملكة السعودية إلى البحث عن

[1]- إبراهيم منشاوي، الموقع نفسه.

شركاء جدد من خارج الدائرة الخليجية للنهوض بالمجلس ودوره الذي يكاد يختفي بسبب التشتت والتشرذم الداخلي للمجلس هذا الأمر الذي يتعارض مع المبادئ المتفق عليها في إنشاء المجلس.[1]

الفرع الثاني: التداعيات الاقتصادية

لقد تأثرت المشروعات الاستثمارية الخليجية في اليمن والتي تقدر قيمتها ب 70٪ من حجم الاستثمارات الأجنبية، حيث توقف أكثر من 100 مشروع استثماري خليجي نتيجة الاضطرابات الأمنية والسياسية في اليمن بالإضافة إلى وجود مجموعة من المستثمرين الخليجيين الذين لا يستطيعون سحب استثماراتهم في اليمن، في الوقت الذي تتعرض فيه مشروعاتهم للنهب والسرقة من طرف المتمردين والانقلابيين ما سيلقي عبئا آخر على دول مجلس التعاون يتمثل في التهديدات الاجتماعية المتمثلة في الهجرة غير الشرعية نحو دول الخليج وذلك نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي في صنعاء وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.

فالعمليات العسكرية التي قام بها مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية عند ميليشيات الحوثي في اليمن أثرت وبشكل كبير وسلبي على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، ونتيجة لذلك تراجعت الأسهم في هذه الدولة وبالأخص في السعودية حيث انخفض المؤشر الرئيسي للسوق السعودية بنسبة 5٪[2].

بالإضافة إلى المساعدات والتعويضات التي قدمها المجلس للدول المشاركة في العمليات حيث تعهدت دول مجلس التعاون في مؤتمر شرم الشيخ في 2015 م بتقديم 12.5 مليار دولار للقاهرة على شكل استثمارات ومساعدات، و وضع الودائع في البنك المركزي المصري، في حين تقدر المساعدات المقدمة إلى الأردن والمغرب والسودان بحوالي 5.5 مليار دولار، بالإضافة إلى قيام المملكة العربية السعودية بزيادة حجم إنفاقها العسكري ليصل أكثر من مليار دولار في فترة 2015م وبذلك تشكل أكبر ميزانية عسكرية في العالم بعد ميزانيتي الولايات المتحدة الأمريكية والصين.[3]

---

[1]- محمد الرميحي، "مجلس التعاون الخليجي في مواجهة أسئلة التغيير الحتمي،" ع 210، (مجلة السياسة الدولية، 2017)، ص- ص .95.94.

[2]- دول الخليج قادرة على مقاومة التداعيات الاقتصادية في 27 مارس 2015، تم التصفح في 14 ماي 2018، على الساعة 7:01، عن الموقع الإلكتروني: http://alarab.co.uk.

[3]- عمرو صبحي، موقع سابق.

– الزيادة التي قام بها الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" للمملكة العربية السعودية في 20 ماي 2017م، والتي تم فيها بحث العلاقات بين البلدين والسبل المؤدية لتعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات، بالإضافة إلى بحث مستجدات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط الذي يعتبر منطقة حيوية ومهمة للمصالح الأمريكية.[1]

وقد تلقى الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" استقبالا حافلا من قبل المملكة العربية السعودية، كما تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات المشتركة التي بلغت حوالي 34 عقدا بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 380 مليار من بينها 110 عقود تسلح تهدف إلى مواجهة التهديدات الإيرانية على طول الحدود السعودية، بالإضافة إلى تعزيز قدرات المملكة في المساهمة في عمليات مكافحة الإرهاب في المنطقة، ما يخفف من الثقل الملقى على القوات الأمريكية في تنفيذ تلك العمليات.[2]

وفي 21 ماي 2017م عقدت قمة خليجية أمريكية في مركز الملك عبد العزيز للمؤتمرات في الرياض بمشاركة الرئيس الأمريكي وقادة دول مجلس التعاون الخليجي والتي تناولت السياسات المشتركة والتعاون بشأن مسائل إقليمية والتحديات الأمنية التي تواجه المنطقة.[3]

المطلب الثاني: مستقبل اليمن في ظل الأزمة الراهنة

توجد عدة مسارات محتملة للأزمة في اليمن، وذلك بسبب تغير الأحداث فيها وتطورها خاصة مع وفاة الرئيس المخلوع "علي عبد الله صالح" الذي غير من موازين الصراع، حيث أنه يمكن وضع سيناريوهات مختلفة ومتنوعة لمعرفة اتجاه المسارات بخصوص الأزمة في اليمن تتمثل في:

الفرع الأول: السيناريو الخطي و استمرار الوضع القائم

وهو سيناريو الحفاظ على الوضع القائم وذلك بمواصلة وتيرة الصدام والصراع بين الطرفين (المعارضة والسلطة) دون تغير في المواقف والنتائج وتبقى الأقاليم في اليمن في حالة صدام مباشر ومستمر، حيث يسعى كل طرف للحفاظ مع مواقفه والتشدد لها والتحكم في المناطق

[1]- ترامب بالسعودية، موسوعة الجزيرة في 21- 05 – 2017، تم التصفح في 06- ماي 2018، على الساعة 12:26، عن الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net.

[2]- حصاد اليوم الأول لزيارة ترامب للسعودية في 21-05-2017، تم التصفح في 06 ماي 2018، على الساعة 12:20 عن الموقع الإلكتروني: http://m. france 24.com.

[3]- ترامب بالسعودية، موسوعة الجزيرة، موقع سابق.

المسيطر عليها وحمايتها والتصدي لأي تدخل خارجي تجاه تلك المناطق، فالحوثيون يحاولون السيطرة على المناطق المهمة التي تساعدهم على تحقيق أهدافهم ومطالبهم عن طريق تلقي الدعم الدائم والمستمر من إيران المادي والمعنوي، هذه الأهداف المتمثلة في إسقاط النظام اليمني والسيطرة عليه وعلى البلاد كافة، وبذلك يكون اليمن دولة حوثية– إيرانية في حين تقوم القوات الموالية للنظام بمواصلة عملياتها العسكرية ضد الحوثيين ومحاولة استرجاع المناطق التي سيطروا عليها، ومن المتوقع أن تأخذ الأزمة التي يعيشها اليمن منحى اشتباكات صراعية متضادة ذات اتجاهات متعاكسة من كلا الطرفين (طرف المعارضة في الشمال، وطرف السلطة في الجنوب)، فهذا السيناريو يرجح استمرار الوضع الراهن، وعدم ترجيح الكفة لطرف على طرف حيث أن كل جهة تسعى لمواجهة الجهة الأخرى وتحقيق مكاسب لها.[1]

فقد أنتجت حالة عدم الاستقرار في اليمن حالة من الفوضى العارمة في البلاد والتي من الممكن أن تقود إلى حرب أهلية معلقة بصراع طائفي لن ينتهي، هذه الحالة يتخللها غياب الدولة ومؤسساتها في اليمن من خلال بروز حالة اللاأمن في لادولة في صنعاء، و عدم قدرة أي طرف في السيطرة على الأوضاع في اليمن مع زيادة كثافة العمليات الهجومية وانتشار السلاح والجماعات المسلحة في كل أنحاء الدولة مع انهيار المؤسسة العسكرية اليمنية.

فاليمن يعيش حالة من عدم القدرة على التوصل لحلول ترضي جميع الأطراف، بالإضافة إلى تداخل الأبعاد الإقليمية والدولية في الأزمة خاصة الطرفان السعودي والإيراني، فالسعودية لن تقبل بقيام دولة يقودها الحوثيون الشيعة التابعين لإيران على حدودها كما أن إيران لن تقبل بفقدان نفوذها في اليمن عن طريق الحوثيين وإنجازاتهم.[2]

فالإبقاء على حالة الحصار والقصف ومحاولات التقدم العسكري والذي يمثل استنزاف للقوى المشاركة في المواجهة، وتعاظم لخسائرها المادية والبشرية والتي بدأت تظهر في مؤشرات الاقتصاد السعودي المتهاوي في مقابل زيادة الضغط على الاقتصاد اليمني وزيادة الخسائر البشرية في

[1]- ألكسندر مترسكي،" الحرب الأهلية في اليمن، صراع منعقد وآفاق متباينة"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص .ص، 13.12.

[2]- الأزمة اليمنية وتداعياتها المستقبلية، في 03 فيفري 2015 على الساعة: 01:20، تم التصفح في 08 ماي 2018 على الساعة 07:07 عن الموقع الإلكتروني: http://www.agseg.org .

صفوف المدنيين وتدمير البنى التحتية والاقتصادية للدولة وسعي الطرفين إلى تحقيق انتصارات ميدانية باستعمال مختلف الطرق والوسائل.[1]

فهذا السيناريو يرجح استمرار الفوضى التي يعيشها اليمن، وتمدد الاشتباكات والمناورات مع قوات الحوثيين في المحافظات اليمنية وذلك في ظل الفراغ السياسي والأمني الذي يعيشه، وتصفية الحسابات بين الأطراف الداخلية التي تتصارع فيها المصالح والتوجهات على أساس المواقف المختلفة وانفجار الغضب الشعبي في مواجهة الأوضاع المزرية التي يعيشها، واستمرار المواجهات الحاسمة التي يقوم بها التحالف العربي وذلك عبر خطة عسكرية محكمة وذلك بالتنسيق مع كافة القوى الوطنية اليمنية بالاشتراك مع قوات حزب المؤتمر الشعبي في سعيها لفتح جبهات جديدة لدخول العاصمة اليمنية صنعاء وتحريرها من قبضة الميليشيات الحوثية.[2]

الفرع الثاني: السيناريو الإيجابي و التغير نحو الأفضل

فعلى الرغم من الضعف الظاهر لهذا السيناريو إلا أنه قد تنجح مفاوضات السلام التي تقوم بها أطراف دولية عديدة من أجل حل الأزمة في اليمن، والقضاء على مسبباتها قد تصل إلى نتيجة تتمثل في وقف إطلاق النار وعقد اتفاقات سلام تحافظ على وحدة اليمن واستقرار الأمن فيه، والذي سيتم إما نتيجة لاعتماد أسلوب دبلوماسي فعال ذو مهارة وخبرة في حل الأزمات والصراعات الدولية أو تتويج عمليات إعادة الأمل بالنجاح في إعادة "عبد ربه منصور هادي" إلى الرئاسة، في مقابل استلام الانقلابيين الحوثيين وقوات صالح الداعمة لهم وقبولهم بهادي رئيسا لهم وإحياء الحوار السياسي الوطني الداخلي للبلاد وتطبيق دعائمه وأسسه، فعملية المصالحة وتوافر الأمل باستقرار دائم ومستمر من المحتمل أن يوجد بعثة دولية لحفظ السلام في المنطقة.[3]

فهذا السيناريو يرى بإمكانية إيجاد أرضية اتفاق وسلام بين السلطة والمعارضة تسعى إلى تجاوز الوضع السيء الذي كان اليمن يعيشه والعمل من أجل يمن آمن ومستقر يخلو من الخلافات الداخلية والاضطهاد الذي يمارسه الحكام على الشعب، والعمل بحوار سياسي واسع

[1]- "سيناريوهات حل الأزمة اليمنية بعد استحالة الحسم العسكري"، في 04 ديسمبر 2016، تم التصفح في 08 ماي 2018، على الساعة 6:56، عن الموقع الإلكتروني: http://www.alwahdah .

[2]-" سيناريوهات ترسم مستقبل اليمن: السعيد أو التعيس" ، تم التصفح في 08 ماي 2018، على الساعة 6:43، عن الموقع الإلكتروني: http://www.alghad.kv .

[3] Jamison Boley And Others, A Conflict Overlooked : Yemen In Crisis, (Conflict Risk Diagnostic , 2017), P 04.

المجال يجمع كل الجماعات المحلية الأساسية التي تعتبر أطراف مهمة في النزاع والتي لها وزن فعال في تغيير مجريات الأحداث نحو الأفضل، بالإضافة إلى تشكيل مجالس محلية بحيث يعمل القانون اليمني على توفير إطار يسمح للجماعات المحلية بالتعبير عن مطالبها ورغباتها بأساليب حضارية منظمة وبناءة بعيدة عن اللجوء إلى الفوضى والاشتباكات.[1]

فالأوضاع في اليمن أصبحت بحاجة ملحة لحل سياسي أكثر من أي وقت مضى نتيجة للظروف السيئة التي مر بها، حيث تعتبر أسوأ أزمة إنسانية في العالم، وبالتالي من الضروري أن توافق الدول العربية على أهمية الحل السياسي في اليمن بهدف وقف إطلاق النار وبدء مفاوضات سلام سياسية تستدعي تقديم تنازلات متبادلة من كلا الطرفين لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة والقضاء على الاشتباكات الدائمة والمستمرة بين أبناء الشعب الواحد، هذه المفاوضات تعمل على تحقيق العدالة السياسية والاجتماعية تقوم على أسس قانونية تدعم الشرعية السياسية للحكومة اليمنية مع إعطاء فرص للأطراف الأخرى في المشاركة في العملية السياسية بطرق غير مباشرة.[2]

فهذا السيناريو يرجح سير الأوضاع وفق عملية سياسية يكون للحوثيين اليد العليا في صياغة ملامحها، مع وجود سلطة صورية للرئيس "عبد ربه منصور هادي" ويحدث توافق بين الحوثيين والحكومة وبهذا يمثل الحوثيين حزب الله الثاني الذي يدعم إيران في اليمن، الأمر الذي يجعلهم يقفون عرضة في سبيل المملكة العربية السعودية المتنازلة والتي ستدعم اتفاقيات السلام الناتجة عن المفاوضات بالرغم من عدم رغبتها في الوجود الإيراني في المنطقة، وذلك لوقف استمرارية المواجهات والاشتباكات التي أدت إلى سفك دماء الكثير والتي نتج عنها خسائر مادية وبشرية كثيرة أثرت على الاستقرار العام لليمن، فالقوى الدولية تسعى إلى دعم إمكانات الوصول إلى اتفاقيات سلام واستنادا لذلك فهي تعمل على ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على جميع القوى السياسية والاجتماعية في اليمن بهدف الدفع بهم إلى الالتزام بعملية تحول سلمي

[1]- بيتر سليسبري، "الأزمة اليمنية مسارات التسوية السياسة والتحديات المستقبلية"، (المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،2016) تم التصفح في 08 ماي 2018، على الساعة 06:20، عن الموقع الإلكتروني:
http://futur euae.co m.

[2]- نانيس عبد الرزاق فهمي،"أفق التسوية وسيناريوهات الأزمة اليمنية"، ع 47859 ، (مجلة الأهرام، 2017)، تم التصفح في 07 ماي 2018، على الساعة 6:39، عن الموقع الإلكتروني: http://www.ahra?.org.eg.

للسلطة في البلاد وذلك في سعي منها للحفاظ على التجارة العالمية ودعم أواصر الأمن والسلم الدوليين.[1]

يذهب هذا السيناريو إلى وجوب إقامة مواءمات داخلية بين الأطراف المعنية بالأزمة بهدف التوصل إلى صياغة وضع نهائي يحقق مصالح كافة المجموعات، بحيث يجب أن يقدم فيها كل طرف تنازلات تضمن له الحصول على امتيازات في المقابل، فهذا السيناريو يستند في العموم على وجود افتراض تقاسم طرفي الصراع للسلطة من خلال صياغة جديدة توضح ذلك تدعوا إلى إنهاء الاشتباكات والمواجهات العنيفة القائمة والتي تهدد الأمن الداخلي والإقليمي والدولي وعقد اتفاقات سلمية، فالقدرة على تحقيق المصالحة السياسية والتوافق بين الأطراف تتم بانسحاب الحوثيين من العاصمة صنعاء في مقابل احتواء الحكومة للتأثيرات المترتبة عن الأحداث التي حصلت في اليمن للتقليل من آثارها على الداخل اليمني أكثر.[2]

الفرع الثالث: السيناريو السلبي و الاتجاه نحو الأسوأ

نتيجة لديناميات الأحداث الصراعية في اليمن، فإن هذا السيناريو يرجح إمكانية وفرص تطور الأوضاع في اليمن وتصاعد حدتها لمستويات أعلى على اعتبار اليمن وحدة سياسية لا تتوقف فيه الحرب، تنشأ فيه هجمات متواصلة ومستمرة متضادة، بحيث يسيطر كلا الطرفين على مناطق نفوذ لهما تساعدهما على زيادة قوتهما في مواجهة بعضهما البعض، وذلك استنادا لنجاح العمليات التي يقوم بها سواء المتمردين أو النظام وتحقيق مكاسب أو تلقي الخسائر نتيجة لفشل هذه العمليات ،الأمر الذي يؤدي إلى تغير خريطة السيطرة على المناطق والأراضي من فترة زمنية إلى أخرى، حيث أدت الصراعات المشحونة الدائمة والمستمرة بين الحركة الحوثية وحلفائها والقوات الموالية للرئيس " هادي" في مدن كبرى ومهمة في المنطقة ذات وقع استراتيجي مثل: "عدن وتعز" إلى نتائج متباينة بالنسبة لكلا الطرفين، فقد تمكن الحوثيون في عام 2015م من السيطرة والاستيلاء على الأراضي اليمنية شاسعة المساحة من أجل الاستيلاء على عدن، بالإضافة إلى

[1]- تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ " 2011" ، المركز الديمقراطي العربي، في 07 جانفي 2018، تم التصفح في 20 مارس 2018، على الساعة: 08:29، عن الموقع الإلكتروني: http:// domocraticac. de.

[2]- إبراهيم منشاوي وأحمد عبد التواب، "سيناريوهات وخيارات الصعود الحوثي ومستقبل أمن دول مجلس التعاون الخليجي"، في 16 نوفمبر 2014، على الساعة 10:57، تم التصفح في 15 ماي 2018، على الساعة6:27 ، عن الموقع الإلكتروني: http://www.agseg.org.

سيطرتهم على قاعدة " العتد" الجوية التابعة لمدينة " لحج " في مقابل ذلك تأتي النجاحات التي شهدتها مقاومة القوات الموالية للرئيس هادي في استعادة واسترجاع سيطرتها على جزء كبير من المنطقة بهدف الحفاظ على الشرعية السياسية في اليمن.[1]

تمكن جيش الرئيس" هادي" والقوات الموالية له من استعادة مدينة "المخا" غرب محافظة "تعز" وفرض السيطرة الحكومية عليها وعلى مينائها الاستراتيجي الأمر الذي يعني قطع شريان إمداد رئيسي للحوثيين وحلفائهم، بالإضافة إلى السيطرة على قطاع من الطرق والمواقع الجبلية المحيطة بمدينة " صرواح " التي كان الحوثيون يتمركزون فيها، هذه المواقع التي تشهد مواجهات عنيفة وشديدة بين الطرفين في محاولة الحركة الحوثية على استعادتها.

كما تمثل الصواريخ الباليستية بالنسبة للحوثيين السلاح المضاد لطائرات القوات الموالية لهادي والتي لعبت دورا كبيرا في تصعيد المواجهة واستمرارها، لذلك يفترض أن تقابل بوسائل مكافحة من قبل الطرف الآخر تحد من مواصلات استلهامها لمقومات الدولة اليمنية ومؤسساتها.

ويقوم هذا السيناريو على احتمال استمرار تهديد الصواريخ على تطوير القدرات الصاروخية والقوى الأخرى المساعدة على تنفيذ هذه الصواريخ والتشبث بالأراضي المسيطر عليها والسعي لاسترجاع الأقاليم المحررة التي تواجه التصدي من قبل قوات الجيش الوطني والقوات الموالية له.

فهذا السيناريو يأخذ منحى دولي أوسع وأشمل حيث تخرج معه الأحداث من قبضة دول التحالف العربية لتعطي فرصة التدخل الخارجي الدولي.[2]

كما أن تصاعد حدة المواجهات قد يرجح الكفة لصالح الحوثيين بتفوقهم على السلطة وارتسامهم لمعالم دولة حوثية في اليمن، وذلك نتيجة التمدد والتمركز في العديد من المدن المهمة خاصة سيطرتهم على العاصمة اليمنية صنعاء والذي أعطى لهم فرصة التحكم والسيطرة على

[1]- ألكسندر مترسكي، مرجع سابق، ص. ص ،12.11.

[2]- علي الذهب،" ميزان القوى العسكري في اليمن: التحولات والسيناريوهات"،(د ب ن، مركز الجزيرة للدراسات، 2017،)ص- ص ، 4- 11.

البلاد كاملة، بالإضافة إلى تلقيهم الدعم الإيراني في قيامهم بالهجومات التي يوجهونها على السلطة وحلفائها.[1]

واستنادا إلى القوات العسكرية التي يمتلكها الحوثيون وذلك على مدار سنوات الحرب التي قامت بينهم وبين الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، بالإضافة إلى قدرتهم على الاستيلاء على الأسلحة ومدن كثيرة ومتنوعة من البلاد، فإن الحركة ستكون لديها القدرة على تقديم وتوجيه ضربات متتالية وشديدة للنظام والقوات الموالية له، وقد تستطيع الاستيلاء على اليمن بأكمله والتحكم في الثروات السياسية في البلاد في مقابل ذلك نجد قوات التحالف التي تسعى إلى دعم الشرعية السياسية في اليمن وتقديم المساعدات بكل أنواعها للحكومة اليمنية والتي قد تستطيع أن تحد من التوسع الحوثي وإعطاء الشرعية للحكومة اليمنية في استلام زمام الحكم في اليمن.[2]

فهذا السيناريو الذي يرجح تصاعد وتطور الأحداث في اليمن وتفاقمها وميولها عن القدرة في التحكم والسيطرة، يرى بأنه قد تكون هناك مغذيات خارجية تساعد على تأزم الوضع أكثر واتجاهه نحو مستويات أكثر تعقيدا مما يصعب إمكانية حل الأزمة وتفادي نتائجها، فبالنسبة للسعودية وإيران يعتبر اليمن مركز للحرب بالوكالة بينهما حيث تسعى السعودية في محاولة منها من الاستفادة من العداء الأمريكي المتجدد تجاه إيران ومواجهة النفوذ المتنامي لمنافستها الطويلة الأجل مع جيرانها الأضعف، بالإضافة إلى مضاعفة جهودها في حشد أكبر عدد ممكن من حلفائها السنين الذين يتفقون معها ضد إيران الشعيية، واليمن يعتبر المكان المرجح للسعودية حتى تتمكن من مواجهة إيران والحد من وجودها الإقليمي في المنطقة؛ في حين نجد إيران تسعى هي الأخرى إلى التدخل في الشأن اليمني عن طريق تقديم الدعم الكامل للحوثيين وتزويدهم بالأسلحة والمعدات العسكرية، فالحوثيين يمثلون إيران في اليمن وبالتالي فالمواجهات القائمة بين المعارضة والسلطة هي في الأساس مواجهات بين إيران والدول الخليجية عامة، والسعودية خاصة.[3]

---

[1]- أحمد عدنان الميالي،" مستقبل اليمن بعد صالح، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية،" 2017 على الساعة 6: 38، تم التصفح في 01 ماي 2018، على الساعة 06:38 ، عن الموقع الإلكتروني: http:// mcsr.net.

[2]- "ندوة الأزمة اليمنية الراهنة وتعقيداتها وسيناريوهات المستقبل"، مركز الجزيرة للدراسات ، تم التصفح في 02 ماي 2018، على الساعة 11:19 عن الموقع الإلكتروني: http:// studies.aljazeera.net.

[3]- "مستقبل الصراع اليمني عقب مقتل صالح"، في 09 ماي 2018 على الساعة 08:30، تم التصفح في 08 ماي 2018 على الساعة 06:33 عن الموقع الإلكتروني: http://mobile.almoshahad-alsamany.

التدخل الإيراني في المواجهات واضح وذلك عبر تقديم دعم تسليح نوعي ومتطور للحوثين والذي قد يشمل مشاركة قوات من الحرس الثوري الإيراني إذا استدعى الأمر، ونتيجة لهذه التطورات قد تحدث مواجهة ساخنة بين السعودية وإيران لا يمكن احتساب مدى خطورتها أو الخسائر التي تؤدي إليها الأمر الذي يؤدي إلى استدعاء تدخل دولي.[1]

في هذا السيناريو سيكون التصعيد العسكري المسار السائد في المرحلة القادمة من الأزمة في اليمن بحيث تسعى القوات الحكومية إلى استفادة كل المناطق والأقاليم التي استولى عليها الحوثيون وبدعم من التحالف العربي، كما أن الانكماش الذي أصاب الحركة الحوثية من جراء الحملات العسكرية التي قام بها التحالف العربي تصب في صالح قوات الجيش الوطني الموالي "لعبد ربه منصور هادي"، وإثر ذلك ستتجاذب الأزمة دعوات للتسوية السياسية والتصعيد العسكري، في مقابل ذلك سيحرص الحوثيون على إثبات تماسكهم عسكريا لمواجهة الحملة العسكرية ضد مواقعهم بتصعيد مماثل.[2]

فاحتمال سيطرة الحوثيين على الحكم في اليمن ممكن، وذلك استنادا لمعايير القوة العسكرية التي يمتلكونها بالإضافة إلى العتاد الكبير من الأسلحة المتطورة والمتنوعة والنجاحات التي قاموا بها باستيلائهم على المنافذ الاستراتيجية والمهمة في اليمن كما أن الشمال اليمني الآن أصبح تحت سيطرة الحوثيين بالكامل.[3]

سيطرة الحوثيين على مرتكزات الدولة اليمنية وأسسها وسعيهم إلى تمثيل إيران في المنطقة وتحكمهم في البلاد من خلال تأسيس حكومة تنفيذية يترأسها أشخاص موالين للزعيم "عبد الملك الحوثي" والتي تدعوا بالأساس إلى دولة شيعية قائمة على نهج الخامنئي الإيراني.

من خلال استعراض السيناريوهات السابقة يمكن ترجيح السيناريو الخطي والذي يحافظ على الوضع القائم في اليمن وذلك نتيجة لـ:

[1]- "سيناريوهات ترس م مستقبل اليمن السعيد أو التعيس"، موقع سابق.
[2]- أشرف الفلاحي، "اليمن السيناريوهات الجديدة"،(البيت الخليجي للدراسات والنشر، 2018)، تم التصفح في 08 ماي 2018، على الساعة 06:47 ،عن الموقع الإلكتروني: http:// Gulf house.org.
[3]- نانيس عبد الرزاق فهمي ، مرجع سابق.

– استمرار المواجهات الحامية والمتشددة بين الطرفين فعند قيام الحوثيين بأي محاولات أخرى للسيطرة على مناطق أخرى من اليمن تقابلها الحكومة بمحاولات لتحرير أماكن استولى عليها الحوثيين.

– نشوب الاشتباكات الثنائية بين الحوثيين والحكومة يؤدي إلى بقاء الأمور على حالها دون حل أو تسوية، فالأزمة في اليمن في استمرار غير معروف المعالم لا كيف يمكن حلها ولا متى تحل.

خلاصة الفصل:

وفي الأخير يمكن الاستنتاج بأنه على الرغم من المحاولات التي قام بها مجلس التعاون الخليجي الرامية لإحلال الأمن والسلم في اليمن وإعادة الشرعية فيها إلا أنها باءت بالفشل، نتيجة لتلقي التصدي من قبل الأطراف التي مازالت ثابتة على قراراتها في المطالبة في التغيير خاصة مع تلقيها الدعم من قبل قوى خارجية ساعدت على مد نفوذها وتوسعه وقد أعطت هذه الأزمة انعكاساتها على مجلس التعاون الخليجي وتكامله كمنظمة إقليمية حيث ألحقت خسائر مادية وبشرية كثيرة بالدول الأعضاء وللمجلس، وأضعفت في اقتصادها كما أحدثت خلل وشرخ في منظومة المجلس وعمله، وذلك انطلاق من اختلاف الآراء والتوجيهات التي اتبعتها كل دولة عضو والتي تناقضت وجهات النظر مع بعضها البعض، فقد نشأت مشاكل داخلية بين الدول الأعضاء خاصة بين قطر الداعمة للحركات التحررية ، والدول الداعمة لنظام الحكم في اليمن.

ويمكن القول بأن للأزمة اليمنية مآلات غير واضحة، فالأحداث التي طرأت عليها صعبت من إمكانية معرفة مساراتها المستقبلية بشكل دقيق وتبقى مرهونة بعلاقات التغير والتطور التي تحكم علاقات التناقض في الداخل اليمني وتجاذبات القوى الإقليمية وحتى الدولية.

الخـــاتـمـة

الأزمة اليمنية حالة متميزة عن الحالات الأخرى التي تعيشها الدول العربية فلقد مر اليمن بمراحل توتر عديدة أثرت على استقرار الأمن فيه وتطور ونمو عجلة الاقتصاد، حيث واجه المجتمع اليمني صعوبات شملت جميع مستويات الحياة وبالأخص تحقيق الاقتصاد الذاتي والعيش الكريم للأفراد وتفجر الأزمة في 2011 م، وأدى تفاقم الأوضاع وخروجها عن السيطرة إذ أن تغير مجريات الأحداث أدى بالسلطة اليمنية إلى طلب الاستعانة والتدخل من الأطراف الأخرى دولية وإقليمية، الأمر الذي حول المجلس التعاون الخليجي من ترخيص التدخل في اليمن وذلك لاعتبارات جغرافية وحتى سياسة واقتصادية وأمنية.

تم من خلال الدراسة الإجابة عن الإشكالية المتمحورة حول مدى فعالية و نجاعة مؤسسات مجلس التعاون الخليجي في إدارة الأزمة في اليمن و في محاولة إثبات الفرضيات التي تم صياغتها، حيث خلصت الدراسة إلى أن هذه الفعالية مازالت محدودة و محكومة بالكثير من المتغيرات في الدخل اليمني و الخارج على حد سواء و التي مازالت تحكم مستقبل الأزمة، و تم التوصل إلى النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

– اليمن دولة عربية تعيش أوضاع اقتصادية وسياسية وأمنية مزرية نتيجة للتوقف للاستقلال السلطة الحاكمة وذلك مند التوحيد اليمنيتين الشمالي والجنوبيين 1990م، الأمر الذي أدى بالشعب اليمني إلى القيام بثورة تتغير الوضع في اليمن في 2011م والقضاء على مؤشرات الفقر والظلم وتحقيق العدالة الاجتماعية بعد أن استمد أمله في نجاحها من الثورات السابقة في الدول الأخرى وما حققته من نجاحات على الأقل نسبية.

– تعتبر الحركة الحوثية من أهم الفواعل المكونة للأزمة اليمنية وذلك نتيجة لقيامها بأدوار أثرت على الأزمة ومساراتها.

– التغذية الخارجية للأزمة اليمنية عن طريق تقديم إيران الدعم للحوثيين بمختلف أنواعه ساعد على تصعيد الأزمة واحتدام الصراع أكثر بين الحوثيين الذين استطاعوا السيطرة والاستيلاء على العاصمة اليمنية صنعاء إضافة إلى معظم المدن اليمنية الأخرى وبين الحكومة اليمنية التي تسعى

إلى مجابهة الإنقلابيين وقيامها بعمليات عسكرية بهدف استرجاع لشرعية السياسية في اليمن واسترجاع المدن المستولى عليها.

– أحدثت المبادرة الخليجية لمجلس التعاون الخليجي في أفريل 2011 نجاح عملية الانتقال السلمي للسلطة بتوقيع الرئيس السابق علي عبد الله صالح على استقالته من الحكم والتنازل عليه لصالح نائبه عبد ربه منصور هادي الأمر الذي بشر بإمكانية التحكم في الأوضاع والسيطرة عليها ووضع أرضية للتفاهم بين الحكومة والإنقلابيين.

– العملية العسكرية عاصفة الحزم التي قام بها التحالف العربي بقيادة العربية السعودية وبطلب من الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في أمل منه لكبت الأطماع الإيرانية بتنفيذ حوثي في اليمن على الرغم من أنها حققت نتائج في بدايتها إلا أنها تعرضت لانتكاسة نتيجة لقوة مواجهة وتصدي الطرف الأخر حيث سببت أضرارا وخسائرا للدول الأعضاء في التحالف العربي

– الدور الذي قام به مجلس التعاون الخليجي في إدارة الأزمة اليمنية منذ بدايتها بدا جليا في محاولته من خلال تقديم المبادرة الخليجية والتي أنتجت عدة مراحل في إدارة الأزمة في اليمن، وذلك منذ مرحلة عملية انتقال السلطة إلى غاية مرحلة المؤتمر الوطني اليمني ومخرجاته وصولا إلى عاصفة الحزم التي أعطت منحى أخر الأزمة، لا يعتبر مجلس التعاون الخليجي الطرق الوحيد المتدخل في الأزمة في اليمن والساعي إلى التعامل معها فهناك أطراف دولية أخرى سعت جاهدة من أجل بناء أشرعية السياسة للحكومة اليمنية كالولايات الأمريكية المتحدة و الأمم المتحدة وغيرها من الدول الأخرى التي أيدت المبادرات التي قام بها مجلس التعاون بحيث أصر مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة العديد من القرارات بخصوص اليمن والتي حدث ولو قليلا من توسع النفوذ الحوثي في المنطقة .

– يصعب وضع احتمالات لتقيم الأزمة في اليمن ومعرفة مآلاتها نتيجة لاستمرار الأزمة وتجدد الأحداث فيها.

الملاحـــق

الأمم المتحدة
S/RES/2014 (2011)
مجلس الأمن
Distr.: General
21 October 2011

القرار ٢٠١٤ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٦٣٤، المعقودة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى بياناته الصحفية المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، و ٩ آب/أغسطس ٢٠١١، و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه من الحالة في اليمن،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه،

وإذ يرحب ببيان الأمين العام المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الذي يحث فيه جميع الأطراف على التعاون البناء للتوصل إلى حل سلمي للأزمة الحالية،

وإذ يرحب بمشاركة مجلس التعاون الخليجي، **ويؤكد من جديد** دعم مجلس الأمن للجهود التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي لحل الأزمة السياسية القائمة في اليمن،

وإذ يرحب باستمرار المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، بوسائل منها الزيارات التي يقوم بها المستشار الخاص إلى اليمن،

وإذ يحيط علما بقرار مجلس حقوق الإنسان المتعلق باليمن (A/HRC/RES/18/19)، **وإذ يشدد** على ضرورة إجراء تحقيق شامل ومستقل ونزيه، بما يتماشى والمعايير الدولية، فيما يزعم ارتكابه من اعتداءات وانتهاكات في مجال حقوق الإنسان، ابتغاء تفادي الإفلات من العقاب وضمان المساءلة الكاملة، **وإذ يحيط علما** في هذا الصدد بالشواغل التي أعربت عنها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان،

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يرحب بالبيان الذي أصدره المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ ودعا فيه الرئيسَ صالح إلى التوقيع فورا على مبادرة مجلس التعاون الخليجي وتنفيذها، وأدان استعمال القوة ضد المتظاهرين العزل، ودعا إلى ضبط النفس والالتزام بالوقف الفوري والكلي لإطلاق النار وتشكيل لجنة للتحقيق في الأحداث التي قادت إلى قتل يمنيين أبرياء،

وإذ يعرب عن القلق الشديد من تفاقُم الحالة الأمنية، ولا سيما اندلاع النزاع المسلح واستفحال الحالة الاقتصادية والإنسانية بسبب عدم إحراز تقدم في التوصل إلى تسوية سياسية، واحتمال المزيد من التصعيد في أعمال العنف،

وإذ يؤكد من جديد قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، **وإذ يكرر** ضرورة مشاركة المرأة مشاركة تامة فعلية وعلى قدم المساواة في جميع مراحل عمليات السلام نظرا إلى دورها الحيوي في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام، **وإذ يؤكد من جديد** الدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في إعادة تشكيل نسيج المجتمع وإذ يشدد على ضرورة إشراكها في حل النزاع بهدف مراعاة منظورها واحتياجاتها،

وإذ يعرب عن القلق الشديد أيضا من تزايد أعداد المشردين داخليا واللاجئين في اليمن، والارتفاع المثير للجزع في حالات سوء التغذية بسبب الجفاف والارتفاع الحاد في أسعار الوقود والأغذية، وتزايد انقطاع الإمدادات الأساسية والخدمات الاجتماعية، واستفحال صعوبة الحصول على المياه المأمونة والرعاية الصحية،

وإذ يعرب كذلك عن القلق الشديد من زيادة التهديد الذي يمثله تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وخطر حدوث هجمات إرهابية جديدة في أجزاء من اليمن، **وإذ يؤكد من جديد** أن الإرهاب بشتى أشكاله ومظاهره يعد واحدا من أشد الأخطار التي تتهدد السلام والأمن الدوليين وأن أي أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية وغير مبررة أيا كانت دوافعها،

وإذ يدين كافة الهجمات، الإرهابية وغيرها، التي تستهدف المدنيين والسلطات، بما في ذلك الهجمات التي تهدف إلى تقويض العملية السياسية في اليمن، من قبيل الهجوم الذي شن على المجمع الرئاسي في صنعاء يوم ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١،

وإذ يشير إلى أن الحكومة اليمنية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها،

وإذ يشدد على أن أفضل حل للأزمة الراهنة في اليمن يكمُن في عملية انتقال سياسية شاملة يقودها اليمن وتستجيب لمطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة إلى التغيير،

وإذ يؤكد من جديد تأييده للمرسوم الرئاسي المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر الرامي إلى إيجاد اتفاق سياسي مقبول لدى كافة الأطراف، وضمان نقل السلطة بطريقة سلمية وديمقراطية، بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسية مبكرة،

وإذ يشدد على أهمية استقرار اليمن وأمنه، ولا سيما بالنظر إلى الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لمكافحة الإرهاب بوجه عام،

وإذ يدرك مسؤوليته الرئيسية في مجال صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، **وإذ يشدد** على التهديدات التي يشكلها للأمن والاستقرار الإقليميين تفاقمُ الحالة في اليمن في ظل غياب تسوية سياسية دائمة،

١ - **يعرب** عن بالغ الأسف لسقوط مئات القتلى، ولا سيما في صفوف المدنيين، ومن ضمنهم نساء وأطفال؛

٢ - **يدين بشدة** انتهاكات حقوق الإنسان المتواصلة التي ترتكبها السلطات اليمنية، من قبيل الاستعمال المفرط للقوة ضد المتظاهرين المسالمين، إضافة إلى أعمال العنف واستخدام القوة وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الأطراف الفاعلة الأخرى، **ويشدد** على أنه ينبغي محاسبة كل المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف وانتهاك حقوق الإنسان والاعتداء عليها؛

٣ - **يطالب** كافة الأطراف بالامتناع فورا عن استخدام العنف وسيلة لبلوغ أهداف سياسية؛

٤ - **يؤكد من جديد** رأيه بأن التوقيع في أسرع وقت ممكن على اتفاق للتسوية قائم على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي وتنفيذ هذا الاتفاق، أمر لا بد منه لبدء عملية انتقال سياسي جامعة ومنظمة بقيادة اليمن، **ويلاحظ** توقيع بعض أطراف المعارضة والمؤتمر الشعبي العام على مبادرة مجلس التعاون الخليجي، **ويدعو** كافة الأطراف في اليمن إلى الالتزام بتنفيذ تسوية سياسية قائمة على هذه المبادرة، **ويلاحظ** التزام رئيس اليمن بالتوقيع فورا على مبادرة مجلس التعاون الخليجي ويشجعه، هو أو من أُذن لهم بالتصرف باسمه، على القيام بذلك وعلى إجراء تسوية سياسية تستند إليها، **ويدعو** إلى ترجمة هذا الالتزام إلى أفعال من أجل تحقيق انتقال سياسي سلمي للسلطة دون مزيد إبطاء، على النحو الوارد في مبادرة مجلس التعاون الخليجي والمرسوم الرئاسي المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر؛

٥ - **يطالب** السلطات اليمنية بأن تعمل فورا على ضمان امتثال أعمالها للالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب الأحكام السارية من القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وأن تسمحَ لأهالي اليمن بأن يتمتعوا بحقوق الإنسان ويمارسوا حرياتهم الأساسية، ومنها حقهم في التجمع السلمي للمطالبة برفع المظالم عنهم، وحرية التعبير، بما في ذلك حرية التعبير للعاملين في وسائط الإعلام؛ وأن تتخذَ الإجراءات اللازمة لإنهاء الهجمات التي تشنها قوات الأمن على المدنيين والأهداف المدنية؛

٦ - **يهيب** بكافة الأطراف المعنية أن تكفل حماية النساء والأطفال، وأن تعزز مشاركة المرأة في حل النزاع ويشجع كافة الأطراف على تيسير مشاركة المرأة مشاركة تامة وعلى قدم المساواة في صنع القرار بمختلف مستوياته؛

٧ - **يحث** كافة المجموعات المعارضة على الالتزام بأن تضطلع بدور كامل وبناء في التوصل إلى اتفاق بشأن تسوية سياسية قائمة على مبادرة مجلس التعاون الخليجي وفي تنفيذ هذه التسوية، ويطالب كافة المجموعات المعارضة بنبذ العنف والكف عن استخدام القوة وسيلة لبلوغ أهداف سياسية؛

٨ - **يطالب كذلك** بأن تقوم كافة المجموعات المسلحة بإزالة جميع الأسلحة من مناطق التظاهر السلمي، والامتناع عن ارتكاب أعمال العنف والاستفزاز وعن تجنيد الأطفال، **ويحث** كافة الأطراف على عدم استهداف البنى التحتية الحيوية؛

٩ - **يعرب** عن قلقه من وجود تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وعن تصميمه على التصدي لهذا التهديد وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام السارية من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي؛

١٠ - **يشجع** المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية إلى اليمن، ويطلب في هذا الصدد من كافة الأطراف في اليمن تيسير عمل وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية وكفالة وصول المعونة الإنسانية في حينها بصورة كاملة وآمنة ودون عوائق إلى المحتاجين إليها في جميع أرجاء اليمن؛

١١ - **يطلب** إلى الأمين العام مواصلة بذل مساعيه الحميدة، بوسائل منها الزيارات التي يقوم بها المستشار الخاص، ومواصلة حث كافة الأطراف اليمنية المعنية على تنفيذ أحكام هذا القرار، وتشجيع كافة الدول والمنظمات الإقليمية على المساهمة في تحقيق هذا الهدف؛

١٢ - **يطلب** إلى الأمين تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار في غضون ٣٠ يوما من اتخاذه، وكل ٦٠ يوما بعد ذلك؛

١٣ - **يقرر** أن يبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

الأمم المتحدة
S/RES/2051 (2012)
مجلس الأمن
Distr.: General
12 June 2012

القرار ٢٠٥١ (٢٠١٢)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٧٨٤ المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٢٠١٤ (٢٠١١) وإلى البيان الرئاسي المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية في اليمن،

وإذ يعيد تأكيد التزامه الشديد بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية،

وإذ يرحب ببيان الأمين العام المؤرخ ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢ الذي شجّع فيه جميع الأطراف على القيام بدور كامل وبنّاء في تنفيذ اتفاق الانتقال السياسي في اليمن وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١)،

وإذ يلاحظ البيان الصادر عن رؤساء الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن عقب انعقاد الاجتماع في الرياض في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ وما أعربوا عنه في البيان من دعم لاتفاق الانتقال السياسي وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، بما في ذلك اقتراح المملكة العربية السعودية استضافة اجتماع للجهات المانحة في أواخر حزيران/يونيه ٢٠١٢،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء الحالة الأمنية في اليمن واستمرار وقوع هجمات إرهابية هناك، وخاصة على أيدي تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، **وإذ يعيد تأكيد** أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أفدح الأخطار التي تهدّد السلام والأمن الدوليين، وأن أي أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، أيا كانت دوافعها،

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يدين جميع الهجمات، الإرهابي منها وغير الإرهابي، التي تستهدف المدنيين، والبنى التحتية الخاصة بإمدادات النفط والغاز والكهرباء، والسلطات الشرعية، بما فيها الهجمات التي تهدف إلى تقويض العملية السياسية في اليمن، ومنها الهجمة التي وقعت في صنعاء في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢،

وإذ يلاحظ التحديات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي يواجهها اليمن، والتي جعلت الكثير من اليمنيين في أمسّ الحاجة إلى المساعدة الإنسانية،

وإذ يرحِّب بتركيز حكومة الوفاق الوطني على تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى القصير من خلال تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي للتسهيل الائتماني السريع،

وإذ يؤكد أن أفضل حل للوضع في اليمن هو عن طريق عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة للجميع ومنظمة يمسك اليمن بزمامها لتلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة لتغيير سلمي وإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ذي مغزى، كما تنص عليه مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها وفي القرار ٢٠١٤ (٢٠١١)،

وإذ يشير إلى أن عملية الانتقال تتطلب مشاركة وتعاون جميع الأطراف في اليمن، بما في ذلك الجماعات التي لم تكن طرفا في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء ما حدث في الآونة الأخيرة من تدهور في التعاون بين بعض الجهات السياسية الفاعلة وتصرّفات قد تؤثر سلبا على عملية الانتقال السياسي أو تؤخِّرها،

وإذ يكرِّر تأكيد ضرورة إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ومحايدة ومستوفية للمعايير الدولية بخصوص ما زُعم وقوعه من أعمال انتهاك وامتهان لحقوق الإنسان، وذلك ضمانا للخضوع للمساءلة التامة،

وإذ يرحب بقيام الأمين العام بدور مستمر عن طريق المساعي الحميدة، بما في ذلك الزيارات التي يقوم بها ممثله الخاص، السيد جمال بنعمر، إلى اليمن،

وإذ يدرك مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، **وإذ يشدد** على ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها لتجنب استمرار تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في اليمن، وهي حالة تهدِّد السلام والأمن في المنطقة،

١ - **يعيد تأكيد** ضرورة تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها بشكل كامل وضمن الإطار الزمني الملائم وفقا للقرار ٢٠١٤ (٢٠١١)؛

٢ - **يهيب** بجميع الأطراف أن تمتنع فورا عن استخدام العنف لبلوغ أهداف سياسية؛

٣ - **يلاحظ** أنه، تماشيا مع آلية التنفيذ، ينبغي أن ينصبّ تركيز المرحلة الثانية من عملية الانتقال على:

(أ) عقد مؤتمر للحوار الوطني يضمُّ جميع الأطراف،

(ب) إعادة هيكلة قوات الأمن والقوات المسلحة في إطار هيكل قيادة وطني موحّد وذي طابع مهني وإنهاء جميع النزاعات المسلحة،

(ج) اتخاذ خطوات على صعيد العدالة الانتقالية ودعم المصالحة الوطنية،

(د) إجراء إصلاح دستوري وانتخابي وإجراء انتخابات عامة بحلول شباط/فبراير ٢٠١٤؛

٤ - **يؤيِّد** جهود الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومة الوفاق الوطني الرامية إلى الدفع قدما بعملية الانتقال عبر سبل منها إصلاح القطاع الأمني، وإجراء تغييرات في المناصب العليا في قوات الأمن والقوات المسلحة، وبدء العملية التحضيرية لعقد مؤتمر الحوار الوطني؛

٥ - **يشدِّد** على أهمية عقد مؤتمر للحوار الوطني يضمُّ جميع الأطراف ويكون تشاركيا وشفافا وذا مغزى وتكون الجماعات الشبابية والنسائية من بين المشاركين فيه، ويهيب بجميع الأطراف المعنية في اليمن أن تشارك في هذه العملية بصورة نشطة وبنّاءة؛

٦ - **يطالب** بوقف جميع الأعمال التي يُهدف بها إلى تقويض حكومة الوفاق الوطني وتقويض عملية الانتقال السياسي، بما في ذلك الهجمات المستمرة التي تستهدف البنى التحتية الخاصة بإمدادات النفط والغاز والكهرباء، والتدخُّل في القرارات المتعلقة بإعادة هيكلة القوات المسلحة وقوات الأمن، وإعاقة تنفيذ المراسيم الرئاسية الصادرة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بشأن التعيينات العسكرية والمدنية، ويعرب عن استعداده للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير، بما في ذلك اتخاذ تدابير بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة إذا استمرت هذه الأعمال؛

٧ - **يؤكِّد** وجوب محاسبة جميع المسؤولين عن أعمال انتهاك وامتهان حقوق الإنسان، ويشدّد على ضرورة إجراء تحقيق شامل ومستقل ومحايد ومستوف للمعايير الدولية بخصوص ما زعم وقوعه من أعمال انتهاك وامتهان لحقوق الإنسان، وذلك لمنع الإفلات من العقاب وضمان الخضوع للمساءلة على نحو تام؛

٨ - **يلاحظ** مع القلق استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة وبعض عناصر الجيش، ويدعو إلى مواصلة الجهود الوطنية الرامية إلى الثني عن استخدام الأطفال وتجنيدهم؛

٩ - **يذكّر** الحكومة اليمنية وغيرها من الجهات الفاعلة بضرورة الإفراج الفوري عن المتظاهرين الذين احتُجزوا بشكل غير قانوني خلال الأزمة؛

١٠ - **يحثّ** الحكومة اليمنية على سنّ تشريع خاص بالعدالة الانتقالية لدعم المصالحة دون مزيد من التأخير؛

١١ - **يهيب** بجميع الأطراف أن تمتثل لأحكام القانون الدولي المنطبقة على الحالة، بما فيها أحكام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان؛

١٢ - **يدعو** المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي، ولا سيما من خلال مجموعة أصدقاء اليمن، إلى تقديم دعم نشط ومتزايد لمساعدة الحكومة اليمنية على التغلّب على ما ستواجهه في المرحلة المقبلة من تحدّيات سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية؛

١٣ - **يشجّع** المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية إلى اليمن، ويدعو إلى تمويل خطة الاستجابة للطوارئ الإنسانية لعام ٢٠١٢ تمويلا كاملا، ويطلب في هذا الصدد إلى جميع الأطراف في اليمن أن تعمل على تسهيل وصول المساعدات الإنسانية في أمان ودون عوائق لضمان إيصال المساعدة إلى السكان المحتاجين؛

١٤ - **يؤكّد** أهمية أن تُتم حكومة الوفاق الوطني إعداد خطتها الإنمائية للسنتين وتتفق عليها لكي يتسنى تحديد مجالات الأولوية السياساتية وطرائق التمويل، إلى جانب تحديد أهم المجالات التي تحتاج إلى إصلاح، ويطلب إلى جميع الجهات المانحة أن تدعم الخطة الإنمائية من خلال طرائق التمويل القائمة وأن تساهم في مؤتمر المانحين المقبل؛

١٥ - **يعرب** عن قلقه إزاء تزايد عدد الهجمات التي ينفذها أو يرعاها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وعن تصميمه على التصدي لهذا التهديد وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام المنطبقة على الحالة من قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني؛

١٦ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل الدور الذي يقوم به من خلال مساعيه الحميدة عبر سبل منها جهود مستشاره الخاص، جمال بنعمر، ويؤكد أهمية القيام بهذه المساعي الحميدة في تنسيق وثيق مع الشركاء الدوليين لكي تشكّل إسهاما في نجاح عملية الانتقال في اليمن، **ويرحب**، في هذا الصدد، بالدور السياسي الذي تقوم به الأمم المتحدة من خلال وجود فريق صغير في اليمن مكون من خبراء لدعم تنفيذ عملية الانتقال وإسداء

المشورة إلى الأطراف جنبا إلى جنب مع حكومة اليمن، وبالأخصّ في إطار دعم عملية الحوار الوطني؛

١٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تنسيق المساعدة المقدّمة من المجتمع الدولي لدعم الحوار الوطني وعملية الانتقال، كما هو منصوص عليه في آلية تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي؛

١٨ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يستمر في تقديم تقرير كل ٦٠ يوما عمّا يستجدّ في اليمن من تطورات؛

١٩ - **يقرِّر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الأمم المتحدة
S/RES/2140 (2014)
مجلس الأمن
Distr.: General
26 February 2014

القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧١١٩، المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراريه ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢) وإلى البيان الرئاسي المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣،

وإذ يعيد تأكيد التزامه الشديد بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية،

وإذ يثني على مجلس التعاون الخليجي لمشاركته في مساعدة عملية الانتقال السياسي في اليمن،

وإذ يرحب بنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، التي وقعتها الأحزاب السياسية كافة، وهو المؤتمر الذي تعتبر قراراته بمثابة خارطة طريق من أجل عملية انتقال ديمقراطي مستمرة بقيادة يمنية تقوم على الالتزام بالديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والمصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لأفراد الشعب اليمني قاطبة،

وإذ يشيد بمن يسَّروا سبل التوصل إلى نتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل من خلال مشاركتهم البناءة، ولا سيما قيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي،

وإذ يعرب عن قلقه من المصاعب السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية المستمرة في اليمن، بما في ذلك أعمال العنف المستمرة،

وإذ **يشير** إلى إدراج تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ومن يرتبط به من أفراد في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة التي وضعتها اللجنة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، **وإذ يشدد** في هذا الصدد على ضرورة التنفيذ

الرجاء إعادة استعمال الورق

الصارم للتدابير الواردة في الفقرة ١ من القرار ٢٠٨٣ (٢٠١٢) باعتبارها أداة هامة في مكافحة الأنشطة الإرهابية في اليمن،

وإذ يدين جميع الأنشطة الإرهابية، والهجمات التي تستهدف المدنيين والبنى التحتية للنفط والغاز والكهرباء والسلطات الشرعية، بما فيها تلك التي تهدف إلى تقويض العملية السياسية في اليمن،

وإذ يدين كذلك الهجمات التي تستهدف المنشآت العسكرية والأمنية، ولا سيما الهجوم الذي شُن على وزارة الدفاع يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ والهجوم الذي شُن على سجن وزارة الداخلية يوم ١٣ شباط/فبراير، **وإذ يشدد** على ضرورة أن تواصل الحكومة اليمنية إصلاحاتها للقوات المسلحة وفي قطاع الأمن بكفاءة،

وإذ يؤكد من جديد قراره ٢١٣٣ (٢٠١٤) **ويهيب** بجميع الدول الأعضاء إلى منع الإرهابيين من الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من مبالغ الفدية أو من التنازلات السياسية وتأمين الإفراج عن الرهائن بشكل آمن،

وإذ يلاحظ التحديات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية الهائلة التي يواجهها اليمن، والتي جعلت الكثير من اليمنيين في أمسّ الحاجة إلى المساعدة الإنسانية، **وإذ يؤكد من جديد** دعمه لما تقوم به الحكومة اليمنية في سبيل حفظ الأمن، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتقديم إصلاحات سياسية واقتصادية وأمنية، ويرحب بما يقوم المكتب التنفيذي لإطار المساءلة المتبادلة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لدعم حكومة اليمن في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية،

وإذ يؤكد أن أفضل حل للوضع في اليمن هو عن طريق عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة للجميع ومنظمة يتولى اليمن زمامها لتلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة لتغيير سلمي وإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ذي مغزى، كما تنص عليه مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، **وإذ يرحب** بجهود اليمن لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير لضمان ترشُّح نسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة من النساء للانتخابات التشريعية الوطنية والمجالس المنتخبة،

وإذ يشير كذلك إلى قراراته ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢٠٦٨ (٢٠١٢) بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وقراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ٢١٠٦ (٢٠١٣) و ٢١٢٢ (٢٠١٣) بشأن المرأة والسلام والأمن،

وإذ يسلم بأن عملية الانتقال تتطلب طي صفحة رئاسة علي عبد الله صالح، وإذ يرحب بمشاركة وتعاون جميع الجهات المعنية في اليمن، بما فيها الجماعات التي لم تكن طرفاً في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها،

وإذ يكرِّر تأكيد ضرورة إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ومحايدة ومستوفية للمعايير الدولية بخصوص ما زُعم وقوعه من أعمال انتهاك وامتهان لحقوق الإنسان بما يتماشى مع نتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ومبادرة دول مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، وذلك لضمان المساءلة الكاملة،

وإذ يسلم بأهمية إصلاحات الحكم بالنسبة لعملية الانتقال السياسي في اليمن، **وإذ يشير** في هذا الصدد إلى المقترحات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بالحكم الرشيد التابع لمؤتمر الحوار الوطني، والتي تشمل ضمن أمور أخرى الشروط الأساسية الواجب على المرشحين استيفاؤها لتولي مناصب القيادة اليمنية والكشف عن أصولهم المالية،

وإذ يشير إلى قراره ٢١١٧ (٢٠١٣) ويعرب عن بالغ القلق للتهديدات التي تطال السلم والأمن في اليمن نتيجة لنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروع وتكديسها وإساءة استعمالها على نحو يزعزع الاستقرار،

وإذ يشدد على ضرورة مواصلة إحراز التقدم في تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها تجنباً لمزيد من التدهور في الأوضاع الإنسانية والأمنية في اليمن،

وإذ يلاحظ مع التقدير أعمال فريق الأمم المتحدة القطري ووكالات الأمم المتحدة في اليمن،

وإذ يرحب بالجهود التي بذلتها الأمانة العامة من أجل توسيع قائمة الخبراء العاملين لصالح فرع الأجهزة الفرعية التابعة لمجلس الأمن وتحسينها، مع مراعاة التوجيهات الواردة في مذكرة الرئيس (S/2006/997)،

وإذ يقرر أن الحالة في اليمن تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يؤكد من جديد** الحاجة إلى تنفيذ عملية الانتقال السياسي بشكل كامل وفي الوقت المناسب في أعقاب مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وذلك تمشياً مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ووفقاً للقرارين ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢)، وفي ما يتعلق بتطلعات الشعب اليمني؛

تنفيذ عملية الانتقال السياسي

٢ - **يرحب** بالتقدم المحرز مؤخراً في عملية الانتقال السياسي في اليمن **ويعرب** عن تأييده الشديد لاستكمال الخطوات التالية من عملية الانتقال، وذلك تمشياً مع آلية التنفيذ، بما في ذلك ما يلي:

(أ) صياغة دستور جديد في اليمن؛

(ب) وتنفيذ الإصلاح الانتخابي، بما يشمل صياغة واعتماد قانون انتخابي جديد يتفق مع الدستور الجديد؛

(ج) وإجراء استفتاء على مشروع الدستور، بما في ذلك التعريف به بالشكل المناسب؛

(د) وإصلاح بنية الدولة لإعداد اليمن للانتقال من دولة وحدوية إلى دولة اتحادية؛

(هـ) وإجراء الانتخابات العامة في الوقت المناسب، على أن تنتهي بعدها ولاية الرئيس هادي الحالية عقب تنصيب الرئيس المنتخب بموجب الدستور الجديد؛

٣ - **يشجع** جميع الدوائر الانتخابية في البلاد، بما في ذلك حركات الشباب والجماعات النسائية في جميع المناطق في اليمن، على مواصلة مشاركتها النشطة والبناءة في عملية الانتقال السياسي ومواصلة روح التوافق في سبيل تنفيذ الخطوات اللاحقة في عملية الانتقال وتوصيات مؤتمر الحوار الوطني، ويهيب بحركة الحراك الجنوبي وحركة الحوثيين وغيرهما إلى المشاركة البناءة ونبذ اللجوء إلى العنف لتحقيق أهداف سياسية؛

٤ - **يرحب** باعتزام الحكومة اليمنية استحداث قانون استعادة الأصول، **ويدعم** التعاون الدولي في هذا الشأن، بما في ذلك من خلال مبادرة دوفيل؛

٥ - **يعرب عن القلق** إزاء استخدام وسائل الإعلام للتحريض على العنف وإحباط التطلعات المشروعة لشعب اليمن في التغيير السلمي؛

٦ - **يتطلع** إلى الخطوات التي ستتخذها الحكومة اليمنية من أجل تنفيذ المرسوم الجمهوري رقم ١٤٠ لعام ٢٠١٢، الذي ينص على إنشاء لجنة للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في عام ٢٠١١، وينص على وجوب أن تكون التحقيقات شفافة ومستقلة وملتزمة بالمعايير الدولية، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٩/١٩، ويدعو الحكومة اليمنية إلى تهيئة إطار زمني في القريب العاجل للمباردة بتعيين أعضاء تلك اللجنة؛

٧ - **يعرب** عن القلق لأن الجماعات المسلحة والقوات الحكومية اليمنية لا تزال تجنِّد الأطفال وتستخدمهم بما يخالف القانون الدولي الواجب التطبيق، ويدعو إلى مواصلة الجهود الوطنية من أجل إنهاء ومنع استخدام الأطفال وتجنيدهم، بسبل منها قيام الحكومة اليمنية بتوقيع وتنفيذ خطة العمل لوقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات الحكومية باليمن، تمشياً مع قرارات مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١)، **ويحث** الجماعات المسلحة على السماح لموظفي الأمم المتحدة بالوصول إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرتها بأمان ودون عوائق لأغراض الرصد والإبلاغ؛

٨ - **يتطلع أيضاً** إلى التعجيل باعتماد قانون بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية يكون متوافقاً مع واجبات اليمن وتعهداته الدولية وتتَّبع فيه أفضل الممارسات عند الاقتضاء، ويأخذ بعين الاعتبار في الوقت ذاته توصيات مؤتمر الحوار الوطني؛

٩ - **يهيب** بجميع الأطراف أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان الواجبي التطبيق، حسب الاقتضاء؛

تدابير أخرى

١٠ - **يؤكد** أن عملية الانتقال التي اتفق عليها الطرفان في مبادرة مجلس التعاون الخليجي واتفاق آلية تنفيذ عملية الانتقال لم تتحقق بعد بالكامل، **ويهيب** بجميع اليمنيين إلى احترام تنفيذ عملية الانتقال السياسي بشكل كامل والتمسك بقيم اتفاق آلية التنفيذ؛

١١ - **يقرر** أن تجمِّد جميع الدول الأعضاء دون تأخير، لمدة سنة واحدة أولية ابتداء من تاريخ اتخاذ هذا القرار، جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها والتي تملكها أو تتحكم فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الجهات من الأفراد أو الكيانات التي تعين أسماءها اللجنة المنشأة بموجب الفقرة ١٩ أدناه، أو الجهات من الأفراد أو الكيانات التي تعمل باسمها أو وفقاً لتوجيهاتها، أو الكيانات التي تملكها أو تتحكم فيها، **ويقرر كذلك** أن تكفل جميع الدول الأعضاء عدم إتاحة مواطنيها أو أي أفراد أو كيانات داخل أراضيها أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية للجهات من الأفراد أو الكيانات التي تعينها اللجنة أو لفائدته؛

١٢ - **يقرر** ألا تسري التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١١ أعلاه على الأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى التي تقرر الدول الأعضاء المعنية أنها:

(أ) ضرورية لتغطية النفقات الأساسية، بما في ذلك سداد المبالغ المتعلقة بالمواد الغذائية أو الإيجارات أو الرهون العقارية أو الأدوية والعلاج الطبي أو الضرائب أو أقساط التأمين ورسوم المرافق العامة أو حصراً لسداد أتعاب مهنية معقولة ورد مبالغ النفقات المترتبة على تقديم الخدمات القانونية وفقا للقوانين الوطنية، أو أداء رسوم أو تكاليف الخدمات اللازمة، وفقاً للقوانين الوطنية، للعمليات الاعتيادية المتعلقة بحفظ أو تعهد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى المجمدة، بعد إخطار الدولة المعنية اللجنة باعتزامها الإذن، عند الاقتضاء، باستخدام هذه الأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى، ما لم تتخذ اللجنة قراراً بخلاف ذلك في غضون خمسة أيام عمل من تاريخ ذلك الإخطار؛

(ب) أو ضرورية لتغطية النفقات الاستثنائية، شريطة أن تكون الدولة العضو أو الدول الأعضاء المعنية قد أخطرت اللجنة بذلك وأن تكون اللجنة قد وافقت عليه؛

(ج) أو خاضعة لرهن أو حكم قضائي أو إداري أو تحكيمي، ويمكن في هذه الحالة استخدام الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى لفك ذلك الرهن أو تنفيذ ذلك الحكم، شريطة أن يكون الرهن أو الحكم قد وقع قبل اتخاذ هذا القرار وألا يكون لفائدة أي شخص أو كيان محدد من قبل اللجنة وأن تكون الدولة العضو أو الدول الأعضاء المعنية قد أخطرت اللجنة بذلك؛

١٣ - **يقرر** أنه يجوز للدول السماح بأن تضاف إلى الحسابات المجمدة وفقاً لأحكام الفقرة ١١ أعلاه الفوائد أو الأرباح الأخرى المستحقة على تلك الحسابات أو المبالغ المستحقة بموجب عقود أو اتفاقات أو التزامات نشأت في وقت سابق للتاريخ الذي أصبحت فيه تلك الحسابات خاضعة لأحكام هذا القرار، شريطة أن تظل هذه الفوائد والأرباح الأخرى والمبالغ خاضعة لهذه الأحكام ومجمدة؛

١٤ - **يقرر** أن التدابير المذكورة في الفقرة ١١ أعلاه لا تحول دون دفع شخص أو كيان محدد اسمه مبلغاً مستحقاً بموجب عقد أبرم قبل إدراج اسم ذلك الشخص أو الكيان في القائمة، شريطة أن تكون الدول المعنية قد قررت أن المبلغ لم يستلم بصفة مباشرة أو غير مباشرة من جانب شخص أو كيان محدد اسمه وفقاً للفقرة ١١ أعلاه، وبعد أن تخطر الدول المعنية اللجنة باعتزامها دفع تلك المبالغ أو استلامها أو الإذن، عند الاقتضاء، بوقف تجميد الأموال أو الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى لهذا الغرض قبل عشرة أيام عمل من تاريخ ذلك الإذن؛

حظر السفر

١٥ - **يقرر** أن يتخذ جميع الدول الأعضاء، لفترة أولية مدتها سنة واحدة اعتبارا من تاريخ اتخاذ هذا القرار، ما يلزم من تدابير لمنع دخول أراضيها من جانب الأفراد الذين تحددهم اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ١٩ أدناه أو عبورهم منها، شريطة ألا يكون في هذه الفقرة ما يلزم أي دولة برفض دخول رعاياها إلى أراضيها؛

١٦ - **يقرر** ألا تسري التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٥ أعلاه:

(أ) عندما تقرر اللجنة، على أساس كل حالة على حدة، أن هذا السفر له ما يبرره لأسباب إنسانية، بما في ذلك أداء الفرائض الدينية؛

(ب) عندما يكون الدخول أو العبور ضروريا للقيام بإجراءات قضائية؛

(ج) عندما ترى اللجنة، حسب كل حالة على حدة، أن تطبيق استثناء سيخدم أهداف تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في اليمن؛

(د) عندما تقرر دولة، على أساس كل حالة على حدة، أن هذا الدخول أو العبور لازم لتعزيز السلام والاستقرار في اليمن، وتقوم الدول لاحقا بإخطار اللجنة في غضون ثمان وأربعين ساعة من تاريخ اتخاذ ذلك القرار؛

معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات

١٧ - **يقرر** أن تنطبق أحكام الفقرتين ١١ و ١٥ على الأفراد أو الكيانات الذين تقرر اللجنة أنهم يشاركون في أعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن أو يقدمون الدعم لتلك الأعمال؛

١٨ - **يؤكد** أن هذه الأعمال على النحو المبين في الفقرة ١٧ أعلاه قد تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(أ) عرقلة أو تقويض نجاح عملية الانتقال السياسي، على النحو المبين في مبادرة مجلس التعاون الخليجي والاتفاق المتعلق بآلية التنفيذ؛

(ب) أو إعاقة تنفيذ النتائج التي توصل إليها التقرير النهائي لمؤتمر الحوار الوطني الشامل عن طريق القيام بأعمال عنف، أو شن هجمات على البُنى التحتية؛

(ج) أو التخطيط لأعمال تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي، أو أعمال تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان، أو توجيه تلك الأعمال أو ارتكابها في اليمن؛

لجنة الجزاءات

١٩ - **يقرر** أن ينشئ، وفقاً للمادة ٢٨ من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تضم جميع أعضاء المجلس (يشار إليها أدناه ''باللجنة'')، تضطلع بالمهام التالية:

(أ) رصد تنفيذ التدابير المفروضة في الفقرتين ١١ و ١٥ أعلاه بهدف تعزيز تنفيذ هذه التدابير من جانب الدول الأعضاء وتيسير ذلك التنفيذ وتحسينه؛

(ب) البحث عن المعلومات المتعلقة بالأشخاص والكيانات الذين قد يكونون بصدد القيام بالأعمال المبينة في الفقرتين ١٧ و ١٨ أعلاه واستعراض تلك المعلومات؛

(ج) تحديد الأفراد والكيانات الذين سيخضعون للتدابير المفروضة في الفقرتين ١١ و ١٥ أعلاه؛

(د) وضع ما قد يلزم من مبادئ توجيهية لتيسير تنفيذ التدابير المفروضة أعلاه؛

(هـ) تقديم تقرير إلى مجلس الأمن في غضون ٦٠ يوماً عن أعمالها وموافاته لاحقا بتقارير حسبما تراه اللجنة ضرورياً؛

(و) التشجيع على إجراء حوار بين اللجنة والدول الأعضاء المهتمة، ولا سيما دول المنطقة، بوسائل تشمل دعوة ممثلي هذه الدول إلى الاجتماع باللجنة لمناقشة تنفيذ التدابير؛

(ز) التماس أي معلومات تراها مفيدة من جميع الدول بشأن الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول من أجل تنفيذ التدابير المفروضة على نحو فعال؛

(ح) دراسة المعلومات المتعلقة بما يُزعم ارتكابه من انتهاكات أو عدم امتثال للتدابير الواردة في الفقرتين ١١ و ١٥ واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها؛

٢٠ - **يوعز** إلى اللجنة بأن تتعاون مع لجان مجلس الأمن الأخرى المعنية بالجزاءات، ولا سيما اللجنة المنبثقة عن القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات؛

الإبلاغ

٢١ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يُنشئ لفترة أولية مدتها ١٣ شهراً، بالتشاور مع اللجنة، فريقاً يضم أربعة خبراء على الأكثر (''فريق الخبراء'')، وأن يتخذ الترتيبات المالية والأمنية الضرورية لدعم أعمال هذا الفريق الذي يتصرف بتوجيه من اللجنة من أجل الاضطلاع بالمهام التالية:

(أ) مساعدة اللجنة في تنفيذ ولايتها على النحو المحدد في هذا القرار، بوسائل منها تزويد اللجنة في أي وقت بالمعلومات المهمة لتحديدٍ محتمل في مرحلة لاحقة للأفراد والكيانات الذين قد يكونون بصدد القيام بالأنشطة المبينة في الفقرتين ١٧ و ١٨ أعلاه؛

(ب) جمع المعلومات التي ترد من الدول وهيئات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الإقليمية والأطراف المهتمة الأخرى بشأن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في هذا القرار، وبخاصة حالات تقويض العملية السياسية، ودراسة تلك المعلومات وتحليلها؛

(ج) تزويد المجلس، بعد إجراء مناقشات مع اللجنة، بمعلومات مستكملة في موعد أقصاه ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وبتقرير مؤقت بحلول ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وبتقرير نهائي في موعد أقصاه ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥؛

(د) مساعدة اللجنة على تنقيح واستكمال المعلومات المتعلقة بقائمة الأفراد الخاضعين للتدابير المفروضة عملا بالفقرتين ١١ و ١٥ من هذا القرار، بوسائل منها توفير المعلومات اللازمة لتحديد الهوية ومعلومات إضافية من أجل الموجزات السردية لأسباب الإدراج في القائمة التي تتاح للجمهور؛

٢٢ - **يوعز** إلى الفريق بأن يتعاون مع أفرقة الخبراء المعنية الأخرى التي أنشأها مجلس الأمن لتقديم الدعم لعمل لجان الجزاءات التابعة له، ولا سيما فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)؛

٢٣ - **يحث** جميع الأطراف وجميع الدول الأعضاء، فضلا عن المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، على أن تضمن التعاون مع فريق الخبراء، ويحث كذلك جميع الدول الأعضاء المعنية على ضمان سلامة أعضاء فريق الخبراء ووصولهم من دون عائق، ولا سيما إلى الأشخاص والوثائق والمواقع كي ينفذ فريق الخبراء ولايته؛

الالتزام بالاستعراض

٢٤ - **يؤكد** أنه سيبقي الحالة في اليمن قيد الاستعراض المستمر وأنه سيكون على استعداد لاستعراض مدى ملاءمة التدابير الواردة في هذا القرار، بما في ذلك تعزيز أو تعديل أو تعليق أو رفع التدابير، حسبما تدعو إليه الحاجة في أي وقت في ضوء ما يقع من تطورات؛

الإصلاح الاقتصادي وتقديم المساعدة الإنمائية من أجل دعم عملية الانتقال

٢٥ - **يهيب** بالجهات المانحة والمنظمات الإقليمية أن تدفع بالكامل التبرعات المعلنة في مؤتمر المانحين المعقود في الرياض في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ من أجل تمويل الأولويات المحددة في إطار المساءلة المتبادلة المتفق عليه في الرياض؛ ويشجع الجهات المانحة التي لم تدفع بعد تبرعاتها المعلنة على أن تعمل عن كثب مع المكتب التنفيذي من أجل تحديد المشاريع ذات الأولوية التي تحتاج للدعم، مع مراعاة الظروف الأمنية على أرض الواقع؛

٢٦ - **يشدد** على أهمية أن تتخذ حكومة الوحدة الوطنية إجراءات لتنفيذ الإصلاحات الملحة في مجال السياسات الواردة في إطار المساءلة المتبادلة؛ ويشجع الجهات المانحة على تقديم المساعدة التقنية اللازمة لتيسير المضي قدما بهذه الإصلاحات، بما في ذلك عن طريق المكتب التنفيذي؛

٢٧ - **يعرب عن قلقه** مما يُبلغ عنه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وعنف ضد المدنيين في المحافظات الشمالية والجنوبية على حد سواء، بما يشمل محافظة الضالع، **ويحث** جميع الأطراف المعنية على وقف النزاعات والوفاء بما عليها من التزامات بموجب الأحكام المنطبقة من القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، **ويشدد** على ضرورة أن يتخذ الأطراف جميع التدابير اللازمة لتجنب سقوط ضحايا من المدنيين، ولاحترام السكان المدنيين وحمايتهم؛

٢٨ - **يشجع** المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى اليمن، **ويدعو** إلى توفير التمويل الكامل لخطة الاستجابة الاستراتيجية الخاصة باليمن لعام ٢٠١٤، ويطلب في هذا الصدد إلى جميع الأطراف في اليمن تيسير وصول المساعدات الإنسانية على نحو آمن ودون عوائق من أجل ضمان إيصال المساعدة إلى جميع السكان الذين هم في حاجة إليها، **ويهيب** بجميع الأطراف أن تتخذ الخطوات اللازمة لكفالة سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وما لديهم من أصول؛

٢٩ - **يدين** تزايد عدد الهجمات التي ينفذها أو يرعاها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، ويعرب عن عزمه على التصدي لهذا التهديد وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك ما ينطبق من أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي، وفي هذا الصدد عن طريق نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة الذي تديره اللجنة المنبثقة عن القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) **ويعيد تأكيد استعداده**، في إطار النظام المذكور أعلاه، لفرض جزاءات على مزيد من الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات الذين لم يقطعوا جميع صلاتهم بتنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به؛

٣٠ - **يدعو** إلى مواصلة الجهود الوطنية الرامية إلى التصدي للتهديد الذي تشكله الأسلحة برمتها، بما في ذلك الأسلحة المتفجرة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على الاستقرار والأمن في اليمن، وذلك بوسائل من جملتها كفالة إدارة مخزوناته من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة المتفجرة وتخزينها وتأمينها بطريقة مأمونة وفعالة وجمع و/أو تدمير المتفجرات من مخلفات الحرب والأسلحة والذخائر الفائضة أو المحجوزة أو غير الموسومة أو المملوكة على نحو غير مشروع، **ويشدد كذلك** على أهمية إدراج هذه العناصر في إصلاح قطاع الأمن؛

٣١ - **يعترف** بالعقبات الاقتصادية والسياسية والأمنية الكبيرة التي تواجه اللاجئين والمشردين داخليا في اليمن الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم بعد سنوات من النزاع، **ويؤيد** ويشجع الجهود التي تبذلها حكومة اليمن والمجتمع الدولي لتيسير عودتهم؛

مشاركة الأمم المتحدة

٣٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل بذل مساعيه الحميدة، ويلاحظ مع التقدير العمل الذي يقوم به المستشار الخاص، جمال بنعمر، **ويشدد** على أهمية التنسيق الوثيق مع الشركاء الدوليين، بما يشمل مجلس التعاون الخليجي، ومجموعة السفراء، والجهات الفاعلة الأخرى، بهدف الإسهام في نجاح عملية الانتقال، وفي هذا الصدد **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يواصل تنسيق المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي دعماً لعملية الانتقال؛

٣٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقارير عن التطورات في اليمن، بما في ذلك عن تنفيذ نتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وذلك كل ٦٠ يوماً؛

٣٤ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الأمم المتحدة
S/RES/2201 (2015)
مجلس الأمن
Distr.: General
15 February 2015

القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٣٨٢ المعقودة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٢٠١٤ (٢٠١١)، و ٢٠٥١ (٢٠١٢)، و ٢١٤٠ (٢٠١٤)، وإلى بياني رئيسه المؤرخين ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والتزامه بالوقوف إلى جانب شعب اليمن،

وإذ يعرب عن دعمه لجهود مجلس التعاون الخليجي ويثني على مشاركته في مساعدة عملية الانتقال السياسي في اليمن،

وإذ يعرب عن استيائه من الإجراءات التي اتخذها الحوثيون من جانب واحد لحلّ البرلمان والاستيلاء على المؤسسات الحكومية اليمنية، والتي تسببت في تفاقم الأوضاع بشكل خطير، وإذ يعرب عن الجزع إزاء أعمال العنف التي يرتكبها الحوثيون ومناصروهم، وهو ما قوض عملية الانتقال السياسي في اليمن وشكل خطرا على أمن اليمن واستقراره وسيادته ووحدته،

وإذ يشدد على أن التقويض طال عملية الانتقال السياسي التي اتفقت عليها الأطراف في إطار مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوطنية،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء قيام الحوثيين باحتجاز مسؤولين في الحكومة اليمنية، بمن فيهم الرئيس عبد ربه منصور هادي، ورئيس الوزراء خالد بحاح وأعضاء مجلس الوزراء، قيد الإقامة الجبرية،

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء ورود تقارير عن استخدام الأطفال الجنود من قبل قوات الحوثيين وأنصار الشريعة والقوات الحكومية،

وإذ يؤكد أهمية أن تسمح جميع الأطراف لجميع اليمنيين بالتجمع السلمي، دون خوف من التعرض للهجمات، أو الإصابة، أو الاعتقال، أو الانتقام،

وإذ يلاحظ التحديات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية الهائلة التي تواجه اليمن، وهو ما جعل العديد من اليمنيين في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية،

وإذ يشدد على ضرورة العودة إلى تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، بما يشمل صياغة دستور جديد، وإصلاح النظام الانتخابي، وإجراء استفتاء على مشروع الدستور، وتنظيم الانتخابات الوطنية في وقت قريب، لتفادي حدوث المزيد من التدهور في الأوضاع الإنسانية والأمنية في اليمن،

وإذ يكرر تأكيد الحاجة إلى إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ومحايدة وفقا للمعايير الدولية في الادعاءات بوقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، تمشيا مع نتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، لكفالة المساءلة الكاملة،

وإذ يشدد على أن تسوية الوضع في اليمن تتأتى من خلال عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة ومنظمة ويقودها اليمنيون وتلبي المطالب والطموحات المشروعة للشعب اليمني في التغيير السلمي وفي حدوث إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ذي مغزى، حسبما ورد في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوطنية، ويؤكد من جديد، في هذا الصدد، دعمه الكامل لجهود المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، السيد جمال بنعمر، والتزامه بتلك الجهود،

وإذ يعرب عن إدانته للعدد المتزايد من الهجمات التي يشنها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية أو التي تحدث بتدبيره، ويعرب عن تصميمه على التصدي لهذا الخطر وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك الأحكام السارية من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي، وفي هذا الصدد، من خلال نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة الذي تديره اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، ويكرر تأكيد استعداده، في إطار النظام المذكور أعلاه، لفرض جزاءات على المزيد من الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات الذين لا يقطعون جميع صلاتهم بتنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به،

وإذ يعرب عن القلق إزاء مقدرة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على الاستفادة من تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن، آخذا في الاعتبار أن أي أعمال من أعمال الإرهاب هي أعمال إجرامية وغير مبررة بغض النظر عن الدوافع إليها، ووقت ارتكابها، ومكان ارتكابها، وأيا كان من ارتكبها،

وإذ يشير إلى ما خلص إليه في القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) من أن الحالة في اليمن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

١ - يشجب بشدة الإجراءات التي اتخذها الحوثيون لحلّ البرلمان والاستيلاء على المؤسسات الحكومية لليمن، بما في ذلك أعمال العنف؛

٢ - يكرر مناشدته جميع الأطراف في اليمن أن تلتزم بحل خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، وتنبذ أعمال العنف باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، وتمتنع عن اللجوء للأعمال الاستفزازية وأي إجراءات أحادية الجانب بهدف تقويض عملية الانتقال السياسي؛

٣ - يعرب عن قلقه البالغ إزاء استيلاء الحوثيين على المنابر الإعلامية للدولة ويرفض استخدام وسائط الإعلام للتحريض على العنف؛

٤ - يهيب بشدة بجميع الأطراف، ولا سيما الحوثيون، أن تتقيد بمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، وبنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وباتفاق السلم والشراكة الوطنية ومرفقه الأمني، التي تنص جميعها على عملية انتقال ديمقراطي بقيادة يمنية؛

٥ - يحث جميع الأطراف، ولا سيما الحوثيون، على التعجيل بإجراء مفاوضات شاملة للجميع، بوساطة من الأمم المتحدة، لمواصلة الانتقال السياسي بهدف التوصل إلى حل توافقي وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوطنية ومرفقه الأمني، وتنفيذ هذا الحل؛

٦ - يحث جميع الأطراف على الاتفاق على مواعيد لإنهاء عملية التشاور الدستوري، وإجراء استفتاء بشأن الدستور، وإجراء انتخابات بموجب القانون الانتخابي الجديد عملا بالدستور الجديد، والإعلان عن هذه المواعيد؛

٧ - يطالب الحوثيين بالقيام، فورا ودون شروط، بما يلي:

(أ) المشاركة بحسن نية في المفاوضات الجارية بوساطة من الأمم المتحدة؛

(ب) سحب قواتهم من المؤسسات الحكومية، بما فيها تلك الواقعة في العاصمة صنعاء، وإعادة الحالة الأمنية إلى طبيعتها في العاصمة والمحافظات الأخرى، وفك سيطرتهم عن المؤسسات الحكومية والأمنية؛

(ج) الإفراج عن الرئيس هادي ورئيس الوزراء بحاح وأعضاء مجلس الوزراء وجميع الأفراد الموجودين رهن الإقامة الجبرية أو الاحتجاز التعسفي سالمين؛

(د) الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أخرى من جانب واحد من شأنها أن تقوض الانتقال السياسي والأمن في اليمن؛

٨ - يطالب جميع الأطراف في اليمن بوقف جميع الأعمال العدائية المسلحة ضد شعب اليمن وسلطاته الشرعية والتخلي عن الأسلحة التي استحوذت عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية اليمنية، وذلك وفقا لاتفاق السلم والشراكة الوطنية ومرفقه الأمني؛

٩ - يناشد جميع الدول الأعضاء أن تمتنع عن التدخل الخارجي الذي يهدف إلى إثارة النزاعات وزعزعة الاستقرار، وأن تقوم بدلا من ذلك بدعم عملية الانتقال السياسي؛

١٠ - يناشد جميع الأطراف أن تفي بالتزاماتها بكفالة أمن موظفي الهيئات الدبلوماسية ومبانيها؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل مساعيه الحميدة، ويلاحظ مع التقدير العمل الذي يقوم به مستشاره الخاص، جمال بنعمر، ويشدد على أهمية التنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، بما يشمل مجلس التعاون الخليجي ومجموعة السفراء المعتمدين في صنعاء، والجهات الفاعلة الأخرى، بهدف الإسهام في نجاح عملية الانتقال؛

١٢ - يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يواصل تنسيق المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي دعماً لعملية الانتقال، وأن يقترح خيارات لتعزيز مكتب المستشار الخاص من أجل تمكينه من النهوض بالولاية الموكلة إليه، بما في ذلك خيارات بشأن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لوضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور واعتماده، وإصلاح نظام الانتخابات، وإجراء انتخابات عامة، ووضع آليات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير عن تنفيذ هذا القرار، وأن يواصل تقديم تقارير عن التطورات في اليمن، بما يشمل تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية

تنفيذها، ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، واتفاق السلم والشراكة الوطنية ومرفقه الأمني، وذلك في غضون ١٥ يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، وكل ٦٠ يوماً بعد ذلك؛

١٤ - يعلن استعداده لاتخاذ خطوات أخرى في حال عدم تنفيذ أي طرف من الأطراف اليمنية لهذا القرار، ولا سيما الفقرات ٥ و ٦ و ٧ و ٨ أعلاه؛

١٥ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الأمم المتحدة
S/RES/2216 (2015)
مجلس الأمن
Distr.: General
14 April 2015

القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٤٢٦، المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢) و ٢١٤٠ (٢٠١٤) و ٢٢٠١ (٢٠١٥) و ٢٢٠٤ (٢٠١٥)، وإلى بياناته رئيسه المؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٤ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٥،

وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥ الموجهة من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة، التي يحيل بها رسالة من رئيس اليمن يبلغ فيها رئيس مجلس الأمن أنه ”قد طلب من مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية تقديم الدعم على الفور، بكل الوسائل والتدابير اللازمة، بما فيها التدخل العسكري، لحماية اليمن وشعبه من استمرار عدوان الحوثيين“، وإذ يشير إلى الرسالة المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥ الموجهة من الممثلة الدائمة لدولة قطر، S/2015/217، التي تحيل بها رسالة من ممثلي الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية،

وإذ يشير إلى قرار مؤتمر القمة السادس والعشرين لجامعة الدول العربية بشأن التطورات في اليمن، وإذ يؤكد في جملة أمور على ضرورة استئناف عملية الانتقال السياسي في اليمن بمشاركة جميع الأطراف اليمنية وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والتزامه بالوقوف إلى جانب شعب اليمن،

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يدين تزايد عدد ونطاق الهجمات التي يشنها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية،

وإذ يعرب عن القلق إزاء مقدرة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على الاستفادة من تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن، آخذا في الاعتبار أن أي أعمال من أعمال الإرهاب هي أعمال إجرامية وغير مبررة بغض النظر عن الدوافع إليها، ووقت ارتكابها، ومكان ارتكابها، وأيا كان مرتكبها،

وإذ يكرر تأكيد دعمه لما يبذله مجلس التعاون الخليجي من جهود لمؤازرة عملية الانتقال السياسي في اليمن، وإذ يثني على مشاركته في هذا الصدد،

وإذ يعيد تأكيد تأييده لشرعية رئيس اليمن، عبد ربه منصور هادي، وإذ يكرر دعوته كل الأطراف والدول الأعضاء أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تقويض وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والمسّ بشرعية رئيس اليمن،

وإذ يعرب عن جزعه الشديد إزاء خطورة وسرعة تدهور الحالة الإنسانية في اليمن، وإذ يشدد على أن الحالة الإنسانية ستستمر في التدهور في ظل غياب الحل السياسي،

وإذ يشير إلى أن حرمان المدنيين تعسفا من وصول المساعدات الإنسانية إليهم ومن المواد التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، بما في ذلك تعمّد عرقلة إمدادات الإغاثة ووصولها، يمكن أن يشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي،

وإذ يشدد على ضرورة العودة إلى تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، بما يشمل صياغة دستور جديد، وإصلاح النظام الانتخابي، وإجراء استفتاء على مشروع الدستور، وتنظيم الانتخابات العامة في موعد قريب، لتفادي حدوث المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية والأمنية في اليمن،

وإذ يؤكد من جديد تأييده الكامل للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ويبذلها المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، ولا سيما للمفاوضات التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة، والتزامه بتلك الجهود والمفاوضات، ودعمه للجهود التي تبذلها مجموعة السفراء في صنعاء،

وإذ يشعر بالجزع إزاء التصعيد العسكري الذي يقوم به الحوثيون في كثير من أنحاء اليمن، بما في ذلك في محافظات تعز، ومأرب، والجوف، والبيضاء، وتقدمهم نحو عدن، واستيلائهم على الأسلحة، بما فيها منظومات القذائف، من المؤسسات العسكرية والأمنية اليمنية،

وإذ يدين بأقوى العبارات استمرار الإجراءات الانفرادية من قبل الحوثيين، وعدم انصياعهم للطلبات الواردة في القرار ٢٢٠١ (٢٠١٥) بأن يقوموا على الفور ودون قيد أو شرط بسحب قواتهم من المؤسسات الحكومية، بما في ذلك المؤسسات الموجودة في العاصمة صنعاء، وتطبيع الحالة الأمنية في العاصمة والمحافظات الأخرى، والتخلي عن المؤسسات الحكومية والأمنية، والإفراج بأمان عن جميع الأشخاص الموضوعين رهن الإقامة الجبرية أو المحتجزين تعسفيا، وإذ يكرر دعوته إلى جميع الجهات الفاعلة من غير الدول للانسحاب من المؤسسات الحكومية في جميع أرجاء اليمن والامتناع عن أي محاولات للاستيلاء على تلك المؤسسات،

وإذ يعرب عن استيائه من أي محاولة من جانب الحوثيين لاتخاذ إجراءات تدخل في نطاق السلطة الحصرية للحكومة اليمنية الشرعية، وإذ يشير إلى أن تلك الأعمال غير مقبولة،

وإذ يعرب عن الجزع من أن تلك الإجراءات التي يتخذها الحوثيون تقوض عملية الانتقال السياسي في اليمن، وتهدد أمن البلد، واستقراره، وسيادته، ووحدته،

وإذ يلاحظ مع القلق الأعمال المزعزعة للاستقرار التي يقوم بها الرئيس السابق لليمن، علي عبد الله صالح، بما في ذلك دعم أعمال الحوثيين التي تظل تقوض السلام والأمن والاستقرار في اليمن،

وإذ يرحّب باعتزام مجلس التعاون الخليجي عقد مؤتمر في الرياض، بناء على طلب من رئيس اليمن، تشارك فيه كل الأطراف اليمنية من أجل مواصلة دعم عملية الانتقال السياسي في اليمن، وسعيا إلى تكملة ودعم المفاوضات التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة،

وإذ يشير إلى قراره ٢١١٧ (٢٠١٣) ويعرب عن بالغ القلق إزاء التهديدات التي تطال السلم والأمن في اليمن نتيجة لنقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها وإساءة استعمالها على نحو غير مشروع،

وإذ يدرك أن استمرار تدهور الحالة الأمنية وتصاعد العنف في اليمن يشكل تهديدا خطيرا ومتزايدا للدول المجاورة، وإذ يعيد تأكيد ما قرره من أن الحالة في اليمن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يطالب جميع الأطراف اليمنية، ولا سيما الحوثيون، بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٠١ (٢٠١٥)، وبأن تمتنع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات الانفرادية التي يمكن أن

تقوض عملية الانتقال السياسي في اليمن، ويطالب كذلك بأن يقوم الحوثيون فورا ودون قيد أو شرط بما يلي:

(أ) الكف عن استخدام العنف؛

(ب) سحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، بما في ذلك العاصمة صنعاء؛

(ج) التخلي عن جميع الأسلحة الإضافية التي استولوا عليها من المؤسسات العسكرية والأمنية، بما في ذلك منظومات القذائف؛

(د) التوقف عن جميع الأعمال التي تندرج ضمن نطاق سلطة الحكومة الشرعية في اليمن؛

(هـ) الامتناع عن الإتيان بأي استفزازات أو تهديدات ضد الدول المجاورة، بسبل منها الحصول على القذائف سطح - سطح، وتكديس الأسلحة في أي أراض حدودية تابعة لإحدى الدول المجاورة؛

(و) الإفراج بأمان عن اللواء محمود الصبيحي، وزير الدفاع في اليمن، وعن جميع السجناء السياسيين، وجميع الأشخاص الموضوعين رهن الإقامة الجبرية أو المحتجزين تعسفيا؛

(ز) إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم وتسريح جميع الأطفال المجندين في صفوفهم؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار والقرار ٢٢٠١ (٢٠١٥)، ولا سيما الفقرة ١ من هذا القرار، في غضون ١٠ أيام من اتخاذ هذا القرار؛ وفي حالة استمرار عدم التنفيذ، يعرب عن اعتزامه النظر في تسمية المزيد من الأفراد والكيانات الضالعين في الأعمال التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن، أو الذين يدعمون تلك الأعمال، لإخضاعهم للتدابير المفروضة بموجب الفقرتين ١١ و ١٥ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)؛

٣ - يقرر أن يخضع الأشخاص المحددون في المرفق الأول لهذا القرار للتدابير المفروضة بموجب الفقرتين ١١ و ١٥ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)؛

٤ - يكرر تأكيد أهمية تنفيذ جميع التدابير المفروضة بموجب القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، والتي جرى توسيع نطاقها في القرار ٢٢٠٤ (٢٠١٥)؛

٥ - يدعو كلّ الأطراف اليمنية، ولا سيما الحوثيون، إلى الالتزام بمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، وبنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واستئناف وتسريع المفاوضات الشاملة لجميع الأطراف التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة، والتي تتناول أمورا من بينها المسائل المتعلقة بالحكم، وذلك من أجل مواصلة عملية الانتقال السياسي بهدف التوصّل إلى حلٍّ توافقي، ويشدّد في هذا الصدد على أهمية التنفيذ الكامل للاتفاقات المبرمة والالتزامات التي تم التعهد بها من أجل بلوغ ذلك الهدف ويدعو الأطراف، في هذا الصدد، إلى الاتفاق على الشروط الكفيلة بأن تفضي إلى التعجيل بوقف العنف، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك هذا القرار والقرار ٢٢٠١ (٢٠١٥)؛

٦ - يطالب جميع الأطراف اليمنية بالالتزام بتسوية الخلافات عن طريق الحوار والتشاور، ونبذ القيام بأعمال العنف لتحقيق أهداف سياسية، والامتناع عن الأعمال الاستفزازية وجميع الإجراءات الانفرادية بهدف تقويض عملية الانتقال السياسي، ويؤكد أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تتخذ خطوات ملموسة للاتفاق وتنفيذ حل سياسي يقوم على توافق الآراء للأزمة في اليمن وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل؛

٧ - يحث جميع الأطراف اليمنية على الرد بالإيجاب على طلب رئيس اليمن منها حضور مؤتمر يعقد في الرياض، تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي، بهدف تقديم المزيد من الدعم لعملية الانتقال السياسي في اليمن، ولتكملة ودعم المفاوضات التي تجري بوساطة من الأمم المتحدة؛

٨ - يهيب بجميع الأطراف أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك أحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان الواجبة التطبيق؛

٩ - يعيد التأكيد، اتساقا مع القانون الإنساني الدولي، على ضرورة قيام جميع الأطراف بكفالة سلامة المدنيين، بما في ذلك من يتلقون المساعدة، وكذلك ضرورة ضمان أمن موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، ويحث جميع الأطراف على تيسير إيصال المساعدات الإنسانية، وكذلك وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المحتاجين للمساعدة الإنسانية، بما في ذلك المساعدة الطبية، على نحو سريع وآمن ودون عوائق؛

١٠ - يدعو جميع الأطراف إلى تيسير قيام الدول المعنية والمنظمات الدولية بإجلاء مدنييها والأفراد التابعين لها من اليمن ويشيد بالخطوات التي جرى اتخاذها بالفعل في هذا الصدد؛

١١ - يعيد تأكيد مبدأ حرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية والالتزامات المنوطة بالحكومات المضيفة، بما في ذلك بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣، باتخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية المباني الدبلوماسية والقنصلية من أي اقتحام أو ضرر، وبمنع أي إخلالٍ بسلام هذه البعثات أو نيلٍ من كرامتها؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام تكثيف جهوده من أجل تيسير إيصال المساعدات الإنسانية وإجراءات الإجلاء، بما في ذلك تحديد فترات هدنة للأغراض الإنسانية، حسب الاقتضاء، بالتنسيق مع حكومة اليمن، ويدعو الأطراف اليمنية إلى التعاون مع الأمين العام في سبيل إيصال المعونة الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها؛

١٣ - يطلب كذلك إلى الأمين العام تكثيف مساعيه الحميدة لإتاحة استئناف عملية انتقال سياسي تكون سلمية وشاملة للجميع ومنظمة تحت قيادة يمنية وتلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة، بما يشمل المرأة اليمنية، ابتغاء إحداث تغيير سلمي وإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي هادف، على النحو المبين في مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ويشدد على أهمية التنسيق الوثيق بين الأمم المتحدة وشركائها الدوليين، ولا سيما مجلس التعاون الخليجي، ومجموعة السفراء في صنعاء، وسائر الجهات الفاعلة، بغية الإسهام في إنجاح العملية الانتقالية؛

حظر توريد الأسلحة

١٤ - يقرر أن على جميع الدول الأعضاء أن تتخذ فورا التدابير اللازمة لمنع القيام، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالتوريد أو البيع أو النقل إلى أو لفائدة علي عبد الله صالح، وعبد الله يحيى الحاكم، وعبد الخالق الحوثي، والكيانات والأفراد الذين حددتهم اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ١٩ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) (يشار إليها فيما يلي باسم ''اللجنة'')، عملا بالفقرة ٢٠ (د) من هذا القرار، والكيانات والأفراد المدرجة أسماؤهم في المرفق الأول لهذا القرار، وكل من يتصرف بالنيابة عنهم أو بتوجيه منهم في اليمن، انطلاقا من أراضيها أو عبرها أو بواسطة مواطنيها، أو باستخدام سفن أو طائرات تحمل علمها، للأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها، بما يشمل الأسلحة والذخائر، والمركبات والمعدات

العسكرية، والمعدات شبه العسكرية وقطع غيار ما سلف ذكره، وكذلك المساعدة التقنية أو التدريب أو المساعدة المالية أو خلافها، فيما يتصل بالأنشطة العسكرية أو توفير أي أسلحة وأعتدة ذات صلة أو صيانتها أو استخدامها، بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين سواء كان مصدرهم أراضيها أم لا؛

١٥ - يهيب بجميع الدول، ولا سيما الدول المجاورة لليمن، إلى أن تتولى، بما يتفق وسلطاتها وتشريعاتها الوطنية ويتسق مع القانون الدولي، وبخاصة قانون البحار واتفاقات الطيران المدني الدولي ذات الصلة، القيام في أراضيها، بما يشمل موانئها ومطاراتها، بتفتيش جميع البضائع المتجهة إلى اليمن والقادمة منه، متى كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أساسا معقولا للاعتقاد أن البضائع تتضمن أصنافا يُحظر توريدها أو بيعها أو نقلها بموجب الفقرة ١٤ من هذا القرار، بغرض كفالة التنفيذ الصارم لتلك الأحكام؛

١٦ - يقرر أن يأذن لجميع الدول الأعضاء، وأن تقوم جميع الدول الأعضاء، عند الكشف عن الأصناف المحظور توريدها أو بيعها أو نقلها بموجب الفقرة ١٤ من هذا القرار، بحجز هذه الأصناف والتصرف فيها (مثلا من خلال إتلافها، أو جعلها غير صالحة للعمل، أو تخزينها، أو نقلها إلى دولة أخرى غير دول المنشأ أو المقصد من أجل التخلص منها)، ويقرر كذلك أن تتعاون جميع الدول الأعضاء في بذل هذه الجهود؛

١٧ - يطالب أي دولة عضو أجرت تفتيشا عملا بأحكام الفقرة ١٥ من هذا القرار بأن تعجل بتقديم تقرير خطي أولي إلى اللجنة يتضمن، على وجه الخصوص، شرحا لأسباب التفتيش ونتائجه، وما إذا كانت لقيت تعاونا أم لا، وما إذا تم العثور أم لا على أصناف يُحظر توريدها أو بيعها أو نقلها، ويطالب كذلك هذه الدول الأعضاء بأن تقدم إلى اللجنة، في غضون ٣٠ يوما، تقريرا خطيا لاحقا يتضمن معلومات مفصلة عن تفتيش الأصناف ومصادرها وإجراءات التخلص منها وتفاصيل تتعلق بنقلها، بما في ذلك وصف للأصناف ومصدرها ووجهتها، ما لم تكن هذه المعلومات مدرجة في التقرير الأولي؛

معايير إضافية لتحديد الجهات الخاضعة للجزاءات

١٨ - يعيد تأكيد معايير التحديد المبينة في الفقرة ١٧ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، والتدابير المفروضة بموجب الفقرتين ١١ و ١٥ من القرار نفسه، ويشدد على أهمية تنفيذها تنفيذا تاما؛

١٩ - يعيد تأكيد أحكام الفقرة ١٨ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، ويشدد على أن الأعمال التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن قد تشمل أيضا انتهاك حظر

توريد الأسلحة المفروض بموجب الفقرة ١٤ أو عرقلة إيصال المساعدة الإنسانية إلى اليمن أو إعاقة الحصول عليها أو توزيعها في اليمن؛

ولاية لجنة الجزاءات

٢٠ - يقرر أن تضطلع أيضا اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ١٩ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) بالمهام التالية:

(أ) رصد تنفيذ التدابير المفروضة في الفقرة ١٤ من هذا القرار؛

(ب) التماس أي معلومات تعتبرها مفيدة من جميع الدول بشأن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٤ أعلاه بصورة فعالة؛

(ج) فحص المعلومات المتعلقة بما يُزعَم من عدم امتثال للتدابير الواردة في هذا القرار واتخاذ الإجراءات الملائمة في هذا الشأن؛

(د) القيام، حسب الضرورة، بتحديد كيانات وأفراد إضافيين يخضعون للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٤ أعلاه؛

ولاية فريق الخبراء

٢١ - يقرر أن تشمل أيضا ولاية فريق الخبراء المنشأ عملا بالفقرة ٢١ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، التي جُدّدت بموجب القرار ٢٢٠٤ (٢٠١٥)، رصد تنفيذ التدابير المفروضة بالفقرة ١٤؛

٢٢ - يطلب إلى الأمين العام، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوسع في ولاية فريق الخبراء، زيادة عدد أعضاء الفريق إلى خمسة أعضاء، ووضع الترتيبات المالية والأمنية اللازمة لدعم عمل الفريق؛

٢٣ - يهيب بفريق الخبراء أن يتعاون بنشاط مع سائر أفرقة أو مجموعات الخبراء التي ينشئها مجلس الأمن، بما فيها فريق الرصد المنشأ عملا بالقرار ١٢٦٧، حسب ما يفيد في تنفيذ الولاية المنوطة بكل منها؛

الالتزام بالاستعراض

٢٤ - يعيد تأكيد استعداده لاتخاذ مزيد من التدابير في حالة عدم قيام أي طرف من الأطراف اليمنية بتنفيذ هذا القرار والقرار ٢٢٠١ (٢٠١٥)؛

٢٥ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

المرفق الأول

١ - عبد الملك الحوثي

عبد الملك الحوثي زعيم جماعة ضالعة في أعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن.

ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، استولت قوات الحوثيين على صنعاء، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، حاول الحوثيون من جانب واحد إحلال سلطة حاكمة غير شرعية خاضعة لسيطرتهم محل حكومة اليمن الشرعية. وتولى الحوثي زعامة حركة الحوثيين اليمنية في عام ٢٠٠٤ بعد وفاة أخيه حسين بدر الدين الحوثي. وقام الحوثي، بصفته زعيما للجماعة، بتهديد السلطات اليمنية مرارا وتكرارا بمزيد من الاضطرابات إذا لم ترضخ لمطالبه، واحتجز الرئيس هادي ورئيس الوزراء وأعضاء أساسيين في مجلس الوزراء. وفرّ الرئيس هادي بعد ذلك إلى عدن. ثم شن الحوثيون هجوما آخر صوب عدن بمساندة من الوحدات العسكرية الموالية للرئيس السابق صالح وابنه أحمد علي صالح.

٢ - أحمد علي عبد الله صالح

أحمد علي صالح ضالع في أعمال تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن.

فما فتئ أحمد علي صالح يعمل على تقويض سلطة الرئيس هادي، وإحباط محاولاته الرامية إلى إصلاح المؤسسة العسكرية، وعرقلة الانتقال السلمي إلى الديمقراطية في اليمن. وكان لصالح دور أساسي في تيسير التوسع العسكري للحوثيين. وحتى منتصف شباط/فبراير ٢٠١٣، كان أحمد علي صالح قد وزع آلاف البنادق الجديدة على ألوية الحرس الجمهوري وعلى شيوخ قبائل مجهولي الهوية. وكانت تلك الأسلحة قد اشتُريت أصلا في عام ٢٠١٠ واحتُفظ بها خصيصا لكسب ولاء الجهات المتلقية في سبيل تحقيق مكاسب سياسية في وقت لاحق.

وبعد تنحي والد صالح، رئيس الجمهورية اليمنية السابق علي عبد الله صالح، عن منصب الرئاسة في عام ٢٠١١، احتفظ أحمد علي صالح بمنصبه كقائد للحرس الجمهوري اليمني. وبعد سنة ونيف، أُقيل صالح من منصبه بقرار من الرئيس هادي، لكنه احتفظ بتأثير كبير داخل المؤسسة العسكرية اليمنية، حتى بعد استبعاده من القيادة. وحددت الأمم المتحدة اسم علي عبد الله صالح ضمن الخاضعين للجزاءات بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٤٠ الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

أ- المعاجم والقواميس:

1- إيفانزي غراهام وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، (د. ب. ن: مركز الخليج للأبحاث، د. س. ن).
2- عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية: www.kotobarabia.com
3- غريفتش مارتن وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (د. ب. ن: مركز الخليج للأبحاث ، د. س،.ن).

ب-الوثائق الرسمية و التقارير:

4- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2008.

5- الأمانة العامة للحوار الوطني، مسودة دستور اليمن الجديد، (اليمن: 2015).

6- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، "الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي"، 2002.

7- أمانة مجلس جامعة الدول العربية، الاجتماع الوزاري: للعمة العربية، استبيان تطورات الوضع في اليمن، ط2، الدورة العادية، 2015.

8- تقرير حول الوضع الإنساني في اليمن، "الاستجابة الإقليمية للمنظمة الدولية للهجرة"،(الأزمة في اليمن: 2015)

9- سلزبري بيتر،"اقتصاد اليمن: النفط والواردات والنخب"،(تقارير تشاتام هاوس:2011)

10- المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي "وزارة المالية الدورة ال 32 ملحق خاص حول التكامل المالي و الإقتصادي الخليجي"(الرياض:2011)

11- مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وثيقة الحوار الوطني الشامل،(صنعاء:2013-2014)

12- هيل جيني وبيتر سلزبري وآخرون،"اليمن: الفساد و هروب رأس المال والأسباب العالمية للصراع"،(تقارير تشاتام هاوس: المعهد الملكي للشؤون الدولية،2013)

13- هيل جيني وجيردنونمان،" اليمن و المملكة العربية السعودية ودول الخليج:سياسات النخب واحتجاجات الشارع والدبلوماسية الإقليمية"،(برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مذكرة إحاطة،2011)

ت-كتب:

14- الأشعل عبد الله، "العلاقات الدولية لمجلس التعاون"، ط1، (د.ب.ن، ذات سلاسل للنشر، 1990).

15- الأصبحي أحمد محمد، "مسار التسوية النموذج لحل النزاعات الداخلية،(د. ب.ن، د. د .ن، د. س. ن).

16- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي،" الميسرة والانجاز، ط9، (د.ب.ن، مطبعة الأمانة العامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2015).

17- بيبرس سامية،" الحوار الاستراتيجي التركي الخليجي ومستقبل أمن منطقة الخليج"،(القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، د س، ن).

18- توفيق إبراهيم حسين، "العمل الخيري والاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي المحددات المجالات والآفاق"، (البحرين: د.د.ن، 2010).

19- جاد الله محمود،" إدارة الأزمات"، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010).

20- الحريري محمد السرور، "إدارة الأزمات السياسية"، ط1، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2012).

21- حزب التحرير،"المشاكل والأزمات السياسية في اليمن أسبابها وعلاجها"، (صنعاء: حزب التحرير، 2010).

22- خضور أديب،" الإعلام والأزمات"، ط1، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999).

23- الذهب علي، "ميزان القوى العسكرية في اليمن، التحولات والسيناريوهات"، (د.ب.ن: مركز الجزيرة للدراسات، 2017).

24- الرويلي علي بن هلولي، "إدارة الأزمات،" ج1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، 2011).

25- الشهواني علي سعد، "إدارة عمليات الأزمات الأمنية،" ط1، (الرياض: جامعة نايف للعلوم، 2005).

26- الصلاحي فؤاد عبد الجليل وعبد الله العاضي وآخرون، "الثورة اليمنية الخلفية والآفاق"، ط1، (د.ب.ن: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسات، 2012).

27- الظاهري محمد،"اليمن 2020: سيناريوهات المستقبل"،(مؤسسة فريدريك إيبيرت ستيف تانغ، مكتب اليمن، 2010)

28- عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح، "إدارة الصراعات والأزمات الدولية"..www .kotob arabia.com

29- عبد الله جمال والحسن عمر وآخرون،" مسيرة التعاون الخليجي، التحديات الراهنة والسيناريوهات المحتملة"، (د. ب. ن: مركز الجزيرة للدراسات، 2014).

30- العبيدلي عمر، "السوق الخليجية المشتركة التحديات وآفاق مستقبلية"، (د.ب.ن: مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، 2013).

31- قازان رضوان محمد، "مجلس التعاون: العوامل المحلية والإقليمية ودورها في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء"، (القاهرة: دار الكتاب الحديث،2010).

32- القاضي محمد حسن،" الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي"، (د.ب.ن: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، د. س. ن).

33- كشك أشرف، "توتر العلاقات الإيرانية، الخليجية الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة"، (د.ب.ن، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2016).

34- مارتيني جيفري وآخرون، "آفاق تعاون بلدان الخليج العربي"، (كاليفورنيا: مؤسسة رند، 2016).

35- مانع جمال عبد الناصر، "التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة،" ط1، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008).

36- مبيضين مخلد،" العلاقات الخليجية، الإيرانية السعودية دراسة حالة"، ع2، م14،(المنارة: د.د.ن، 2008).

37- مترسكي الكسندر، "الحرب الأهلية في اليمن: صراعات معقدة وآفاق متباينة"، (الدوحة: المركز العربي للدراسات للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

38- المدحجي ماجد وأسيل سيد أحمد وفارع المسلمي،" أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام"، (د.ب.ن، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2015)

39- مركز الجزيرة،"الحوثية في اليمن: الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية"، (صنعاء:مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، 2008).

40- نفين حسين، "المثانة الاقتصادية الخليجية في مواجهة الأزمات العالمية والمؤشرات والدلالات"، (الإمارات العربية المتحدة: وزارة الاقتصاد، 2016).

41- اليمن الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام aquastat.

ث-المجلات:

42- أبو زيد أحمد محمد، "معضلة الأمن اليمني الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات"، (مجلة المستقبل العربي، الإمارات العربية المتحدة، د. س. ن).

43- أبو عامود محمد سعد، "الدور الخليجي في الانتقال السياسي في اليمن"، ع 192 م48، (مجلة السياسة الدولية، 2013).

44- أحمد يوسف أحمد، "أزمة اليمن حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية"، ع27، (مجلة آفاق المستقبل ،2015).

45- إيثار عبد الهادي محمد ، "إستراتيجية إدارة الأزمات، تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي"، ع64، م17، (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الإدارة الصناعية، 2011).

46- بن جديد عبد الحق، "الاتصال وإدارة النزاعات الدولية"، (مجلة العلوم الإنسانية، عنابة،جامعة باجي مختار كلية الحقوق، د. س. ن).

47- بورشيفكايا آنا،" روسيا في الشرق الأوسط الدوافع الآثار الآمال"، (ترجمة مركز إدراك للدراسات والاستشارات ،معهد واشنطن 2016).

48- حسن محمد فوزي،" تطورات الأزمة اليمنية"، ع1، (مجلة آفاق عربية، 2017).

49- حشوف ياسين، "مستقبل وآفاق التجربة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسته في إمكانية إيجاد تكامل واندماج اقتصادي خليجي"، ع15، (مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، الوادي، جامعة الشهيد حمة لخضر، 2016).

50- الرميحي محمد، "مجلس التعاون الخليجي في مواجهة أسئلة التغير الحتمي"، ع210، م52، (مجلة السياسة الدولية، أكتوبر 2017).

51- الشرعي عادل عبد القوى حاتم، "الدور الدولي اتجاه اليمن"، ع1، م2، (مجلة دراسات، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، 2015).

52- طعمة محمد يوسف، "دور مجلس التعاون الخليجي في عملية الإصلاح السياسي" ع2، (مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم *السياسية، 2011).*

53- طلعت أحمد موسى، "تطورات الأزمة اليمنية"، ع201، (مجلة السياسة الدولية، 2015).

54- العتوم نبيل،"طهران وعاصفة الحزم"، (مجلة تقدير موقف، مركز أمية للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، 2015)

55- فهد عبد الرحمان آل ثاني، "النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي دراسة بوليتيكية"، ع13، (مجلة مركز الوثائق الإنسانية، جامعة قطر كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، قسم الجغرافيا، 2011).

56- محجوب الزويري،" إيران والحوثية، صناعة الفوضى في اليمن"، ع1، م2، (مجلة دراسات، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، 2015).

57- نعمان لطفي فؤاد أحمد، "الحوثيون من الفكرة إلى سلطة الأمر الواقع"، ع1، م2، (مجلة دراسات، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة 2015).

58- الوضع في عدن صورة تختزل مستقبل الصراع في اليمن، (مجلة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

ج-مذكرات تخرج:

59- الأنصاري أحمد إبراهيم، "التحديات الإستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية 2010- 2016"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية لكلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط 2016-2017).

60- بن قاصير موسى، "البعد الديمغرافي في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي"، (مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، باتنة جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2007-2008).

61- بوشول السعيد، "واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون للدول الخليج العربية وآفاقه، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير 2009).

62- بولمكاحل إبراهيم ، "إستراتيجية مواجهة التحدي الأمني في النظام الإقليمي الخليجي"، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، باتنة 2005-2006).

63- عبد الحليم عبد الله أسعد عبد الحليم،" الولايات المتحدة الأمريكية والتحولات الثورية الشعبية في محور الاعتدال العربي 2010-2011، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012).

64- عبد الكاظم جبار الكريطي إيمان، "العملة الخليجية الموحدة الفرص والتحديات"، (جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد).

65- العياضي الضاوية، "إدارة الأزمات الدولية الأزمة النووية الإيرانية نموذجا"، (مذكرة مقدمة لنيل الماستر تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، بسكرة، جامعة محمد خيضر كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016).

66- فايق بن طريق محمد صدام،"الأزمة الدولية وطرائق إدارتها دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية الأمريكية 1990-2003"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط كلية الآداب والعلوم 2017).

67- لافي الشمري عبد المحسن، "مجلس التعاون لدول الخليج وتحدي الوحدة العربية، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012).

68- يحي سعاد، "تقديم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملية خليجية موحدة، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية بسكرة، جامعة محمد خيضر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية 2013).

ح-مواقع إلكترونية:

69- الأزمة اليمنية وتداعياتها المستقبلية 2015/02/03 http://www.agseg.org

70- أشرف عبد العزيز عبد القادر، "الدبلوماسية الخليجية في غدارة الأزمات الدولية"، ع 129، مجلة آراء الخليج http://araa.sa

71- إعلان تشكيل حكومة الوفاق اليمنية http://france.com

72- اقتصاد اليمن http://www.marefa.org

73- أولوية تركيا لحل الأزمة اليمنية بالجوار، 2015/04/07 -http://www.turkey post.net

74- باوزير فاطمة، ردود الفعل حول مؤتمر جدة ومبادرة كيري، 2016/08/27 http://golden.news

75- تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ 2011، مركز الديمقراطي العربي في 2018/01/07 http://domocratica.de

76- ترامب بالسعودية، موسوعة الجزيرة في 2017/05/21 http://www.aljazeera.net

77- تشكيل حكومة الوفاق الوطني، صحفية عربي، 2011/12/09 http://arabic.people.com.cn

78- التومي عويد، صحيفة سبق الالكترونية، الرياض: 2015

http://sapq.org/kty yu8

79- جغرافيا اليمن، في 2017/08/16

http :www.alkawthertv.com

80- جغرافية اليمن الطبيعية، في 2011/09/19 - http://www.bougrir tif.blogspot.com

81- حبتور عبد الهادي، "الأزمة اليمنية خيارات الحسم العسكري باتت أقرب"، ع 14228، الشرق الأوسط 2017 http://m.aausat.com

82- حصاد اليوم الأول لزيارة ترامب للسعودية في 2017/05/21 http://mfrance24.com

83- حقائق اقتصادية غن اليمن http://raseef22.com

84- خليل سامي أيوب، "موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، الحوار المتمدن 2011/12/02 .http://www.m.ahewar.org

85- خليل محمد عبد القادر، تركيا وثورات الربيع العربي، 2012/06/03 http://acpss.ahram.org.ecs

86- دول الخليجي، قادرة على مقاومة التداعيات الاقتصادية في 2015/03/27 http://atarb.co.uk

87- ديموغرافيا اليمن
http://www.marefa.org

88- رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي تعلن استئناف المساعدات لليمن، 2017/08/07 http://arabic.sputrinknews

89- سرور أحمد، "الاقتصاد اليمني في ظل الأزمة وسيناريوهات المستقبل" http://albadil-pss.org

90- سعد بن سعيد محمد، "الأربعاء الاستراتيجية للمبادرة الخليجية اتجاه الأزمة اليمنية" http://reposotory.mous.epu.sa/123456789/65566

91- السعدني علي حسن، "كيفية إدارة الأزمات السياسية والإستراتيجية" 2013/08/22 http://www.m.ahewar.org

92- سليسبري بيتر، الأزمة اليمنية مسارات التسوية السياسية والتحديات المستقبلية: http://www.futur evae.com

93- سليمان منى، "التداعيات الإقليمية للأزمة اليمنية بعد مقتل صالح"، مجلة السياسة الدولية 2017 http://www.siyassa.org.eg

94- سيناريوهات ترسم مستقبل اليمن، السعيد أو التعيس
http://www.alghad.kv

95- سيناريوهات حل الأزمة اليمنية بعد استحالة الحسم العسكري في 04/ 2016/12 http://www.alwahdh.news.net

96- شبانة غسان، عملية عاصفة الحزم، الأهداف المخاطر، 2015/04/22
http :studies-aljazeera.net

97- صبحي عمر، "تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ "2011، المركز الديمقراطي العربي، 2015/01/07 http://democratik.de

98- طارق فتحي أسماء، "الدور السعودي في الصراع اليمني من 2011- 2016"، المركز الديمقراطي العربي 2016 http://democratica.de

99- العدواني نايف، العلاقات العربية الخليجية، 2016/03/09 http://www.alshahedk.com

100- علي علوي هدى، نظام الحكم في اليمن وخلفيته السياسية في 2014/06/13 http://huda-alawi.com

101- عمر أحمد، "الدور الإيراني في اليمن: الدوافع والأهداف"، النادي الدولي 2017، http://theinternational.club

102- عملية عاصفة الحزم، الأهداف والمخاطر
http://studies aljazeera.net

103- الفلاحي أشرف، "اليمن السيناريوهات الجديدة"، (البيت الخليجي للدراسات والنشر 2018) http://gulbhous.org

104- فهمي نانيس عبد الرزاق، أفق التسوية وسيناريوهات الأزمة اليمنية العدد 47859، مجلة الأهرام 2017 http://www.ahra?orgeg

105- قائد عبد السلام، تحولات الموقف الأمريكي من الأزمة في اليمن، 2017/04/17 http://almawqea.net

106- المجتمع والنظام السياسي في اليمن، مركز الجزيرة للدراسات، 2011/03/27 http://studies.aljazeera.net

107- مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي: تعزيز سبل محاربة داعش، 2018/07/20 http://www.alraimedia.com

108- مجلس التعاون والعلاقات الخارجية والمنظمات الإقليمية والدولية http://www.moqate.com

109- محمود سمير، الموقف التركي من عاصفة الحزم الأسباب والتطورات، 2015/03/30 http://www.aljazeera.net

110- المركز الوطني للمعلومات
http://yemen-nic.info

111- مستقبل الصراع اليمني عقب مقتل صالح، 2018/05/09، http://mobile.almoshahad.alsamany

112- معلومات اقتصادية عن اليمن
http://www.assecao.org/arabic/yemen.htm

113- منشاوي إبراهيم، أحمد عبد التواب، سيناريوهات وخيارات الصعود الحوثي ومستقبل أمن دولة مجلس التعاون الخليجي 16 / 2014/11 http://www.agseg.org

114- منشاوي إبراهيم،"خيارات دول مجلس التعاون الخليجي اتجاه الأزمة في اليمن
http://yemen-press.com

115- المواقف العربية والدولية إزاء عاصفة الحزم، 2015/03/26 http://www.aljazeera.net

116- الميالي أحمد عدنان، "مستقبل اليمن بعد صالح،" مركز المستقبل للدراسات والإستراتيجية،2017 http://mcsr.net

117- ندوة الأزمة اليمنية الراهنة وتعقيداتها وسيناريوهات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات
http://studies.aljaera.net

118- نص البيان الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن اليمن، 2017/04/04 http://www.almrasl.net

119- نظام الحكم في الجمهورية اليمنية
http://www.yemen-nic.info

120- النفيعي فارس، "متطلبات إدارة الأزمات، منتدى الموارد البشرية" 2010/07/20
http://hrdiscussion.com

121- الهرمزي سيف، "عاصفة الحزم تداعياتها الإقليمية على المنظمة العربية"،2015/06/05
http://www.sasapst.com

2- باللغة الأجنبية:

122 - M.Sharp Jeremy, « Yemen : Civil War And Regional Intervention », CRS Repport, 12 April 2018, p 11 On :https://fas.org/sgp/crs/mideast/R43960.pdf

123-al-qadhi Mohamed Hassan," the Iranian role in yemen and its implications on the regional security",(Arabian gulf center for Iranian studies: agcis).

124-Bell Coral, The Concention Of Crisis, A Study Indiplonotic Manegement London, Oxford University Press, 1977

125-Cordesma Anthony H. n, " The War In Yemen: Hard Choices In A Hard War", (CSIS, Center For Strategic And International Studies, 9 May),

126-Dresch, Paul "A History Of Modern Yemen", (UK: Cambridge University, 2000)

127-elayah moosa, “yemen: a forgotten war and unforgettable country”, (Qatar : radboud university, june 2017).

128-Holsti K.J,National Role Conceptions In The Study Of Foreign Policy ,International Studies Quarterly,(Vol,14,No.3,Sep,1970)

129- Jamison Boley And Others, A Conflict Overlooked : Yemen In Crisis, (Conflict Risk Diagnost ic , 2017)

130-North Robert, War Peace Suirvival : Global Politics And Conceptual Synthesis Son Francisco Of Oxford West View Press.

131- Salisbury Peter, “ Yemen And The Saudi- Iranian Cold War”,(London: Chatham House, Middle East And North Africa Programme, February 2015)

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول والأشكال:

رقم الجدول / الشكل	العنوان	الصفحة
الجدول(1)	جدول كميات الإنتاج النفطي في اليمن ما بين (2005-2010)	80
الجدول(2)	جدول يوضح التبرعات المعلنة لنداء الأمم المتحدة الإنساني لليمن (2018)	127
الشكل(1)	خريطة توضح الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي	11
الشكل(2)	خريطة توضح الموقع الجغرافي لدولة اليمن	69
الشكل(3)	الخريطة السياسية لدولة اليمن	72
الشكل(4)	خريطة توضح جغرافية الأقاليم الزراعية في اليمن	82
الشكل(5)	شكل يوضح تطور قيمة مساعدات كل من السعودية والإمارات المتحدة لليمن(2008-2018)	95
الشكل(6)	خريطة توضح الهجومات الحوثية على السعودية(2015-2017)	98
الشكل(7)	خريطة توضح حجم الضربات الأمريكية الجوية على اليمن(2002-2017)	125

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان		الصفحة
مقدمة		01
الأهمية العلمية والعملية الدراسة		02
أسباب اختيار الموضوع		02
الحدود الزمكانية للدراسة		03
الإشكالية والأسئلة الفرعية		03
الفرضيات		04
المقاربة النظرية والمنهجية		05
أدبيات الدراسة		06
التقسيم البحثي		07
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمة في العلاقات		08
المبحث الأول	مجلس التعاون الخليجي: النشأة والأهداف	10
المطلب الأول	هياكل ومبادئ مجلس التعاون الخليجي	10
الفرع الأول	السياق التاريخي لنشأة مجلس التعاون الخليجي وعوامل قيامه	11
أولا	السياق التاريخي لنشأة مجلس التعاون	11
ثانيا	عوامل قيام مجلس التعاون الخليجي	13
الفرع الثاني	الأجهزة الأساسية لمجلس التعاون الخليجي وأهدافه	15
أولا	أجهزة مجلس التعاون الخليجي	15
ثانيا	أهداف مجلس التعاون الخليجي	18
الفرع الثالث	مجالات التعاون في مجلس التعاون الخليجي	19
أولا	التعاون في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والإعلامية	19
ثانيا	التعاون الاقتصادي	20
ثالثا	التعاون البيئي والإنساني والعدلي	23
المطلب الثاني	إنجازات وتحديات مجلس التعاون الخليجي	25
الفرع الأول	إنجازات مجلس التعاون الخليجي	25
الفرع الثاني	التحديات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي	29
أولا	الخلافات الخليجية – الخليجية	29
ثانيا	التحديات الاقتصادية	31
ثالثا	التحديات الأمنية	32

المطلب الثالث	العلاقات الخليجية الجوارية	34
الفرع الأول	علاقات مجلس التعاون الخليجي مع بعض المنظمات الإقليمية	35
أولا	علاقات مجلس التعاون مع جامعة الدول العربية	35
ثانيا	علاقات مجلس التعاون الخليجي مع الاتحاد الأوروبي	36
ثالثا	علاقات مجلس التعاون مع رابطة جنوب شرق آسيا	37
الفرع الثاني	علاقات مجلس التعاون الخليجي مع بعض الدول	38
أولا	العلاقات الخليجية مع الأردن والمغرب	38
ثانيا	العلاقات الخليجية مع أمريكا وروسيا	40
ثالثا	العلاقات الخليجية مع إيران وتركيا	42
المبحث الثاني	مفهوم الأزمة وإدارة الأزمات في العلاقات الدولية	45
المطلب الأول	تعريف الأزمة الدولية أبعادها ومراحلها	45
الفرع الأول	تعريف الأزمة الدولية والمفاهيم ذات الصلة	45
أولا	الأزمة لغة	45
ثانيا	الأزمة اصطلاحا	46
ثالثا	الأزمة والمفاهيم المرتبطة بها	48
الفرع الثاني	أسباب نشوء الأزمة الدولية ومراحلها	50
أولا	أسباب نشوء الأزمة الدولية	50
ثانيا	مراحل الأزمة الدولية	51
الفرع الثالث	أنواع وأبعاد الأزمة الدولية	52
أولا	أنواع الأزمات الدولية	52
ثانيا	أبعاد الأزمة الدولية	53
المطلب الثاني	إدارة الأزمة الدولية وأساليب مواجهتها	55
الفرع الأول	تعريف إدارة الأزمة الدولية والإدارة بالأزمة	55
أولا	تعريف إدارة الأزمة الدولية	55
ثانيا	تعريف الإدارة بالأزمة	58
الفرع الثاني	شروط نجاح إدارة الأزمة الدولية وأساليبها	59
أولا	شروط نجاح إدارة الأزمة الدولية	59
ثانيا	أساليب إدارة الأزمة الدولية	60
الفرع الثالث	مستويات ووسائل إدارة الأزمة الدولية	62
أولا	مستويات إدارة الأزمة الدولية	62
ثانيا	وسائل إدارة الأزمة الدولية	63

الفصل الثاني: الأزمة اليمنية منذ 2011: المسارات وردود الأفعال		66
المبحث الأول	اليمن: دراسة في المحددات ومسباب الأزمة	68
المطلب الأول	المحددات الجيو سياسية والسوسيو اقتصادية لليمن	68
الفرع الأول	المحددات الجغرافية لليمن	68
أولا	الموقع الجغرافي لليمن	68
ثانيا	التضاريس في اليمن	70
الفرع الثاني	المحددات السياسية	72
أولا	طبيعة النظام السياسي	72
ثانيا	سلطات الدولة اليمنية	76
الفرع الثالث	المحددات الاقتصادية والاجتماعية	79
أولا	المحددات الاقتصادية	79
ثانيا	المحددات الاجتماعية	84
المطلب الثاني	أسباب الأزمة في اليمن	85
الفرع الأول	الأسباب الداخلية	86
الفرع الثاني	الأسباب الخارجية	87
المبحث الثاني	ردود الأفعال على الأزمة في اليمن	89
المطلب الأول	تطور الأزمة اليمنية منذ 2011	89
الفرع الأول	الشرعية السياسية في اليمن	89
الفرع الثاني	الصعود الحوثي في السياسة اليمنية: الحركة الحوثية	91
المطلب الثاني	ردود الأفعال الإقليمية والدولية على الأزمة في اليمن	93
الفرع الأول	ردود الأفعال الإقليمية على الأزمة في اليمن	93
أولا	ردود الأفعال الخليجية	93
ثانيا	ردود الفعل من الجانب الإيراني	99
ثالثا	ردود الفعل من الجانب التركي	104
الفرع الثاني	ردود الأفعال الدولية على الأزمة في اليمن	105
أولا	ردود الفعل من جانب الأمم المتحدة	105
ثانيا	ردود الفعل من جانب الاتحاد الأوروبي	107
ثالثا	ردود الفعل من الجانب الأمريكي	109
الفصل الثالث: آليات مجلس التعاون الخليجي في إدارة الأزمة اليمنية ومستقبل الأزمة في اليمن		114
المبحث الأول	الدور الخليجي تجاه الأزمة في اليمن	116

فهرس المحتويات:

المطلب الأول	المبادرات والاتفاقيات الخليجية لإدارة الأزمة في اليمن منذ 2011	116
الفرع الأول	المبادرة الخليجية لإدارة الأزمة في اليمن	116
الفرع الثاني	مخرجات المبادرة الخليجية لإدارة الأزمة في اليمن	120
المطلب الثاني	التحرك الخليجي في اليمن من خلال عملية عاصفة الحزم	124
المبحث الثاني	انعكاسات الأزمة اليمنية على مجلس التعاون الخليجي ومستقبل الأزمة في اليمن	128
المطلب الأول	تداعيات الأزمة اليمنية على مجلس التعاون الخليجي	129
الفرع الأول	التداعيات السياسية والأمنية	129
الفرع الثاني	التداعيات الاقتصادية	132
المطلب الثاني	مستقبل اليمن في ظل الأزمة الراهنة	133
الفرع الأول	السيناريو الخطي و استمرار الوضع القائم	133
الفرع الثاني	السيناريو الايجابي و التغير نحو الأفضل	135
الفرع الثالث	السيناريو السلبي و الاتجاه نحو الأسوأ	137
الخاتمة		144
الملاحق		147
قائمة المراجع		184
فهرس الجداول والأشكال		194
فهرس المحتويات		196
ملخص الدراسة		101

ملخص الدراسة:

لقد شكلت ثورات الحراك العربي سمة العصر الذي شهد تحولات عديدة على مستوى نظام الحكم حيث برزت مخاوف لدى الدول العربية من عبور الحراك عليها وتمركزت في المنطقة، الأمر الذي يهدد بأمن واستقرار الدولة وقد عانت الدول التي شهدت هذه الثورات كثيرا، حيث تعتبر اليمن من بين الدول التي عانت ومازالت تعاني نتيجة لاستمرار الأزمة ما بين الانقلابين والحكومة في مواجهات واشتباكات حامية ومحتدمة ساعد على تصعيدها تغذية خارجية لهذه الأزمة بغية تحقيق أهداف مصلحية لهم.

تحرك مجلس التعاون الخليجي في الأزمة في اليمن من خلال تقديمه في أفريل 2011م مبادرة ساعدت على التخفيف من حدة الأزمة؛ والتي انبثق عنها عمليات عديدة سعت إلى القضاء على فتيل النزاع وتسوية الأوضاع في اليمن، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لأن إيران والتي تعتبر الطرف الرئيسي المحرك لمجريات الأزمة بتدخلها عن طريق الحركة الحوثية ذات الاتجاه الشيعي ذو الولاء المنحاز إلى إيران المستمرة في تقديم الدعم المادي والمعنوي للحوثيين، الذين سعوا إلى توسيع دائرة نفوذهم في اليمن باستيلائهم على معظم مدنها، الأمر الذي اضطر بمجلس التعاون الخليجي إلى تشكيل تحالف عربي برئاسة العربية السعودية لمواجهة المد الحوثي في المنطقة، والذي قام بتنفيذ عملية عسكرية "عاصفة الحزم" إلا أنه بالرغم من نجاحها النسبي في البداية إلا أن قوات التحالف بدأت تتراجع نتيجة انسحاب بعض الدول المشاركة فيما يسبب الخسائر المادية والبشرية التي لحقت بهم.

يبقى دور مجلس التعاون الخليجي في إدارة الأزمة في اليمن نسبي إلى حد ما لأنه لم يقدم على خطوات حاسمة لإدارة الأزمة والقضاء عليها نتيجة تأثره بالأزمة وما أفرزته من انعكاسات، حيث نشبت خلافات داخلية بين الدول لأعضاء هزت بتماسك وحدة المنظمة وبمدى قدرتهما على تقديم مبادرة تدير بها الأزمة، بالإضافة إلى الخسائر التي تعرضت لها الدول الأعضاء بالمجلس بسبب قيامهم بعملية عاصفة الحزم، بالإضافة إلى التهديدات الأمنية التي تعاني منها دول المجلس، غير ذلك يبقى دور مجلس التعاون الخليجي في إدارة الأزمة في اليمن في تذبذب وتراجع

دون تحقيق الأهداف المرجوة، خصوصا وأن اشتداد الاشتباكات والمواجهات بين المعارضة والحكومة في اليمن يصعب من إمكانية وضع احتمال واضح لمسار لأزمة اليمنية.

Abstract:

The revolutions of the Arab movement have characterized the era that witnessed many changes at the level of the system of government, where the concerns emerged among the Arab countries to move on the movement and concentrated in the region, which threatens the security and stability of the country has suffered countries that witnessed these revolutions a lot, where Yemen is among the countries Which has suffered and continues to suffer as a result of the continuing crisis between the coups and the government in confrontations and heated clashes that helped to escalate external feeding of this crisis in order to achieve the goals of their interests.

The Gulf Cooperation Council (GCC) moved in the crisis in Yemen by presenting in April 2011 an initiative that helped mitigate the crisis; many of which resulted in the elimination of the conflict and the settlement of the situation in Yemen. However, this was not enough because Iran, The movement of the crisis through its intervention by the Shiite-oriented Houthi movement with a biased allegiance to Iran that continues to provide material and moral support to the Houthis who sought to expand their influence in Yemen by taking over most of their cities, forcing the GCC to form an Arab coalition headed by Saudi Arabia to face the tide of Al-Houthi in the region, which carried out a military operation "Storm

packets" However, despite the relative success in the beginning, but the coalition forces began to decline as a result of the withdrawal of some of the participating States in causing human and material losses suffered by them.

The role of the Gulf Cooperation Council (GCC) in managing the crisis in Yemen remains relatively relative because it did not provide decisive steps to manage and eradicate the crisis as a result of its impact on the crisis and the repercussions it generated. The internal disputes between the member states shook the unity of the organization and the ability to provide an initiative The crisis, in addition to the losses suffered by the member states of the Council because of the process of Storm Hazem, in addition to the security threats suffered by the GCC States, etc. The role of the Gulf Cooperation Council in managing the crisis in Yemen in the fluctuation and decline without achieving the desired goals, Intensification of clashes and confrontations between the opposition and the government in Yemen is difficult to put the prospect of the possibility of a clear path to the Yemeni crisis